

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص إدارة نزاعات دولية

التحول الديمقراطي في تونس و دوره في الرفع من مستوى التنمية السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة :

أ.لعجاني غنية

زوليخة فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أ.د. مسيح الدين تسعديت
مشرفا و مقرا	أ. لعجاني غنية
مناقشا	أ.بن سليمان عمر

السنة الجامعية 2016/2015

ملخص الدراسة.

تهدف الدراسة إلى تبيان عملية التحول الديمقراطي التي جرت في تونس عقب ثورة 2011م، كما أن التحول الديمقراطي يعد مرحلة تمهيدية لتحقيق التنمية السياسية و هو ما لم تتوصل إليه تونس بعد فهي في طور المرحلة الانتقالية، فالتحول الديمقراطي يبقى عملية طويلة تتطلب موارد مادية و بشرية ضخمة على المستويين: الداخلي و الخارجي و هو ما حاولنا التعرض إليه في هذه الدراسة عبر تبيان أهم العوامل المساعدة على التحول الديمقراطي في تونس، كما أن الدراسة حاولت تبيان العوائق و التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية في تونس.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي - تونس - التنمية السياسية - الثورة التونسية.

ABSTRACT :

This study deals with democratic transition which witnessed Tunis after the revolution of 2011.

This democratic transition is considered as a first step towards achieving political development, which is what what couldn't get it since requires a long operation that demands all kinds of resources on both domestic and foreign levels.

We try through this study to examine all these , by dealing with the most defining elements that helped with the democratic transition in Tunisia, as well as the obstacles that got in the way of the transitional period.

Key words:democratic transition_tunisia_political development_tunisian revolution.

مقدمة

مقدمة

تمر الدولة التي تتطلع نحو الديمقراطية بعدة مسارات كما أنها تتأثر بالأوضاع الداخلية والخارجية من أجل إكساب القاعدة الديمقراطية والتحول من سياسة تغيب فيها كل معالم الديمقراطية إلى سياسة تترسخ فيها هذه هذه المعالم، كما أن القاعدة الديمقراطية تعتبر مرتكزا أساسيا للتنمية السياسية وهي تمر بعدة إصلاحات وانتقالات تشمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية وغيرها من الإصلاحات وهذا ما يسمى بالتحول الديمقراطي والذي يشمل عدة قضايا تعبر عن بناء الصرح الديمقراطي.

وأهم هذه القضايا المتمثلة في التداول على السلطة وبناء دولة القانون والحقوق وضمان التنافس الحزبي وكذا تفعيل المشاركة السياسية وتحقيق المطالب الاجتماعية وأمور أخرى.

لقد كانت الحرب العالمية الأولى الانطلاقة الأولى لتغيير خارطة العالم السياسية وبهذا ظهرت موجة من التحول الديمقراطي في عدة بلدان حيث كانت دول أوروبا الشرقية المنطلق الأول لهذا التحول وتبعتها دول المحور ألمانيا واليابان التي خرجت منهزمة من الحرب العالمية الثانية.

وإمتد التحول الديمقراطي خلال فترة الحرب الباردة في بعض الدول ومنها دول جنوب أوروبا إلى اليونان والبرتغال ومناطق أخرى من أمريكا اللاتينية وبعد نهاية الحرب الباردة بدأت دول أوروبا الشرقية تتطلع نحو الديمقراطية وكانت سلوفاكيا وسربيا السباقة إلى ذلك، فمجمال هذه التحولات كانت لها أهدافا وأشكالا مختلفة.

مشكلة الدراسة.

مع ظهور موجة التحول الديمقراطي في جميع ربوع العالم تأثرت الدول الإفريقية بهذه الأفكار حيث قامت العديد منها في السير نحو عملية التغيير كمحاولة للتخلص من السياسات الاستبدادية السائدة وتحقيقها الحكم الراشد وتطبيق حقوق الإنسان والقيام بإصلاحات اجتماعية من أجل تنمية القارة الإفريقية وبما أن الدول العربية كانت تعاني من السياسات الاستبدادية لبعض الحكام، فإنها حولت السير نحو اتجاه التحول الديمقراطي، ولقد كانت فترة التسعينات أهم فترة حاولت فيها الدول العربية إسترداد التجربة الغربية للتحول الديمقراطي وتطبيقها، لكن هذه العملية اصطدمت بصعوبات أعاققت المسار في هذه البلدان وبقيت الأوضاع على حالها إلى أن جاءت فترة الربيع العربي والتي عبرت عن وعي الشعوب العربية التي نادى بتغيير الأوضاع السائدة ومحاولة الوصول إلى تنمية سياسية من وراء هذا التحول والتي تكون مقوماتها مبنية على خلق مجتمع مدني قادر على مراقبة النظام السائد وتصحيحه وتفعيل

المشاركة السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق تقدم اقتصادي، وتعتبر تونس من بين البلدان العربية التي أعلنت تجربتها الديمقراطية منذ مرحلة حكم بورقيبة واستمرت إلى عهد زين العابدين بن علي والذي أراد استيراد التجربة الديمقراطية الغربية وتطبيقها في تونس، فقد عرفت في تلك الفترة نوعا من التطور على المستوى السياسي والاقتصادي فقط،

أما على المستويات الأخرى فنجد هناك تعسف في احترام حقوق الإنسان واضطهاد للمعارضة وتكبير للصحافة وتهميش لطبقات المجتمع وغيرها من مظاهر التدهور السائدة في المجتمع التونسي، ولقد أدت هذه الأوضاع المتدهورة التي أثارت غضب الشعب والذي أعلن عن قيامه لثورة 2011 ضد السياسة الاستبدادية الطبقة الحاكمة والتي فضحت كل أشكال التدهور والتعسف ونادت بإحداث تغيير جذري للأوضاع السائدة في تونس فانطلقت ثورة الشعب رغم القمع والمعارضة التي شهدتها.

و على الرغم من ذلك استمرت في سعيانها لإحداث تحولا ديمقراطيا في جميع المجالات وكان الهدف من التغيير هو القضاء على الحكم الفاسد في تونس دون المساس بمؤسسات الدولة القائمة والوصول بتونس إلى دولة مدنية ديمقراطية تسودها المساواة والعدالة الاجتماعية ولقد تعرض هذا التحول الديمقراطي في تونس لأزمات متعددة كالاغتيالات والإرهاب وظهور أزمة الأحزاب المعارضة وخاصة بعد استلام حزب النهضة الإسلامية مقاليد الحكم وسيطرته التامة على الأوضاع، لكن رغم كل هذا لازالت تونس تبحث عن التحول الديمقراطي لتحقيق أهداف شعبها ومحاولة إرساء مظاهر التنمية السياسية من ورائه.

ومن هنا تقتضي دراستنا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم عملية التحول الديمقراطي في الرفع من مستوى التنمية السياسية في تونس؟

■ الأسئلة الفرعية:

1- ما هي عوامل التحول الديمقراطي ؟

2- ما هي الممارسة الديمقراطية التي تطالب بها بعض النخب السياسية من أجل الوصول إلى التنمية السياسية؟

3- ما هي العوامل والفاعلات التي أدت لحدوث التحول الديمقراطي في تونس؟

■ فرضيات الدراسة:

- 1- كلما ازداد التغيير في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية لتونس ،كلما تحدثنا عن نجاح الثورة.
- 2- كلما نجح التحول الديمقراطي ، كلما ازداد احتمال تحقيق تنمية سياسية.
- 3- كلما كثرت الضغوط من البيئة الداخلية و الخارجية لتحقيق التحول الديمقراطي كلما أدى ذلك نحو تحقيق التنمية السياسية.

■ مجالات الدراسة:

لقد قمنا بتحديد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة ما بين (2011-2016)، لأنها فترة شهدت فيها تونس أحداث كافية لاختيار الفرضيات المناسبة للدراسة والإجابة عن الأسئلة المقترحة، كما أن تونس عرفت تحولات كبيرة في أوضاعها الداخلية والخارجية.

■ المجال المكاني

الدراسة المنجزة قائمة على تونس وهو البلد الذي حدثت فيه عملية التحول الديمقراطي وذلك من أجل إبراز التطورات والإصلاحات السياسية والدستورية التي حدثت فيه.

■ المجال الموضوعي:

لقد ركزنا على الإطار المؤسساتي والدستوري المعلن لتحقيق التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في تونس وخاصة من خلال دراسة مؤسسات الدولة القائمة.

■ أهمية اختيار الموضوع:

نظرا للأهمية التي توليها الكثير من الدول العربية للانتقال نحو النظام الديمقراطي وخاصة بعد أحداث الربيع العربي، فإن تونس تعتبر نموذجا توفرت فيه جميع الشروط والمظاهر من خلالها يمكننا دراسة التحول الديمقراطي وتحديد مساراته ومراحلته ومظاهره.

■ مبررات الدراسة:

✓ المبررات الذاتية:

بما أن تونس بلد عربي يجاور بلدنا الجزائر، فكل ما يحدث بداخله أو على مستوى سياساته و أوضاعه له تأثير على جل البلدان العربية المجاورة وخاصة بلدان الجزائر، فاستقرار هذا البلد له تأثير على دول المغرب العربي وخاصة الجزائر وحدودها، خاصة أزمة الإرهاب التي تهدد أوضاع تونس، له تأثير على الحدود الجزائرية لهذا وجب علينا دراسة أوضاع البلدان المجاورة لبلدنا لمعرفة التهديدات الممكن أن تطرأ ومحاولة صدها.

✓ الأسباب الموضوعية:

نظرا للاهتمام الذي توليه العديد من البحوث الأكاديمية لدراسة التحول الديمقراطي في البلدان النامية وعلاقتها بالتنمية السياسية، فقد انصب اهتمامنا على مثل هذه البحوث، وذلك من أجل إنماء رصيدنا العلمي الأكاديمي في مثل هذه البحوث وتطبيقها على بلدان تسعى حديثا من أجل تحويل ديمقراطي.

■ صعوبات الدراسة:

يعد مجال البحث العلمي من أصعب الميادين و ذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة، و هو ما وجهناه خلال موضوع الدراسة، كما قابلنا صعوبات تتعلق باللغة الأجنبية إذ أن جل الدراسات المتعلقة بالموضوع و التي لها علاقة بالتخصص توجد باللغة الأجنبية.

كذلك من صعوبات الدراسة هي حداثة الظاهرة و قصر الفترة الزمنية و هو ما شكل صعوبة الإلمام بالموضوع.

■ أدبيات الدراسة:

لقد تنوعت الدراسات وتعددت التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي في تونس فكانت هناك مقالات عديدة وكذلك دراسات متنوعة نذكر منها:

1- دراسة بعنوان "إشكالية التحول الديمقراطي في تونس" وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (2009) من إعداد الطالبة ليلى سيدهم، حيث تناولت الدراسة التحول الديمقراطي في تونس قبل فترة 2011، خلال فترة الرئيس زين العابدين بن علي، والبحث في أفاق التحول الديمقراطي من خلال الانتخابات التي أجريت في 2009 بتونس.

2- وكذلك دراسة ثانية حول "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي - مثال تونس" وهي مذكرة مقدمة لنيل مذكرة الماجستير من إعداد "عباس عائشة" حيث تناولت هذه الدراسة إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في تونس خلال فترة الرئيس بورقيبة وعهد الرئيس زين العابدين بن علي، حيث تناولت الدراسة سلبيات والإيجابيات الديمقراطية في عهد الرئيس ومحاولة تطبيق النموذج الغربي للديمقراطية في تونس.

4- والدراسة الثالثة "في دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية" حركة النهضة التونسية نموذجا مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية من إعداد الطالبة "قطاف تمام أسماء" حيث تناولت هذه الدراسة جزءا فقط من الدراسة وهي أسباب التحول الديمقراطي في تونس وهو الحركات الإسلامية دون التطرق إلى الأسباب الأخرى سنة (2013).

أما دراستنا فالغرض القيام بها هو استكمال ما لم تتعرض له الدراسات السابقة في دراسة التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في تونس.

■ المناهج المختارة للدراسة: لقد قمنا باختيار مجموعة من المناهج لاستخدامها في الدراسة وهي:

- **منهج دراسة حالة:** منهج يستخدم لدراسة جميع لجوانب المتعلقة بشيء أو موقف واحد يعتبر النظام السياسي كوحدة للدراسة في هذا المنهج ناهيك عن الدراسات المتعلقة بوحدة الدراسة الأخرى، البحث يقوم بتعميق دراسة المعلومات بمرحلة معينة من تاريخ حياة هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وهو وسيلة فعالة لدراسة المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية¹، ولقد قمنا باستخدام هذا المنهج وذلك لدراسة قمنا باستخدام هذا المنهج وذلك لدراسة حالة تونس والتطورات خلال الفترة الانتقالية وأهم التغيرات السياسية والاجتماعية خلال التحولات التي عرفتتها تونس.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي ، إضافة إلى التحليل والتفسير ، ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة ، من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة به.² ولقد استخدمناه لوصف ظاهرة التحول الديمقراطي في تونس وكذلك وصف ملامح التنمية السياسية التي أنتجها التحول ومعرفة الظروف والأزمات التي مر بها مسار التحول الديمقراطي.

¹ أمين السعاتي، تبسيط كتابة البحث العلمي (من البكالوريوس ثم الماجستير وحتى الدكتوراه)، ط1، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 1991، ص81.

² مصطفى محمود أبو بكر ، البحث العلمي: تعريفه ، خطواته ، مناهجه ، الاسكندرية ، دار هومة ، 2000 ، ص 05

■ المقاربات المختارة للدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الاقتربات التي تتناسب مع دراسة الظاهرة وهي:

_الاقترب المؤسسي: الذي يرى أن الظاهرة السياسية يحكمها إطاران وهما إطار شرعية المؤسسة أي خضوعها للقواعد الدستورية المنظمة للمؤسسات وإطار يشكل المؤسسة أي النمط التراكمي للمؤسسة وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى، فالاقتراب المؤسسي الحديث يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية أصبحت تحظى بأهمية كمحدد للسياسة العامة في علاقتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية وبهذا زاد الاهتمام باستخدام الاقترب المؤسسي في دراسة السياسة العامة بمعنى ما هي الآثار التي تتركها المؤسسة في مخرجات الدولة¹. ولقد اعتمدت عليه في دراسة المؤسسات السياسية وأنماطها وأثارها على المجتمع وكذلك الدستور كأداة ضابطة للسلطات الثلاث في تونس.

_الاقترب النسقي (النظمي)، حيث يستخدم في دراسة النظم السياسية والمؤسسات السياسية المختلفة والبرلمان والأحزاب والجماعات في صناعة القرار،² ولقد استخدمنا هذا المقرب في دراسة مؤسسات الدولة التونسية وخاصة المجلس التأسيسي التونسي وهو أحد الهياكل السياسية التونسية وكذلك الأحزاب التونسية المختلفة التي كان لها دور كبير في موجة التحول الديمقراطي، وكذلك الجماعات السياسية التي أحدثت تأثيرا كبيرا بمطالبها.

_الاقترب الوظيفي (البنائي): يرى هذا المقرب أن الأنساق الاجتماعية تستمر بواسطة الحفاظ على بنائها الاجتماعي وذلك بواسطة تعديل وتحوير شكله (البنائي)، فالمجتمع يتميز بخاصية التنظيم والتوجيه الذاتي وكذلك تحديد الضروريات الوظيفية الأربع اللازمة لبقاء أي مجتمع وهي التكيف وتحقيق الهدف والتكامل والمحافظة على النمط ولقد ركز المقرب على الأبنية "السياسية في البلدان النامية 1960 بتركيزه على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية في المناطق التي تتجه إلى تغيرات عميقة وشاملة في مناطق العالم النامي وقد ركزت البنوية على ثلاث متغيرات (البنية، النظام، الوظيفة)، والوظيفة لدى "الموند" هي مجموعة الأنشطة الضرورية أي التي يعد انجازها ضروريا لبقاء النظام السياسي واستمراره وأن أهداف النظام السياسي

¹ محمد شلبي، مرجع السابق، ص 120، 122.

² نفس المرجع، ص 143.

تتحقق عندما تتجز الأبنية وظائفها¹ ولقد اخترنا هذا المقترح بسبب نظرتة التغيير والتحول كأداة للبناء والتقدم وهو ما يتناسب مع الدراسة المنجزة.

❖ مدخل مفاهيمي حول التحول الديمقراطي والتنمية السياسية:

طبيعة الدراسة المتناولة تتطلب منا تقديم تعريفات عديدة لمفهوم التحول الديمقراطي ومفهوم التنمية السياسية، وكذلك التطرق للمفاهيم المشابهة لهما.

أولاً: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به:

أ/ تعريفات التحول الديمقراطي:

(1) لغوياً: معنى التحول: يدل لفظ التحول على التغيير أو النقل وتقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة "Transition" أو تعني مرور أو الانتقال من حال معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.²

(2) اصطلاحاً: أحسن بداية معروفة لدراسة التحول الديمقراطي كانت من قبل مقترب موجات التحول الديمقراطي "لصامويل هانتغتون"، حيث حدد موجات التحول الديمقراطي بثلاث موجات (1828-1926)، (1943-1962)، (1976- الحاضر) وتتطلب هذه الظاهرة توفر مجموعة أسس تكون بمثابة شروط أولية أساسية حتى يتم التغيير الديمقراطي وهي التخلي عن الإيديولوجية الانقلابية من خلال تحقيق تسوية تاريخية بين أطراف اللجنة السياسية، الاستقرار الاقتصادي، الإصلاح الديني وعدم التهديد الخارجي³ ولذلك يعرف "صامويل هانتغتون" التحول الديمقراطي: "هو تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدال أخرى يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدال أخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة بها.

¹ نفس المرجع، ص 172، 175.

² مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، الدولية، 2009، ص 18.

³ قطاف تمام أسماء، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجاً"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر، بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 46.

" عملية التحول الديمقراطي قبل الانتخابات وبعدها هي عملية معقدة في العادة وتستغرق وقتا طويلا، فهو تشمل إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية".¹

وكذلك يعطي هنتغتون تعريفا آخر للتحول الديمقراطي "أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع.

كما يعرفه "روستو" بأنها: "عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاثة قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع".²

وكذلك عرفه "تشارلز أندريان": بأنه التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم أو أسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ويسميه التغيير بين النظم، وعملية التحول يعني تغيرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات الناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التكامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.³

ويعرف "هيرميت" التحول الديمقراطي بأنه عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما تدل عليه بالفعل، فهي تمثل الفترة المتغيرة من الوقت التي تنقضي بين سقوط النظام واللحظة التي يصير فيها النظام الذي يحل محله مسيطرا تماما على السلطة وهو النظام الديمقراطي، وهي تنتهي عادة عندما تقيم هذه الديمقراطية لنفسها المؤسسات الشرعية والدستورية وخاصة عندما يحصل القادة الديمقراطيون على الاعتراف بسيطرتهم من جانب الجيش والمؤسسات الأخرى، مما يجعل من الممكن انتقال السلطة بالوسائل السلمية على الأقل من حيث المبدأ ويوضح "هيرميت" أن التحول هو وضع انتقالي بطبيعته ولا يمكن اعتبار نتيجة التحول أمرا مفروغا منه هناك خطورة تكمن في عملية التحول فقد ينقلب الوضع إلى ديكتاتورية في حالة الفشل أو قد تتوقف عملية الديمقراطية

¹ صامويل هانتغتون، الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين)، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص ص 67-68.

² أسامة سقاجي، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي (دراسة حالة تونس 1987-2010)، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص 33.

³ قطاف تمام أسماء، مرجع سابق، ص 45.

قبل أن تكتمل.¹

ويعرفه "فليب شميتر" philipe shmaiter " التحول الديمقراطي أنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشمل من قبل إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر".²

تعريف الباحث " hermet guY " يؤكد في سياق تعريفه للتحول الديمقراطي على ملاحظة جوهرية مؤداها أن الحديث عن التحول الديمقراطي من الناحية المنهجية الصرفة هو حديث عن شيء لا وجود له من جهة، وموجود ويحدث في أكثر من مكان من جهة أخرى، ولذلك فالتحول الديمقراطي يعد شيئاً بسيطاً ومعقد في نفس الوقت إذ تم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين دون وعي به كما حدث في المجتمعات الغربية، وأما اليوم فيتم بوعي تام وإرادة مقصودة وفي نفس السياق نجد "برهان غليون" يرى أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنفية وتحقيق درجة التوتر العالي الذي لا يمكن إعماله، ويهدد السيطرة الديمقراطية قبل أن تبدأ".

أتل سولينجن "etal solingen" إذ يعرف التحول الديمقراطي بأنه حركة النظام السياسي اتجاه الآخر بالإجراءات التالية نواب منتخبون عبر انتخابات حرة نزيهة، حق تولي المناصب العامة والوصول للسلطة، حرية التعبير وتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونياً واستقلالية مؤسسة.³

كل هذه التعريفات قام بها بعض الباحثين والمفكرين الغربيين في مجال العلوم السياسية لإعطاء مفهوم التحول الديمقراطي.

أما بالنسبة للباحثين العرب والذين اهتموا بدراسة التحول الديمقراطي، قاموا بتقديم عدة مفاهيم للتحول الديمقراطي ومنها:

¹ محمد سعد أبو عامد، الرأي العام والتحول الديمقراطي، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2010، ص 130.

² بوحنية قوي، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 213.

³ عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر)، أطروحة دكتوراه، (الجزائر 3)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص ص 99-100.

تعريف الكاتب "إكرام بدر الدين" الذي يرى أن عملية التحول الديمقراطي هي عبارة عن عملية تراجع النظم السلطوية بكمل أشكالها وأنواعها ليحل محلها نظم تركز على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية التي تتمتع بالشرعية واتخاذ مبدأ التداول السلمي على السلطة".

الأستاذ "عدلي" نقطة الوسط التي تقع بين الانتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر والتي تمر بعدة مراحل إلى أن تصل مرحلة تثبيت الديمقراطية وإضفاء الطابع المؤسسي على النظام الجديد والانتظام في إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة وأخيرا غرس الديمقراطية".¹

أما الأستاذ "عمر المرزوقي" فيعرفه بأنه هو الانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر جديد يشترط أن يكون أحسن من سابقه يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال الأغلبية التي يفرزها التمييز الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصياته الحضارية هذا في مستوى أول، أما المستوى الثاني فيفترض أن يتجسد التحول الديمقراطي داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة أخذا وعطاء بين الأفراد والجماعات الاجتماعية وبالتالي فهو تحول سياسي عمودي في المقام الأول وتحول اجتماعي أفقي في المقام الثاني في ظل هذين المستويين لا يمكن الكلام عن أي تحول مهما كانت صفته الحضارية دون المرور بأزمة فضلا عن الإيمان الراسخ بضرورة الانتقال القابلة للتحول وإمكانيته.

كما عرف التحول الديمقراطي أيضا بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة نزيهة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيار النمو نظام سياسي ومؤشرا دالا على الديمقراطية.²

كما عرفه الأستاذ "حبيب أبو طالب" "التحول الديمقراطي مرحلة انتقالية مؤقتة تموج فيها الظواهر ونقائصها وتبرز فيها الطموحات والمطالب المختلفة والمصارعة، فكريا وفلسفيا ومصلحيا".³

كما عرفه "محمد عابد الجابري" بان التحول الديمقراطي عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي، وهو ما تذهب إليه كذلك الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله فتري أن الديمقراطية هي انقلابا تاريخيا على صعيد الفكر والمعتقد وانقلاب في الوعي.⁴

² قطاف تمام أسماء، مرجع سابق ، 46.

³ بوحنية قوي ، مرجع سابق ، ص 97.

⁴ عياد محمد سمير ، ملتقى وطني حول التحولات السياسية، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر (مداخلة إشكالية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي)، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)، ص 5.

كما يرى ايضا ان التحول الديمقراطي هو الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلوا على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان:

- حقوق الإنسان والحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

- دور المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلوا على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتمائهم العرقي والديني والحزبي.

- تداخل السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وتلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.¹

كما نجد هناك تعريفات أخرى للتحول الديمقراطي ومنها من يرى أن:

التحول الديمقراطي مصطلح ظهر مؤخرا يستخدم حيناً ليعني عمليات الديمقراطية وحيناً آخر ليعني المرحلة الانتقالية للحكومة من حكومة غير ديمقراطية إلى مختلف أشكال تقاسم السلطة والحكم والمسألة الهامة في أنظمة حكم جديدة، ولكن في الحالتين يميل مصطلح التحول الديمقراطي إلى معنى العملية، وهو من ثم سلطة من التطورات التي تقوم بصدد تصفية أنظمة الحكم الشمولية والانتقال إلى دولة سيادة القانون وخدمة العدالة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل الحق في الحصول على كل الضمانات القانونية وبذلك فإن مضمون التحول الديمقراطي يعتبر بالضرورة نسبياً، خاصة فيما يتعلق بقضية المحاسبة وتحديد المسؤوليات عن التجاوزات التي ارتكبتها أنظمة حكم سابقة.²

كما يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أكثر ديمقراطية، والتحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسسات السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة السياسية، وتعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض

¹ شهرزاد صحراوي، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية (دراسة مقارنة، تونس-الجزائر-المغرب)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، 2012، ص10.

² ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص 223.

دعائم نظام سياسي سابق، وتأسيس نظام سياسي لاحق وفي سياق هذه التحولات ويقصد بالتحول الديمقراطي "تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية على الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور" وتتضمن عملية التحول الديمقراطي انتقال النظام من وضعية معينة من الناحية السياسية وهي وضعية النظام السلطوي القديم إلى وضعية أخرى جديدة تتطوي على تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر الناشطة والفاعلة من الناحية السياسية، ولعل تهيئة المناخ السياسي الملائم لعملية التحول تساهم في عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.¹

(3) المفهوم الإجرائي للتحول الديمقراطي:

من كل التعارف السابقة نستنتج أن التحول الديمقراطي هو عبارة عن عدول دولة عن نظام سلطوي استبدادي قديم إلى نظام ديمقراطي جديد، وذلك عبر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية سعياً لتحقيق مجموعة مطالب (سياسية، اقتصادية، اجتماعية... إلخ) تصبو لها الجماعات التي أحدثت التحول الديمقراطي، سواء كانت (النخبة أو عامة الشعب أو الجماعات الحاكمة).

(أ) المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي: هناك عدة مفاهيم ترتبط بالتحول الديمقراطي ومنها:

(1) **التغيير السياسي:** هو عملية حركية مستمرة تتضمن التطورات التي تحدث على أنماط السلوك السياسي وعلاقات القوى في المجتمع، وعلى التفاعلات السياسية والمؤسسات السياسية من حيث بنائها ووظيفتها خلال مرحلة تاريخية معينة وهي تحدث نتيجة عوامل داخلية وخارجية متفاعلة، تؤثر في بعضها البعض، ولا بد الإشارة إلى مفهوم التحول السياسي بالمفهوم المتقدم والتغيير السياسي، فالأخير يشير إلى نشاط فعلي منظم أو غير منظم سعى إلى إحداث تعديل أو تبديل أو إعادة تشكيل الواقع السياسي القائم، فهدفه مقصود وموجه للقيام بفعل معين على المستوى السياسي وذلك بخلاف التغيير الذي يشمل عملية مستمرة وقد تكون غير واضحة في فترة زمنية إلا أنها تبدو وبشكل أوضح بعد مرحلة زمنية معينة نتيجة التراكم الذي يتشكل نتيجة عملية التغيير.²

¹ مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص ص 25-26.

² محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ص 132-133.

كما يعرف التغيير على أنه ثورة سريعة شاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاها انتقال السلطة في المجتمع والنظام السياسي إلى طبقة أخرى¹ ويكون التغيير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج.²

(2) التطور السياسي والتطوير السياسي :

التطور السياسي هو انتقال من حالة سياسية معينة إلى حالة أخرى، وليس بالضرورة انتقال إلى الأفضل بل قد يكون إلى الأسوأ أما التطوير السياسي فيدور حول الجهد المنظم من أجل قدرة النظام السياسي على قبول القوى السياسية في نطاق باستمرار، وكذلك زيادة القدرة على إعادة بناء مؤسساته وإطاره الدستوري والقانوني بما يتوافق والمستجدات لإعادة التوازن ما قد يتم من خلال التدخل المباشر من الحكومة التي تقوم بتعديل النظم والقواعد القانونية بما يتلاءم والأوضاع القائمة بحيث يصير الإطار السياسي والدستوري قادرا على استيعاب القوى السياسية الجديدة ومعبرا على الحقائق المتعددة، ويؤدي إلى أن يصير إطار النظام صالحا وملئاً للجسد السياسي أو لواقع الحياة السياسية في صورتها المتطورة.³

3/ الانتقال الديمقراطي: هو مرحلة سابقة على عملية التحول الديمقراطي والممتدة له ويمكننا أن تميزها وفقا لطبيعة كل منهما وهو عملية مؤقتة ترتبط بشروط زمنية ومكانية⁴ سواء كانت نتيجة انقلاب عسكري أو ثورة شعبية أو قرار إداري عن عامل أو سلطة سياسية أو غيره.⁵

كما يعرفه أيضا على أنه مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها، وفي إطارها يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سليمة تنتهي بوضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة توسع نطاق المشاركة السياسية إذ يعيد مفهوم الانتقال الديمقراطي النظر في مفهوم الثورة بوصفه يعين نظريا لمنهج

¹ عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 5.

² إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي، انجليزي)، www.kotab-araba.com، ص 116.

³ محمد سعد أبو عامد، مرجع السابق، ص 133.

⁴ أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دولة الربيع العربي وأشكالياته في ظل

المتغيرات الحالية، المحور العدد (4564)، 2014، تم تصفح الموقع يوم 15/03/2016، الساعة 14:15،

www.ahewar.org/debat/mr'asp?aid=431302

⁵ غسان العزي، انتقال سياسي أم تحول ديمقراطي في العالم العربي، صحيفة الخليج اليومية، الإمارات، ديسمبر 2011. تم

الاطلاع على الموقع يوم 17/03/2016 على الساعة 10:15، <http://www.arav-reform.net/ar/?>

التغيير وأدواته الوظيفية كما يمثل قطيعة مع إستراتيجية الثورة في أساليبها ومنهجها واستمرارية لها في مضمونها الاجتماعي والسياسي، بوصفها تغيراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي والاجتماعي.¹

كما يعرف "روسو" الانتقال الديمقراطي على أنه دخول نظام الحكم لدولة ما في أزمة الشرعية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انقسام بين النخب السياسية (وهم اللاعبين) الأساسيون في عملية الانتقال الديمقراطي ويتراوح هذا الانقسام بين من يريد أن يستمر للنظام القديم الذي تمثله السلطة الحاكمة وبين من يريد تغيير النظام وتمثله المعارضة كما يرى أنه لا بد أن يمر الانتقال الديمقراطي عبر مراحل، ورغم أنه يعتقد بأن المرور بإحدى المراحل لا يعني بالضرورة الوصول إلى مرحلة أخرى إلا أنه يعتقد بضرورة أن تسبق الوحدة الوطنية المراحل الأخرى.²

(4) **التحول الليبرالي:** هو بدء مرحلة النظام الشمولي يفتقر إلى اختيار القادة الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية حرة، وقد تقوم أنظمة الحكم المتجهة نحو الليبرالية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وتحقيق حدة الرقابة وإجراء انتخابات لمناصب ذات سلطات بسيطة، والسماح بتجديد بعض جوانب حياة المجتمع المدني واتخاذ خطوات أخرى باتجاه القرار على القمة لاختيار الانتخابات وقد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك.³

وقد يشير التحول الليبرالي إلى مختلف التغيرات التي تحد من سلطة الدولة في التدخل في حياة الناس وتسمح بحرية التعبير للمعارضة.⁴

(5) **الإصلاح الديمقراطي:** هو تعبير يطلق على وجود نظام ديمقراطي، أي أن الأساس قائم ولكنه تعرض لبعض الخلل مما استدعى إعادته إلى مساره.¹

¹ اسماعيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص 29-30.

² نادية أبو زاهر، قراءة في مقالة دانكوارت روسو (التحول الديمقراطي، باتجاه نموذج ديناميكي)، العدد 2093، 2007، تم تصفح الموقع يوم 19/03/2016، الساعة 11:00،

<http://WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=114705>

³ صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص 68.

⁴ نبيل كريس، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر باتنة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007، ص 34.

(6) الإصلاح السياسي: مجموعة التغيرات والتحولات في النمط السلطوي بهدف تحقيق جملة الشروط السياسية والاجتماعية وغيرها، ومن بينها الحق في المشاركة والمساءلة والمحاسبة والجودة والمشروعية وتحقيق النموذج الليبرالي لأشراكاتي من خلال رشاد سياسة تهدف إلى التغيير والجودة لتحقيق النافع العام المجتمعي.

(7) التعددية السياسية:

تعتبر التعددية السياسية وسيلة وأداة لتنظيم القيادة العامة ترسي مبدأ احترام التنوع الفكري والسياسي، كما تعتبر شرطاً لأي ممارسة ديمقراطية، بحيث تشارك كافة الفئات والاتجاهات والقوى داخل المجتمع في كافة الأنشطة، وتحتوي التعددية السياسية على التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية... إلخ.

إن العلاقة بين التعددية السياسية والديمقراطية علاقة وثيقة، فالتعددية السياسية تتيح الفرصة أمام ممارسة مبدأ التداول على السلطة والتناوب على الحكم وبذلك تساهم في تكوين الديمقراطية، غير أن وجود تعددية سياسية لا يعني بالضرورة وجود تحول ديمقراطي حقيقي، حيث يمكن أن تستخدم كواجهة شكلية فقط.²

ثانياً: مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم المرتبطة بها:

أ/ تعريف التنمية السياسية:

(1) التعريف اللغوي:

التنمية لغة: تعني الزيادة والانتشار وجاء في لسان العرب لابن منظور: "التنمية من قولك نميت الحديث أنميته تنمية، أما قولك نميت الحديث أنميته تنمية (دون تشديد النون والميم) أي رفعت وأسندته على وجه الإصلاح ويقال نميت الشيء أي رفعت عليه وكل شيء رفعت فقد نميته.

فالتنمية في حقل اللغة العربية وثقافتها هي عملية توالد ذاتي وحركة جوانبه تنبع من الذات وبصورة مستقلة دائماً، ولا تكون كذلك إذ كانت تتم بمؤثر خارجي، وكما يقول "هلال العسكري"، فإن النما يعني أن الشيء يزيد بحال من نفسه، لا بإضافة شيء إليه، فالنبات ينمو ويزيد ولا يقال لمن أصاب ميراث أو أعطي عطية أنه قد نما ماله، وإنما يقال نما ماله إذ زاد في نفسه والنما في الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلاً.

(3) فأصل التنمية أن تكون نابعة من الذات لا من الغير، هذا عن تعريف التنمية لغة.

¹ بونايف عمر ربحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ (1990، 2004)، أطروحة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية نابلس)، كلية الدراسات العليا، (دس ن)، ص 80.

² شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 17.

كما أن محمد الجوهري "يعرف التنمية بشكل عام كعملية تغيير ثقافي ديناميكي وموجة تتم في إطار اجتماعي معين، وترتبط بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذا في الانتفاع بنتائجه وثمراته".

مفهوم "السياسة" حيث يذكر "موريس ديفارجيه" في كتابه "دراسة السياسة" أنه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسي، وبالنسبة لكلمة سياسة هي قديمة تستخدم في الحديث اليومي لكل إنسان، وبالرغم من استخدامها الشائع فهي تستخدم في معنى محدد بالنسبة للسوسيولوجيين¹.

وإذا ما تناولنا هذه الكلمة أي سياسة وحاولنا تتبع معناها نجد أن لسان العرب يذكر أصل الكلمة جاء من السوس وهي تعني الرئاسة إذ قيل رأسوا فلانا أي أنهم سوسوه أو أساسوه، وعندما يقوم الأمر أي أنه قام به والقيام هذا هو القيام بما يصلحه، والأمر هنا هو أمر الجماعة أو مجموعات من الناس.¹

(2) التعريف الاصطلاحي:

مفهوم التنمية السياسية كان متداولاً في الخمسينات من القرن الماضي إلا أنه ظهر بشكل واضح في مطلع الستينيات، ففي جوان 1959 عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي "SSRC" برئاسة "غابرييل ألموند" مؤتمر حول موضوع "التحديث السياسي" وخلال ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول "التنمية السياسية" إن اهتمام العلماء والباحثين والمفكرين بهذا الموضوع جاء نتيجة التقاء عاملين أساسيين هما اتساع دوائر البحث العلمي، وامتداد نشاط الدارسين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى دول العالم العربي، والعالم الثالث على وجه التحديد هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات البحث والدراسة في العلوم السياسية والاجتماعية بفصل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية على وجه خاص منذ الستينات أخذت الدراسات تتجه إلى التأكيد على التنمية السياسية، وعلى الجانب السياسي الخاص للتنمية، ولم يعد البحث ينصب فقط على الوسط الاجتماعي، الاقتصادي للنظام السياسي، وإنما يتركز على النظام السياسي نفسه بهدف تبيان تحولاته المتوالية، وكانت الفكرة الرئيسية هي أن النظام (السياسي) يتطور ويتحول ويتكامل كما هو شأن النظام الاقتصادي وبعبارة أخرى أنه توجد فيما وراء عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما تشمل

¹ ليلي عمار، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 25، 27.

عليه عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسية التي تهدف إلى نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة.¹

التنمية السياسية عند "جابريل ألموند وباول" فهي "استجابة النظام السياسي للمتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم داخل البيئة الدولية تحديات خاصة منها تحديات بناء الدولة والمشاركة والتوزيع، فهي عبارة عن بنية متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة وذلك ثقافة علمانية".²

تعريف "وارد" حيث قدم وصفا للتنمية السياسية فذكر أنها توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف وتحقق التكامل في الأبنية والأدوار أو ذات نظام عقلائي ورشيد يتمتع بولاء شعبي، مع اتساع المشاركة، وتوافر أمن واستقرار النظام.

ويشترط "هوروينز" إلى أن التنمية السياسية ترتبط أساسا بزيادة القدرات والتخصص والتحرك نحو مثل أعلى.

أما "كليمنت هنري مور" فيقول "إنها قدرة نسق معين على وضع الإصبع على المشاكل الحاسمة وإيجاد الحلول لها علما بأنه لا يوجد مجتمع قادر على حل جميع مشاكله دائما وبشكل متكامل، فهي الحركة نحو نسق سياسي يستطيع أن يواجه الأعباء التي يتعرض لها ويتضمن تطورا في القيم، الاتجاهات والأنساق مع زيادة في المشاركة السياسية.

بينما اتجه "ألفرد ديامنت" إلى صياغة تعريف عام للتنمية السياسية بوصفها "تشير إلى العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيدا من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب وأن يطور نماذج جديدة للتنظيم".³

¹ كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الدولية، العدد (56)، ص ص 123 - 124، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/01، الساعة 13:00، kadimimifiraq22@yahoo.com.

² ليلى عمار، مرجع سابق، ص 31.

³ زكريا بختي، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية، دراسة حالة المجلس الشعبي لولائي لولاية المسيلة (2002، 2007)، رسالة ماجستير (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص ص 19-20.

كما عرفها "روبرت باكنهام" تصنيفا يتضمن خمسة اقترابات لدراسة التنمية السياسية حتى عام 1963 وهي الاقتراب القانوني الرسمي، بمعنى أن التنمية السياسية ضمن القانون الرسمي الذي يصف ملامح للحماية المتساوية في ظل القانون والانتخابات وفصل السلطات.

الاقتراب الإداري: وينظر للتنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون وأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.

اقتراب النظام الاجتماعي، ويقوم على أساس أن فكرة التنمية السياسية تسهل المشاركة الشعبية في العمليات السياسية وتتخطى الانشقاقات الإقليمية واللغوية والطائفية والقبلية.

اقتراب الثقافة السياسية بمعنى أن التنمية السياسية تتمثل في مجموعة من الخصائص الشخصية التي تمكن الأفراد من قبول الامتيازات وتحمل المسؤوليات الناتجة عن العملية الديمقراطية

الاقتراب الاقتصادي ويعني مستوى التنمية الاقتصادية لخدمة الحاجات المادية للشعب.¹

تعريف "لوسيان ياي" "lucein peye" (1965) حيث قام هذا الأخير بوضع قائمة شاملة إنطوت على عشرة تعريفات رئيسية هي:

1/ التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.

2/ التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.

3/ التنمية السياسية هي التحديث السياسي ولا تنفصل عنه.

4/ التنمية السياسية هي تصميم للدولة القومية بمعنى قبول شكل واحد من النظام السياسي والمعاملة السياسية.

5/ التنمية السياسية هي لتنمية الإدارية والقانونية.

6/ التنمية السياسية هي التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية.

7/ التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية بمعنى قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية.

8/ التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المخطط والمنظم.

¹ مرجع نفسه، ص 29.

9/ التنمية السياسية هي التعبئة والقوة، بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال وله من القوة بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية.

10/ التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد إذ لا يمكن أن تحقق دون حدوث تغيرات في كافة عناصر الثقافة.

دراسة أوركانسكي: (organski): من أكمل الدراسات التي ظهرت حتى اليوم حول التنمية السياسية فهي عنده تعني "الزيادة في كفاءة الحكومة على استخدام الموارد الإنسانية والمادية للأزمة لتحقيق أهداف قومية" إلا أنها ليست إلا جانباً من جوانب التنمية المجتمعية.¹

موضوع التنمية السياسية لم يأخذ عربياً حطة من الاهتمام على الأقل حتى الثمانينات إلا من خلال ما عرفته مجالات علم الاجتماع السياسي من نمو وتوسع ملحوظ، فبعد أن كانت مجالاته كما حددها "ليست" منحصرة في السلوك الانتخابي، دراسة القوة الاقتصادية، دراسة إيديولوجيا الحركات السياسية، دراسة الأحزاب السياسية، دراسة الحكومة وأخيراً الدراسات المقارنة فقد أضيف لهذه الميادين مجالات حديثة أهمها دراسة النظريات السياسية ودراسة الوعي السياسي ودراسة الصفوة وأخيراً دراسة التنمية السياسية² وفي دراسة بعنوان "عن البشر" والتنمية في الوطن العربي يحدد "فرجاني" منظورين كمفهوم التنمية السياسية "الأول" اقتصادي، تقني، يرتكز على نواحي الاستثمار والانتاج وأن التطرق إلى الجوانب الاجتماعية التي تحدد ما بين الناحيتين اجتماعي، سياسي، وإن لم يسقط الجانب الاقتصادي ويتجاوز الاجتماعي، سياسي، وإن لم يسقط الجانب الاقتصادي ويتجاوز الاجتماعي السياسي هو جوهر هيكل في البلدان المختلفة يؤدي إلى دعم الذاتية الحضارية، دونما انقلاب أو تعصب وإلى تطوير اتساع الإنتاج والتوزيع بما يكفل ارتفاع مطرد في الرفاه في المادي والمعنوي لكل البشر في هذه المخيمات.

كما عرفها سعد الدين إبراهيم أنها "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان الفرد أو جماعة أو مجتمع.

¹ حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها (دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعرفة الأساسية)، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة)، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 39.

² حسن بن كادي، مرجع سابق، ص 29.

أما (محمد الجوهري) فيعرف التنمية بشكل عام "كعملية تعبير ثقافي ديناميكي وموجة تتم في إطار اجتماعي معين وترتبط بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التعبير وتوجيهه وكذا في الانتفاع بنتائجه ومرآته.¹

أما بالنسبة "لأحمد وهبان" فقد عرف التنمية السياسية على أنها عملية سياسية لها غايات محددة ترمي إلى تأكيد وترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع وزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المشاعة فضلا عن إضافة الشرعية على السلطة.²

وكذلك يعرفها "نيل السمطاوي" بأنها "تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تهيئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، هذا إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع.

كما تعرف التنمية السياسية على أنها عملية معقدة تتجاوز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت غير منفصلة عنها، وهي تتضمن من خلال بحثها في مجموعة متعددة من العناصر الانتقال إلى منظومة سياسية حديثة تؤدي دورا إيجابيا في عملية التنمية الشاملة التي تراهن دول العالم الثالث على إنجازها.³

وعرفت التنمية السياسية: هي عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيها يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث يقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين وكذلك تعرف التنمية السياسية على أنها عملية غايتها تخليص المجتمع المتخلف من سمات تخلفه.

¹ علي الصرايرة، المحددات البنائية للتنمية السياسية في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية"، جامعة الزيتونة (دسن) ص 13.

² إيلي عمار، مرجع سابق، ص 31.

³ جمال منصور، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، دفاثر السياسة والقانون، عدد خاص، الجزائر، ص

أ- أزمة الهوية ب- أزمة الشرعية ج- أزمة المشاركة د- أزمة الاستقرار السياسي هـ- أزمة التغلغل
و- أزمة التوزيع ي- أزمة تنظيم السلطة.¹

(3) التعريف الإجرائي للتنمية السياسية:

هي عبارة عن عملية معقدة تضم مجموعة من المتطلبات التي يحتاجها النظام السياسي ليؤدي مهامه على أكمل وجه، وهذه المتطلبات تتمثل في التعبئة السياسية للجماهير وذلك عن طريق فتح مجال للمشاركة السياسية وتشجيع الممارسات الديمقراطية، وكذلك تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي وبناء دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وقيام الدولة المدنية بكل شروطها، وكذلك التنمية السياسية هي الدافع الحقيقي للتنمية الاقتصادية التي تسعى لها كل دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على التبعية بمختلف أشكالها.

ب) المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية:

ومن بين المفاهيم المرتبط بمفهوم التنمية السياسية نجد:

(1) التحديث السياسي: إن مصطلح التحديث يعتبر أهم وأشمل المصطلحات، لكن في الوقت ذاته يعتبر أكثر المصطلحات ضيقاً من حيث الثقافة والزمن، فالتحديث يشير إلى عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين السابع عشر والقرن التاسع عشر، ثم انتشرت إلى دول أوروبية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، كما يعتبر التحديث عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتحديث العقلاني والاتجاه نحو الإنجاز.

ومن خلال هذه الطروحات يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من وضعية التقليدية الى وضع جديد وهو الحديث، وتتسم هذه العملية بالخصائص التالية:

- عملية جذرية بمعنى أنها تتضمن تغييراً جذرياً من التقليد إلى الحديث.
- عملية معقدة بمعنى شمولها للتغيرات في كل النظم المجتمعية من التصنيع والتحضير، والحراك الاجتماعي، وانتشار الوسائل التقنية وصولاً إلى ارتفاع معدلات التعليم واتساع المشاركة الشعبية التحديث عملية نسقية أي أن التغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى.

¹ أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، جامعة الإسكندرية، قسم العلوم السياسية، (دسن)، ص ص 204-205.

- التحديث عملية global أي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين، وإنما تشهدها معظم الدول.
- التحديث عملية طويلة المدى ومستمرة، أي أنها ليست انتقالاً نهائياً من التقليد إلى الحديث، وبالتالي فهي عملية تدريجية على مراحل:
- التحديث عملية انسجام بين أبنية المجتمع المختلفة وأيا كانت النواحي التي يتم التركيز عليها في عملية التحديث فإن في جوهرها عملية معقدة ومتعددة الجوانب.¹
- كما يفسره ديامو "deimo" بأنه نوع من التحول الحاصل في المجتمعات كأوروبا وأمريكا الشمالية وفي أجزاء أخرى من أوروبا والعالم.
- أما التحدث حسب دانييل ليرنر "Daniel Leiner" أنه عملية منظمة تشمل تغييراً متكاملة في قطاعات المجتمع السكانية والاقتصادية والسياسية والاتصالات والتغيرات الثقافية.²
- (2) مصطلح التغريب:** يعد مفهوم التغريب من أول المفاهيم التي أطلقت على عملية التنمية في سياق تطوير المجتمعات الأوروبية الشرقية، وإحاقها بالنمط الصناعي لأوروبا الغربية، ويتسق هذا المفهوم في معانيه ودلالاته مع حقيقة مفاهيم التنمية والتحديث، حيث يعد الغرض من توظيفه في الإنتاج الفكري الغربي تحقيق النمط الحضاري الأوروبي وسيادته على جميع دول العالم لإنتاج صورة من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأوروبي في هذه البلدان لأغراض وأهداف تخدم سياسات واضحة لديهم، ونسخ حضاراتهم المتميزة وطمس ملامح المجتمعات الآسيوية والإفريقية المستعمرة، وتمويلها إلى هامش حضارة المركز الأوروبي، حيث يهدف ذلك الضمان الأكيد لبقاء حالة التبعية لهذا المركز، بحيث تصبح هذه المجتمعات لا تفكر في سلك طريق أخرى في تطورها أو طرح نموذج حضاري مغاير، قد يكون أكثر جدوى ونجاحاً بصورة متكاملة.³

¹بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب لقضايا وإشكاليات، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، 2011، ص 11.

² جهيدة ركاش، إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية في الجزائر، رسالة ماجستير (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 33.

³بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 21.

(3) التنمية وا لدمقرطة: كذلك من المصطلحات والمفاهيم الأكثر ا اقتراب من مفهوم التنمية السياسية هو مصطلح "الدمقرطة" هي المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ودخول شرائح واسعة من السكان في العملية وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، وتغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك، وظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية أو هي باختصار "حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه" وبهذا المعنى والمفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية ولكن ثمة تحفظات على هذا الكلام، فأولا مفهوم الديمقراطية وإن كان قد حقق نوعا من الإجماع إلا أنه علما ليس هناك نموذج ديمقراطي واحد متفق عليه، ولذلك لم تعد الديمقراطية اليوم مجرى مشكل من أشكال الحكم وحسب بل صارت منهاج تفكير وأسلوب حياة يفرض وجوده على جميع مستويات الحياة وشعبها، ونظرة شاملة لصناعة العلاقات داخل المجتمع وتحديد الحقوق العامة والحريات.¹

(4) التنمية الساييسية والحكم الراشد والتنمية البشرية:

جاء الحكم الراشد أو الرشيد أو الجيد "good governance" إلى الاستعمال المنتظم مؤخرا في علم السياسية، والإدارة العامة، ويهدف بصفة أكثر إلى تطوير هذه الأخيرة، وارتبط بجانب العديد من المفاهيم، مفاهيم الديمقراطية والتنمية السياسية والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان.. وغيرها، ولقد عرفت منظمة الكومنويلث "Commonwealth" "الحكم الراشد بقولها "هو الالتزام بالعملية الديمقراطية والمؤسسات ودور القانون واستغلال السلطة القضائية، وإيجاد حكومة ذات مصداقية واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

وتعد الأمم المتحدة المرجع الأساسي في بيان مدلول الحكم الراشد إذ اشترط برنامجها الإنمائي في الحكم الصالح ثلاث أبعاد متكاملة، بعد سياسي متعلق بطبيعة الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، وأخيرا بعد اقتصادي واجتماعي متعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتقوم هذه الأبعاد على قاعدة المساءلة والشفافية والمسؤولية.

فالتنمية السياسية تدخل ضمن مجالات الحكم الراشد لاسيما ببعده السياسي والاجتماعي، خاصة إذا كانت المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة قد اهتمت بالمفهوم الشامل للديمقراطية باعتبارها حجر الزاوية في عملية التنمية السياسية، فأدخلت أبعاد ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا كالفساد والشفافية، والانتخابات، وفاعلية

¹ حسن بن كادي، مرجع سابق، ص 45.

الحكومة، والاستقرار السياسي، والعنف، كما تضمن المفهوم إجراءات وعمليات كالتصويت والانتخابات والمشاركة السياسية وغيرها.

أما مفهوم التنمية البشرية فقد اتخذ أبعاد التنمية عديدة وفق ما تعكسه تقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة، فركز على الأبعاد السياسية وعلى مفاهيم كالمساواة والعدالة وغيرها ويتفق تقرير التنمية الإنسانية العربية مع تقارير التنمية البشرية وتعرض التقارير ما يجب عمله لتخفيف القيود وزيادة الفرص في المجالات المختلفة أمام الأجيال القادمة.

إذن فالمفاهيم الثلاثة تلتقي على جملة الأهداف يفرز بعضها البعض حيث من شأنها:

- احترام كرامة الناس وحقوقهم وحياتهم وتحرير الناس من أية مظاهر التمييز.

- مشاركتهم في اتخاذ القرارات وإخضاع صانعي تلك القرارات إلى السلطة .

- إرساء مؤسسات وقواعد وممارسات عادلة للجميع.

- القضاء على الفقر وحماية حقوق الأجيال القادمة.¹

¹ نفس المرجع، ص ص 49-50.

الفصل الاول

التاصيل النظري للتحول الديمقراطي
والتنمية السياسية

الفصل الأول: التأصيل النظري للتحول الديمقراطي والتنمية السياسية.

يعتبر التأصيل النظري لكل مفهوم سياسي احد أهم المرتكزات التي يقوم عليها علم السياسة، ومن بين هذه المفاهيم السياسية نجد مفهوم التحول الديمقراطي، ومفهوم التنمية السياسية، حيث يعتبر المفهومان، كنتيجة لدراسات علماء السياسة الذين قاما بالتنظير لهما، وذلك بوضع مجموعة نظريات يمكن الرجوع إليها من اجل فهمهما وتفسيرهما، وتحديد أسباب حصولهما .

المبحث الأول: التحول الديمقراطي بين النظريات والأسباب.

المطلب الأول: نظريات التحول الديمقراطي.

للتحول الديمقراطي ثلاثة مداخل نظرية تهتم بدراسة عملية التحول الديمقراطي وهي:
أولاً: المدخل التحديث: يؤكد هذا المدخل على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية ونعني بالتحديث استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة و سلع الاستهلاك والرفاهية.¹

وقد اهتم (مارتن ليبست) "M.Lipset" بالبحث حول الشروط اللازمة للاستقرار السياسي مادام أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، وأن التنمية الاقتصادية ترتبط بصفة خاصة بمستوى الدخل والتصنيع والتحضر والتعليم والاتجاه والمزید من المشاركة والاستقرار السياسي وهذا التحليل ساعد بدوره على بروز العديد من الدراسات في هذا الاتجاه مثل دراسة "دانيال ليرنر" التي استخدم فيها أربع مؤشرات لتغطية جوانب التنمية السياسية في المجتمعات الانتية يتعلق بدرجة التحضر والتعليم والتطور الاتصالي وتنمية المشاركة السياسية.

وذهب كل من " صامويل هنتغتون "وجوان بنلسون "إلى القول بوجود علاقة سببية تربط بين التحديث والتطوير الاقتصادي وبين المشاركة السياسية، فما توفره التنمية الاقتصادية ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الدخل والحراك الوظيفي وتطور التنظيمات الجماعية يكاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي هي:

¹ محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية، دراسة تطبيقية، ، المكتب الجامعي الحديث،

الاسكندرية، 2005، ص 442.

- ترشيد بناء السلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية.
 - تمايز البنى والوظائف السياسية.
 - تدعيم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع.
 - إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات¹
- كما قام " بهالا " BAHALA " 1994 بتقديم مدخل مختلف حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطاً قوياً بمفهوم الحرية، وقام باختيار العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبها السياسي والاقتصادي بدلاً من اختيار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية السياسية.²
- بحسب هذه النظرية فإن التطور الاقتصادي يوفر بنية خاصة للديمقراطية كما يتمتع فيه أفراد المجتمع المتقدم من تعليم وسعة اقتصادية واستقلالية وقيم أخلاقه ضرورية للديمقراطية كالتسامح والتعايش والفردية والفضائل المدنية.³
- وفي المقابل ذهب آخرون لإثبات مدى التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الميزة التنموية تتحقق بالديمقراطية، التي تعتمد على مبدأ المراجعة والموازنة، وتتضمن خضوع الحاكمين للمساءلة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشى والمصلحة العامة والتأكيد الشعبي وغيرها من الشروط التي تتطلبها عملية الديمقراطية، وعموماً تحاول المقاربة التحديثية التأكيد على أن الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون، وأن ثقافة القبول بالشعبية السياسية مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد وانتشار التعليم والحراك الاجتماعي، واستخدام أدوات الاتصال والنقل الحديثة وغيرها ما من شأنه المساعدة على ولائه للديمقراطية وتعزيزها بالرغم من إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة.⁴

¹ نبيل كريس، مرجع سابق، ص 36-37.

² عطا الله سمية، دور الانتخابات في تفعيل التحوّل الديمقراطي وإرساء الحكم الراشد نموذج "الجزائر"، مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم، 2011، ص 26).

³ أحمد بوزيان، مقالة سورية ونظريات التحوّل الديمقراطي، الجمهورية، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/16، الساعة 21:46، <http://aljumhuriya.net12781>.

⁴ عطا الله سمية، مرجع سابق، ص 37-38.

ثانياً: المدخل البنيوي: ينطلق البنيويون من مقارنة مفادها دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبرجوازية من جهة، والدولة من جهة ثانية وكيفية تبدل هذه العلاقة كاستجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع،¹ ويركز أصحاب هذا الاتجاه على تحليل ودراسة عمليات التغيير الطويلة المدى لتشكيلات الطبقة في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، وبخاصة العلاقات الداخلية الدائرة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، أي دراسة طبيعة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبرجوازية والدول، وكيفية تغيير هذه العلاقة وفقاً لحركة التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع² وقد اهتم بهذا النمط "بارينغتون مور" حيث ركز على دراسة بنية الإنتاج الاقتصادي وما تورثه من تفاعل وتموضع للطبقات الاجتماعية لإنتاج النظام السياسي في الدولة، درس "مور" تحولات النظام السياسي الزراعي في سبع دول حتى منتصف القرن العشرين، وبأخذ في تحليله نمط الإنتاج الزراعي كنقطة بداية تورث بتفاعلات الطبقة نمط النظام السياسي في الدول، فحسب "مور" إن بنية الإنتاج المختلفة وديناميكياتها الطبقة هو ما أنتج أنظمة ديكتاتورية كالفاشية في ألمانيا واليابان والشيوعية في روسيا والصين كما أنتج أنظمة ديمقراطية حرة في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.³

فحسب هذه المدرسة يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف الفاعلين الاجتماعيين بناء على مصالحهم الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من التوازن القومي وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع وتفسير عمليات التحوّل الديمقراطي وفقاً لفكرة ومفهوم من القوة والسلطة المتحيزة وليس بفعل ودور النخب السياسية على اعتبار أن المسار التاريخي لأي بلد والديمقراطية الليبرالية أو أي شكل سياسي آخر يتمثل أساساً بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمو التنمية الرأسمالية، وأن خيارات أو مبادرات النخب السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها إلا من خلال القيود والظروف المحيطة بها.⁴

¹ مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 45.

² نبيل كريش، مرجع سابق، ص 38.

³ أحمد بورزان، مرجع سابق، نفس.

⁴ نبيل كريبتش، مرجع سابق، ص ص 38_39.

ثالثاً: المدخل الانتقالي: تمثل هذه المدرسة حيزاً واسعاً في أدبيات العلوم السياسية وهي تركز على النخب السياسية، ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع سلمياً الذي تضطلع به فئة في حلبة الفضاء السياسي، فإذا قررت الحركة الديمقراطية المعارضة التعاون مثلاً مع المعتدلين فإنها تكسب موطئ قدم داخل السلطة، كما تؤكد هذه المقاربة على دور النخب السياسية في اتخاذ القرارات على الخيارات المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، لأنه قد يتعذر الانتقال الديمقراطي بفعل معارضة قوى اجتماعية أو بفعل تعطيل قوى في الدولة له¹.

كما أن التحول الديمقراطي يتحدد جوهرياً، من خلال مبادرات وأفعال النخب لا تحدث أبداً في فراغ، حيث فيها تشكل إلى حد ما بالبنى المجتمعية مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية، مجموعة من الفرص المتغيرة، مجموعة من المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب.²

وقد قام الباحث السياسي "دانكوارت روستو" "Dankwart ruston" حينما حدد استناداً على تحليله التاريخي المقارن لتركيا والسويد أربعة مراحل أو طرق أساسية تتبعها كل البلدان خلال عملية الديمقراطية هي:

(1) مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية من خلال بدء نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين.

(2) مرحلة الصراع السياسي (المرحلة الإعدادية) الطويل وغير الحاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد والديمقراطية هنا تنشأ من الصراع وليس نتاج التطور السلمي، والصراع قد ينتهي إلى توازن اجتماعي جديد أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة.

(3) في مرحلة القرار "décision phase": أو اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها الانتقال أو التحول الديمقراطي المبدئي عندما يقرر أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى مستويات أو حلول وسطية وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حتى المشاركة في المجتمع السياسي.

¹ مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 46.

² عطاء الله سمية، مرجع سابق، ص 26_27.

4) مرحلة التعود (habitation phase): في هذه المرحلة تأتي عملية الانتقال أو التحول الثانية من خلال تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها بصورة تدريجية إلى أن تصبح مع الوقت عرفا اجتماعيا راسخا.

ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين¹ بتطويرها أمثال "أردنيل" "G. ordonnele" و"شين" "G. chain" و "جون لينز" "J. Linz" الذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلسلي بالانفتاح وتحقيق القيود على بعض الحريات المدنية والسياسية والتي لا تؤدي بالضرورة لتحقيق الديمقراطية والتحول الديمقراطي قد يكون عندما يتم التحالف بين متتوري السلطة والمعتدلين من قوى المعارضة، ويلعب الملتزمون بالديمقراطية أيضا دورا أساسيا في قيادة المجتمع السياسي وترسيخ الديمقراطية إذا استطاع تجسيد ومقاومة أصحاب النزعة التسلطية وتشجيع الأداء الديمقراطي.

المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي.

توجد من العوامل والدوافع المسؤولة إلى انتقال العديد من الدول من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية حيث يرى عالم السياسة الأمريكي "جابريل أ لموند" و"باول بيغها" أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تتبع من ثلاث مصادر من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة، ومن الجامعات الاجتماعية في البيئة الداخلية ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل كل هذه العناصر الثلاث مع بعضها البعض.

أولا: العوامل الداخلية: هناك أربعة عوامل داخلية تؤدي إلى التحول الديمقراطي تتمثل في دور القيادة والنخب السياسية، وإنهاء شرعية النظم التسلطية والعامل الاقتصادي والمجتمع المدني.²

1) دور القيادة والنخب السياسية: يؤكد كل من "دياموند لاري" "lary diamen" و "جون لينز" "juan Linz" و"مارتن ليبست" "Martin lipseté" على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، مع إدراك هذه القيادة أن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضفاء الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية التحول الديمقراطي كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو الخيار الديمقراطي كتردي الشخصية السياسية للنظام واعتبار الديمقراطية

¹ نيبيل كريبتش، مرجع سابق، ص ص 40_14.

² شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 18.

بديلاً عن النظام السلطوي الذي فقد مبررات وجوده ولم يعد قادراً على مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية، وكذلك ما يتعلق بطبيعته الفاعلين السياسية من حيث ميزان القوة النسبي فيما بينهم ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها درجة تمسك النخبة الحاكمة وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأكيد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدي النخبة الحاكمة، وفي هذا السياق، يمكن القول إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة في بعض الحالات مبرر حاسم في عملية التحوّل الديمقراطي، ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك عن طريق الديمقراطية هو المسلك فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشأن التحوّل الديمقراطي، وربما إبطائه من خلال انتفاضة أو ثورة بحيث يصبح الطريق معبداً للتحوّل¹ إذن فالتحوّل الديمقراطي يتطلب الاهتمام بالحرية السياسية كقيادة النخبة السياسية الحاكمة بالإفراج على المعتقلين وإفساح المجال أمام المناقشات السياسية، وأن يكون هناك إحساس متعاضد من القيادة بالتكلفة المتزايدة التي يتطلبها الحفاظ على النظام السلطوي.

(2) انهيار شرعية النظم السلطوية: حينما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي والاستقطاب الاجتماعي، ويعجز عن أداء وظائفه، فإن شرعيته تصبح معددة، تخلق مشاكل الشرعية حسب طبيعة كل نظام، إلا أن القاسم المشترك للنظم الديمقراطية هو أنها تعتمد في شرعيتها على الأداء الجيد، أما في النظم السلطوية فليس هناك فرق بين شرعية الحاكم والنظام وذلك أن ضعف وأداء النظام يعني سقوط الحاكم ونظامه، كما أن ضعف الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية كان له الأثر السلبي في ظهور أزمة شرعية هذه النظم².

ومن الأسباب التي يؤدي توافر بعضها إلى أزمات في شرعية النظام مما يسهم في إحداث التحوّل الديمقراطي ليجاوز هذه الأزمة ومن هذه الأسباب مايلي:

1- استقالة النظام للغرض الذي قام من أجله، بمعنى أنه إذا قامت ثورة أو انقلاب عسكري في بلد ما أسفرت عن نظام حكم سلطوي شغل نفسه بمبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي حال بلوغ هذا

¹ علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، ط1، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 63.

² بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 222.

الهدف فإن النظام السياسي القائم يكون قد استنفذ غرض وجوده، مما يؤدي إلى تراجع شرعية الهدف الذي قام من أجله فيفقد شرعيته أيضاً، ومن جهة أخرى قد يفشل هذا النظام السياسي في تحقيق الهدف الذي قام من أجله فيفقد شرعيته أيضاً.

- التغيير في القيم الاجتماعية التي تصبح أقل تقبلاً للحكم التسلطي، بمعنى أن تكون هناك قيم معينة تشكل أساس شرعية نظام الحكم، ولكن بعد فترة معينة تتغير هذه القيم وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته من خلال تغير القيم.

- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام السياسي عن توفير فرص المشاركة لها، ويحدث فيها بشكل خاص في القدرات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية واجتماعية.

- ضعف دور ومكانة البرلماني في النظام السياسي، فالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد أفراد العامة فإن عزله يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع ويصبح ضعف دور المؤسسة التشريعية سبباً مباشراً لأزمة الشرعية التي قد يعاني منها النظام.

- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، فالتمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سبباً في عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له، وفي أحيان أخرى قد تتسم قاعدة عدم شرعية النظام حينما ينفصل عن المجتمع أي لا يكون له مؤيدون.

- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دولياً لأسباب مختلفة، قد يكون عرضة لتداعيات تشكيك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأهلية بقائه.¹

(3) دور الثقافة السياسية: وذلك عن طريق وجود ثقافة تشجع الحقوق والحريات المدنية والسياسية وتقبل فكرة وجود سلطة تساعد على التحوّل الناجح والثقافة هي جزء من ثقافة المجتمع، ويقصد بها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة التي تتخذ المسؤولية إلى حد شرعية النظام القائم، وتؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة

¹إيمان أحمد، قراءات نظرية: عوامل التحوّل الديمقراطي في جزء الثاني، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، تم تصفح الموقع يوم: 20/03/2016، الساعة 12:12، <http://www.lipss.eg/org/1/2>.

بين السلطة، وكذلك من حيث الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أنها تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة.¹

(4) دور العامل الاقتصادي: تعد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة شديدة الترابط والتداخل إلى درجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما رأى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية وكيفية توظيف الموارد² فمع ازدياد النمو الاقتصادي أدى إلى ارتفاع نسبة التعليم وهذا يؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة إلى اتساع حجم الطبقة الوسطى، ونستطيع تسميتها بالبرجوازية الصغيرة، هذه الشرائح الجديدة تريد أن تعبر عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام القائم، كذلك فشل السياسات التنموية، وهذا راجع إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المالية والنقدية العالمية كمحاولة لإصلاح الاحتلال القائم³.

ولعل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الذي عانت منه الكثير من الدول النامية ومنها أنظمة الحكم في البلدان العربية كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نضما السياسية وظهر ذلك جليا في الكثير من الانتفاضات والمظاهر التي شهدتها تلك الدول والتي طالبت بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة معينة على موارد البلاد⁴ وذلك بتنويع الهيكل الوظيفي بما يولده من تحسين الدخل ومستويات المعيشة وخلق طبقات اجتماعية جديدة وتعزيز المشاركة في عملية السياسة، ذلك أن الديمقراطية تزدهر فقط عندما تساهم نسبة مرتفعة من

¹ حسينة شرون وآخرون، التحوّل الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحوّل الديمقراطي في الجزائر، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005، ص 125.

² بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 223.

³ إلهام نايت سعيدي، طبيعة عملية التحوّل الديمقراطي، كراسات التحوّل الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحوّل الديمقراطي في الجزائر، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005، ص 81.

⁴ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 223.

السكان في الصناعة والتجارة والتصنيع وتطور التجارة والخدمات الأخرى تؤثر في الحياة السياسية بطرق عديدة، فهي تساهم في زيادة الدخل الوطني¹.

(5) دور المجتمع المدني: يعرف "سعد الدين إبراهيم" المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، تملك المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف".² وتبدو الصلة بين المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي واضحة ومنطقية فالديمقراطية هي مجموعة قواعد ومؤسسات للإدارة السليمة للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتصارعة، ومن ثم فإن الأساس المعياري "للمجتمع المدني" هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية والمجتمع المدني بشكل متقدم من أشكال التنظيم والتعبير عن المواطنين داخل الدول الديمقراطية، ومجال فعله الحقيقي هو تنظيم العلاقات بين السلطة السياسية والمواطنين والسهر على حسن سيرها، والتدخل كلما استدعى الأمر ذلك، من أجل الحد من طغيان السلطة السياسية عليهم، ومن الناحية النظرية يعتبر المجتمع المدني "الإطار الذي تنظم فيه العلاقات بين الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية أي ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى في ذلك المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات".³

فبناء المجتمع المدني من دون سياسة، ومن خارج سياق المعركة من أجل الديمقراطية، هو عملية فاشلة.⁴

ويرى بعض الباحثين أن لمنظمات المجتمع المدني التقليدي دور كبير في التعبئة الاجتماعية للدعم اللوجستيكي، لتمكين وبناء الوعي، التنظيم وصد الانتهاكات ونقد السلطة...، أما بالنسبة

¹ عبد الوهاب حميد رشيد، التحوّل الديمقراطي في العراق الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية الثقافي، بيروت، 2006، ص ص 141-142.

² مرسى مشري، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (مداخلة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في آلية تفعيله)، 2008، ص 6، تم تصفح الموقع يوم 25/03/2016، الساعة 19:45، mechri1997@yahoo.fr.

³ عبد الجليل مفتاح، دور المجتمع المدني في تنمية التحوّل الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، مجلة العدد 5، (د.س.ن)، ص12.

⁴ عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 22.

للهاكل الاجتماعية، الجديدة مكان السكن انتشرت ما تسمى بشبكات "الريزوم" وهي تكشف عن خصوصية الواقع المحلي من حيث تعدد المبادرات النابعة من أسفل وتحالفاتها البنكية، مما كان له دور بالغ في الثورة وخصوص في مصر حيث تسم الشبكات الريزومية كمايلي: التنوع الشديد في الشكل والحرية والقدرة العائلة على التواصل، توليد مجتمعات صغيرة متعددة، ومتنوعة تحولت إلى مراكز جديدة مناوئة للسلطة وتمارس ضغوطا شديدة عليها.¹ وتقوم بتنظيمات المجتمع المدني بتحسين وحماية الفرد ضد تعسف السلطة من ناحية أو تحصن هذه الأخيرة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى، فعضوية هذه التنظيمات تنتج للفرد قدرا كبيرا من الحماية في حالة انتهاك أحد أجهزة الدولة حقوقه الإنسانية، كما أنها تقنن السلوك الاجتماعي لأعضائها في مواجهة الدولة.²

(ب) العوامل الخارجية: تشكل العوامل الخارجية أهمية قصوى في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في البلدان النامية، ويمكن إجمال تلك العوامل "الضغوطات" في النقاط التالية:

(1) النظام الدولي: شهد العالم مع نهاية الثمانينات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفياتي وبلدان شرق أوروبا وتحول أغليبتها إلى الديمقراطية مما اعتبره البعض انتصار الديمقراطية والقيم الغربية وهنا بدء الضغط على النظم الاستبدادية للقيام بعملية التحول الديمقراطي خاصة مع تخلي الاتحاد السوفياتي منذ 1975 عن تلك النظم وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم حيث وجدت الديمقراطية مكانها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى لنشرها في مختلف أنحاء العالم والتي لا تتفصل عن رغبتها في فرض هيمنتها على دول العالم، وهذا ما أكدته الرئيس كلينتون في حملته الانتخابية في 1992 وأن التحول الديمقراطي كان الموضوع الوحيد للسياسة الخارجية.³

وكان لهذا أثره على العديد من الدول التي انتهجت التحول⁴ في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم

¹ طلال أبوركبة، مقالة الربيع العربي والديمقراطية، إمكانية التحول والمعوقات، (دسن)، ص 109.

² زهير بوعمامة، محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة (فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، (جامعة محمد خيضر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006، ص 113.

³ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 226.

⁴ شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 22.

الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية وفرض العقوبات على النظم الاستبدادية.. إلخ ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في نشر وتعزيز الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة، فضلا عن قيام الاتحاد الإفريقي بدور ما في دعم الانتقال الديمقراطي على مستوى القارة الإفريقية¹ من خلال رغبة العديد من الدول الانضمام إلى عضوية الاتحاد ومشاركة أعضائه المستويات المعيشية المرتفعة التي يتمتعون بها حيث تؤدي العضوية فيه إلى تقوية الالتزام بهذه التحولات وتحول دول، ارتداد هذه الدول إلى النظام السلطوي، وهنا لم يصبح من الضروري على أي نظام يرغب في الانضمام إلى هذا التكتلات حالة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، أو الاستفادة من منافع الشراكة الاقتصادية، إن يحدث تغيرا في نظام الحكم يتوافق مع باقي الأعضاء أي ديمقراطي أو على الأقل أكثر ديمقراطية كما هو عليه.

كما أن الموقف الأوروبي من التحول الديمقراطي يرتبط بالمصالح الاقتصادية من استثمارات ومشاريع للشركات الأوروبية ومن الأمن الداخلي والإقليمي بسبب موجات الهجرة وخوفها من تعدي ما تسميه الأصولية الإسلامية، لذا يختلف الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي.

إجمالا لا تعتبر القوى الخارجية متغير مهم في عملية التحول الديمقراطي وحتى في صنع السياسات العامة في الدول النامية وهو ما تبرزه دراسات التبعية خاصة بعد أن أصبحت الكثير من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على المساحات الأجنبية الخارجية².

(2) ضغوط المؤسسات المالية والدولية: ارتبطت دراسة تأثير النظام الاقتصادي العالمي في التحولات الديمقراطية لموجة التحول الديمقراطي التي واكبت انتهاء الحرب الباردة، واستمدت المقولات والافتراضات الأساسية من تلك التجارب التي لعب فيها العامل الخارجي، خاصة العامل الاقتصادي، دورا واضحا، وإن كان على هامش عمليات التحول الديمقراطي واضحا، فقد شكل النظام الاقتصادي العالمي سياقاً حاسماً لكثير من عمليات التحول الديمقراطي، منذ انتهاء الحرب الباردة، إذ مثل حافزا مهما لها خاصة في دول المعسكر الاشتراكي السابق، وقوة ضغط رئيسية لدفع عمليات التحول أو منعها من الانتكاس في فئة من الدول التي تتمتع بحساسية أو إنكشافية معينة تجاه تغيرات

¹ إلهام نايت سعيدي، مرجع سابق، ص 81.

² بوحنية قوي، مرجع سابق، ص ص 227 _ 228.

وضغوطات هذا النظام خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء وفي هذا السياق، فإن المناخ الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة سمح ببروز قيمة "الديمقراطية"، خاصة في أبعاده الإجرائية، وأفرز ذلك منظومة الأفكار والسياسيات تحت المظلة الفكرية لمفهوم الحكم الرشيد التي تبناها البنك الدولي، وصمم في إطارها برامج "المشروطة السياسية" ربطت بين الحصول على المعونة وإتباع الدول المتلقية للمعونة سياسات اقتصادية وسياسية، ترتبط بين برامج التحرير الاقتصادي، وسياسات مستحدثة تربط بمكافحة الفساد أو الإصلاح السياسي والمؤسسي والإداري¹ وقد ساهم صندوق النقد الدولي والبنك نحو التحول الديمقراطي للدول المقترضة، وكذلك ضغوط المنظمة العالمية للتجارة¹ والشركات المتعددة الجنسيات وهي مؤسسات أصبحت الإطار العالمي الأساسي لتنظيم التجارة العالمية وهي تفرض إصلاحات اقتصادية وسياسية على حد سواء، تدفع نحو التحول الديمقراطي² ومن ثم فقد تبلور النظام الاقتصادي العالمي في الموجتين الثالثة والرابعة من التحول الديمقراطي عن طريق نوعين من الاستراتيجيات، الأولى هي إستراتيجية الربط وتقديم حوافز مادية للدول حديثة التحول الديمقراطي أما الإستراتيجية الثانية، فهي القدرة على الضغط والتي تعد المشروطة السياسية إحدى أدوارها ويأتي دور نظام المعونة الدولية، في القلب منه مؤسسات "بروتون ودر" والبنك الدولي "وصندوق النقد الدولي"، كملحقة وسط تعكس تأثيرات النسق الدولي على نظام الحكم في الدول المتلقية للمعونة، بعبارة أخرى يلعب دور نظام المعونة دورا هاما في التأثير على البيئة الدولية وتوجيهها اتجاه الدول المتلقية للمعونة³.

¹ هناء عبيدي، مقالة ما بعد المشروطة، تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، دورية الشؤون الدولية، 2016، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/26، الساعة 20:00،

<http://www.siyassa.org.eg/newsQ/2887.ASPX>

² لعجال لأعجال محمد لمين، التحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية حقوق والعلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر)، بسكرة ديسمبر 2005، ص 53.

³ لعجال لأعجال محمد لمين، التحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية حقوق والعلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر)، بسكرة ديسمبر 2005، ص 53.

من هنا تتضح ضغوطات الدول والمؤسسات المالية المانحة للمساعدات على النظم الاستبدادية من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي إذ أصبحت تؤكد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية والحرية الاقتصادية¹.

(3) تأثير العرض العملي أو ظاهرة كرات الثلج:

هناك العامل الذي ساعد على قيام الموجة الثالثة ويمكن أن نسميه إما "تأثير العرض العملي"، أو "العدوى" أو "الانتشار" أو "المحاكاة" أو "كرات الثلج" بل ظاهرة "الدومينو"، فالتحول الديمقراطي الناتج في دولة يشجع على التحول الديمقراطي في دول أخرى، لكل مشكلاتها، أو الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعد مثالا، سياسيا وثقافيا يحتذى، ويرى البعض أن تأثير المظاهرات له أهمية نسبية بين الأسباب البيئية الخمسة التي شاعت في تعليقها، وقد أوضحت الدراسات الإحصائية للانقلابات وسائر الظواهر السياسية وجود نمط العدوى ولو في بعض الظروف على الأقل ومنها:

ـ أنها بينت للزعماء والجماعات في مجتمع ما قدرة الزعماء والجماعات في مجتمع آخر على وضع حد للنظام الشمولي وإقامة بديل ديمقراطي، وبالتالي فقد شجعت الزعماء والجماعات في المجتمع الثاني على محاولة محاكاة الزعماء والجماعات في المجتمع الأول.

ـ أوضحت ظاهرة "تأثير العرض العملي" أن ذلك يمكن حدوثه فتعلم الشعب في المجتمع الثاني من المجتمع الأول أساليب وتقنيات التحول الديمقراطي وحكاها، فقامت الجماعات الكورية بمحاكاة واعية لمبدأ (سلطة الشعب) الذي وضع حدا لدكتاتورية ماركوس في الفلبين، وفي بعض الأحيان كان التعلم ناتجا عن تشاور مباشر بين الساعين إلى إحداث تحول ديمقراطي وعن عملية تعليمية واعية، كما هو الحال بين أنصار الديمقراطية في كل من المجر وإسبانيا.

ـ أنصار التحول الديمقراطي الأخطار التي يجب تجنبها والمصاعب التي ينبغي التغلب عليها، فقد كانت الاضطرابات والصراع الذي شهدته البرتغال في عامي 74 و 1975 مثلا عاملا مشجعا لزعماء التحول الديمقراطي والإسبان ينظرون إلى الانقلاب العسكري التركي في سبتمبر 1980 باعتباره نموذجا خطيرا لما ينبغي تجنبه في إسبانيا.²

¹ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 229.

² صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص 165.

وفي ظل الثورة التكنولوجية العالمية ثورة الاتصالات أصبح من الصعب على شعوبها السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو تجنب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة وإنتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها مما يشكل قيда على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها، كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي على صعيد آخر وأنهت ثورة المعلومات والاتصالات احتكار النظم الحاكمة في الوطن العربي لمصادر المعلومات حيث لم تعد قادرة على منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم من الخارج عبر الأنترنت والفضائيات، كما تراجعت وبشكل متسارع قدرة النظم على إخفاء ممارساتها على الصعيد الداخلي.¹

(4) التدخل الخارجي: قد تؤدي هزيمة الدولة في الحرب أو وقوعها تحت الاحتلال إلى سخط الشعب على النظام والمطالبة بتغيير الحكام، كما أنه يمكن للغزو الخارجي من بلدان ديمقراطية أن يسقط النظام السلطوي ويقيم النظام الديمقراطي.²

المطلب الثالث: آليات التحول الديمقراطي:

ترصد العديد من الدراسات آليات التحول الديمقراطي، وتحللها³ لمعرفة الإجراءات التي اتخذها التحول من نظام سلطوي إلى نظام آخر ديمقراطي، أو هي المسارات التي تتخذ للوصول إلى الديمقراطية ويمكن وصف عملية إنهاء النظم السلطوية بأنها عملية كفاحية مستمرة وممتدة زمنيا لكن يكتنفها الغموض في الكثير من مراحلها وهي تمر عبر مسارات مختلفة بين التدرج السلمي والانقلاب العنيف.⁴

(1) آلية التحول من أعلى: Transition from ABOVE : هو انتقال تقوده وتهندسها القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحية في النخبة الحاكمة، أي انتقال يتم من داخل النظام القائم، وعادة ما تبدأ عملية الانتقال عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة، وتخلق لدى

¹ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 230.

² شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 25.

³ محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 154.

⁴ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 231.

النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية، وفي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحية داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية الانتقال.

ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا من أعلى فإنه يمكن القول أن عملية الانتقال طبقا لهذا المسلك غالبا ما تتم بإحداث تحول تدريجي لنظام سياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، يبدأ بالتحريك عن طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي، وقد تأتي بعد ذلك أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية وبصفة عامة، فإن في ظل حالات الانفتاح الديمقراطي من أعلى غالبا ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة فيما تنسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية الانتقال ومن بين الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا من أعلى اسبانيا والبرازيل¹.

وهنا فإن قادة النظام السلطوي سواء مدنيون أو عسكريون هم الذين يؤدون دورا حاسما في إنهاء نظامهم وتحويله إلى نظام ديمقراطي ويتميز هذا النوع من التحول بالسمات التالية:

- أن قادة النظام السلطوي يمكنهم قلب محاولتهم ومبادرتهم إذ أدى انفتاح النظام السياسي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام.
- أنه بإمكان القادة السلطويين صياغة قواعد رسمية للعملية السياسية يتضمن الحفاظ على مصالحهم².

(2) التحول من خلال التفاوض: "TRANS PLACEMENT" : يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثير مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام الاستبدادي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمالا أفول

¹ « David Beethan » the contrditions democratization by the case of iraq » democratization vol, 16, n°03 , (june 2009), p443.

² بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 232.

نجم النظام السياسي أو أفول نجم إيديولوجية، والتردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايدة.¹

كما أنه في الكثير من الحالات تجري النخبة الحاكمة مع المعارضة مفاوضات سرية وعلنية للوصول إلى حل يحمي مصالح الأطراف الفاعلة وعن العوامل التي تدفع الأطراف للمفاوضات هي من جهة عدم قدرة المعارضة على الإطاحة بالنظام القائم ومن جهة ثانية تعرض النظام إلى ضغوطات داخلية خارجية كبيرة، وبالتالي عادة ما تتوج تلك المفاوضات بالتوقيع على ميثاق أو اتفاق ومن ثم يصبح الميثاق بمثابة سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف، حيث تتعدد أنواع الاتفاق من حيث الأطراف، المنظمة إليه فقد تكون مفاوضات بين القادة العسكريين والمدنيين حول شروط إقامة حكم ديمقراطي ووضع ضمانات لعدم مراقبة أفراد الجيش على انتهاك حقوق الإنسان التي حدثت وقت توليهم الحكم، بين الأحزاب السياسية للاتفاق على ترتيبات المشاركة في السلطة، أو تبادلها من خلال الانتخابات أو تكون من أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال والاتحادات العالمية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع، وتجدر الإشارة أنه لا يشترط أن تكون عملية التفاوض مكتوبة فقد تكون عبارة عن تفاهم غير مكتوب بين الطرفين يعكس التزام كل طرف بتنفيذ بنود الاتفاق² وقد يتوج بميثاق شرف يأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لكافة القوى السياسية المشاركة فيه³ ومن أمثلة التحول من خلال التفاوض حالة الجزائر حيث جرى الانتقال فيها نحو التعددية في أعقاب أعمال الاحتجاج السياسي العنيف والواسع النطاق في أكتوبر 1988، وكذا حالة جنوب إفريقيا عامي 1989-1990 حيث جرى التفاوض بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية.⁴

(3) التحول من خلال الشعب: replacement: يقصد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والاضطرابات العامة عبر المنظمة العامة غير المنظمة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية

¹نشأة الهاللي، حلقة مناقشة "عملية التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي للدول، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/17، الساعة 12:23، www.icfsthinlank.org.

²بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 233.

³محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 152.

⁴بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 233.

الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منها لتفاد الموقف سعياً لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها مالي والجزائر، كما قد تتجسّد الحركات الاجتماعية. الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس "جوزيف أسترادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة المظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائياً على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها أو شارك مع قيادته في ارتكابها.¹

ويبقى أن نقول بأن التحوّل الديمقراطي عملية معقدة ومتجددة المراحل، وتشهد من الناحية الواقعية تداخلاً بين أكثر من نمط من الأنماط السابقة.²

قد يحدث بعد انهيار النظم الاستبدادية إما لموت الحاكم المستبد أو لهزيمة عسكرية تفقد شرعيته أو يحدث نتيجة الانفتاح السياسي الذي يقضي إلى مطلب ديمقراطية.³

المطلب الرابع: مراحل التحوّل الديمقراطي:

أما عن مراحل التحوّل الديمقراطي يتفق الباحثون على أن عملية التحوّل عملية متعددة المراحل إذ تمر بثلاث مراحل أساسية تنقسم حسب الترتيب زمنياً لها:

(1) مراحل ما قبل التحوّل: يتميز بمجابهة النظام السلطوي والتصدي له وحدث نزاعات واضطرابات بين ما يسعى التحوّل والنخبة الراضية له.⁴

وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المرحلة تتسم بعدم اليقين السياسي، وإنها مادة للأحداث غير المرئية والإجراءات غير المرئية والإجراءات غير المحدودة والنتائج غير المقصودة والكبح الطبيعي للبنان الاجتماعي والمؤسسات السياسية يتوقف مؤقتاً ويضطرب، والتحالفات التي يدخلون

¹ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحوّل الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مديولي للنشر، صنعاء، 2004، ص 30.

² بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 234.

³ معتز عبد الفتاح، "التحوّل الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/27، الساعة 12:15، <http://www.islanonline.net/orabic/politics/206/02/arabic19.shtml>.

⁴ الباحثون السوريون، مفهوم التحوّل الديمقراطي، 7 جوان 2015، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/30، الساعة 17:00، www.syr-ves.com?R6638.

فيها عادة متغيرة وخاضعة للظروف¹، وقد لا يترتب على انهيار النظام السلطوي بالضرورة قيام نظام ديمقراطي ويعود هذا الفشل إلى أسباب تتحقق بمقاومة التحول من قبل النخب سواء العسكرية أو المدنية المعادية له، أو حتى نتيجة غياب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات الملأمة.²

(2) مرحلة تدعيم الديمقراطية: وتعني ثبات مستوى سلوك القادة السياسيين والتفسير العلمي الفعلي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديمقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة إقامة آلية سياسية جديدة تحمي المصالح وتضمن الوساطة بين المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع المختلفة، وباختصار فإن التدعيم يعني نهاية مرحلة تعلم الديمقراطية.

(3) مرحلة استقرار الديمقراطية: تجند مؤسسات في المجتمع وتتشكل ثقافة المجتمع السياسية، بما يؤدي إلى رفض كل بدائل الديمقراطية ولا يستطيع أن يتصور إمكانية وجود أي نظام آخر.

ولقد ميز كل من "جيلرمو اودونيل" بين مرحلتين نوعيتين لعملية التحول الديمقراطي وهما التحول إلى الليبرالية السياسية والتحول إلى الديمقراطية ذاتها.

ويذكر "جوان ريال" أن التحول إلى الديمقراطية قد برز عبر ثلاث حركات هي:

(أ) الفكر التحرري الليبرالي ويعني بالضرورة احترام حقوق الأفراد والمواطنين.

(ب) قيام نوع صارم من اقتصاديات السوق مع تحكم أقل من الدولة، مما يتيح إلغاء كل من إجراءات الحظر وما يتبعها من توصيات، ونهاية دور سيطرة الدولة على المؤسسات الاقتصادية.

(ج) عملية بناء أو إعادة بناء الديمقراطية و يعني إقامة حكم تعددي.

ويشير أخذ الباحثين العرب إلى أنه يمكن تقسيم مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة مراحل رغم تداخلها واقعيا هي:

*** مرحلة انهيار النظام السلطوي: (المرحلة التحضيرية):**

وخلال هذه المرحلة يعرف المجتمع عددا من الصراعات بغية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية وتحدث

¹ محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 140.

² بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 216.

تلك الصراعات بين المتشددین الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي وبين المعتدلين الذين يدركون أهمية إدخال إصلاحات على النظام السياسي لمواجهة الضغوطات التي تهدد شرعية النظام السياسي السلطوي، ومن ثم يفقد تماسكه وتبدأ عملية التحول.

* مرحلة إقامة النظام الديمقراطي:

وهذه المرحلة تتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بحيث يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين ويلتزم المحكومين بقواعد اللعبة السياسية، ليكون بمقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية وعلى فترات منظمة من خلال انتخاب دورية تنافسية.

* **مرحلة التماسك الديمقراطي:** وهي المرحلة التي يسود فيها الاعتقاد من جانب الفاعلين السياسيين الرئيسيين والأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أخرى بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة.

* **مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد:** وتتضمن هذه المرحلة عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، الأولى تعني أن يكون العمال والشباب وأعمال جماعات المصالح والأحزاب وغيرهم فاعلين لهم حقوقهم ووجبات متساوية ذلك أن التحرك نحو الديمقراطية هو عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت تسير سابقا على مبادئ أخرى أو توسعها لتضم أشخاص لم يكونوا مهتمين بالمواطنة من قبل أو تريدوا لتشمل قضايا ومؤسسات لم تكن موضوع المشاركة تملئها المواطنة أما الثانية فتتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تكفل المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة.¹

وتأسيسا لما سبق نستنتج المؤشرات الدالة على وجود تحول ديمقراطي من عدمه والتي تتمثل في النقاط التالية:

* **الدستور:** وهو النظام الأساسي للدولة والمرجعية العليا للكيان السياسي التي يجري الاحتكام إليها وتتضمن حقوق وواجبات المواطن وغيرها.

* **الحريات العامة:** تشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها، وحرية التنظيم وحرية الصحافة.

¹ محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ص 141 ، 143.

* **التعددية السياسية:** على اعتبار أنها التعبير المادي المباشر عن الحريات العامة، كما أنها التعبير المادي المباشر عن الحريات العامة، كما أنها تعطي مخلف القوى الفاعلة في المجتمع الحق في مخاطبة الشعب لكي يكون الحكم الذي ترجع هذه القوى أو تلك وبدون ذلك ليس هناك ديمقراطية.

* **النظام التمثيلي:** يحقق مبدأ التمثيل النيابي المشاركة السياسية التي هي شرط واجب الديمقراطية وتتحقق به قيام السلطة التشريعية بوصفها أحد أركان الدولة الوطنية الحديثة ويرى "آلا توريت" أن أزمة التمثيل السياسي قد عرفت الكثير من البلدان ويعتبرها المتحدثون حسب مسؤولية عن المشاركة.

* **التداول السلمي على السلطة:** وهو أحد المؤشرات المركزية الدالة على وجود تحول ديمقراطي والتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية يجب أن يكون وفق نتائج الاقتراح العام، وما أسفرت عنه من اختيارات الناخبين.

* **نزاهة الانتخابات:** تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة والخالية من مظاهر العنف سمة من سمات الحكم الديمقراطي تضمن انتخاب المسؤولين دستوريا عن السلطة التنفيذية، انتخاب أعضاء السلطة التشريعية ضمان حق الانتخاب والترسيخ لمن تنطبق عليهم الشروط القانونية.

* **الفصل بين السلطات:** يشكل هذا المبدأ آلية مركزية لحفظ توازن السلطة تستطيع كل سلطة إيقاف الأخرى عند حدوث اختصاصاتها وضرورة مراعاة اعتبارات التعاون بينها بما يكفل قيام الدولة بوظائفها نجا المجتمع الذي تحكمه.¹

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية السياسية.

المطلب الأول: نظريات التنمية السياسية:

تبرز نظريات التنمية السياسية أهمية المتغيرات السياسية التي تشير إلى السلطة السياسية وأدواتها التنفيذية سواء فيما يتعلق بعلاقة السلطة مع مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات والمنظمات غير الحكومية، أو ما يتعلق بتوجه الاستثمارات الداخلية بشكل يؤدي إلى مزيد من الاستقلالية عن هذه المراحل ويمكن القول أن معظم تفسيرات التنمية السياسية في إطار علم السياسية

¹ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص ص 217_218.

لم تركز على دولة الدولة أو هياكلها المؤسسية في حد ذاتها، وانحصر تركيزها في تفسير السلوك السياسي على النواحي السيكولوجية في دول العالم الثالث.¹ ومن بين نظريات التنمية السياسية مايلي:

أولاً: نظرية التحديث: في أعقاب الحرب العالمية الثانية يزداد الاهتمام بدراسة أوضاع الدول حديثة الاستقلال، حيث كانت تعيش في حالة من "التخلف" واعتبره علماء الاجتماع والسياسة الغربية أن المجتمع الصناعي في الدول الغربية المتقدمة يشمل نموذجاً حالياً على البلدان النامية أن تسير على خطاه، في التنمية والتحديث، وتم النظر إلى عملية التحديث على أنها عملية النقل نحو الأنماط والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطورت في أمريكا وأوروبا الغربية ثم انتقلت إلى بقية القارات،² حيث اهتمت نظرية التطور التي ظهرت في الدول الغربية المتقدمة بدراسة المجتمع وعوامل تغييره وتطوره، وهي تمثل

أيضاً المرجع الرئيس لنظريات التنمية السياسية التي استخدمت مفاهيمها ومناهجها وأهدافها، حيث ترى هذه النظرية، أن التطور والنمو الاجتماعي يسير في خط صاعد واحد، بمراحل متتالية، يجب أن يمر بها المجتمع.³

ويقوم الإطار الفكري العام لهذه النظرية على تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية هي المجتمعات المتخلفة ومجتمعات حديثة هي البلدان المتطورة، والإيمان بتطور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة، وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هي العمومية والشمولية لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده، والتنمية شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده، والسمة

¹ بشار محمود قبلان، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، ط1، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2009، ص66.

² ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001، ص 44.

³ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي)، ط2، المغرب، بيت الحكمة الترجمة والنشر، 1996، ص 163، 170.

الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها على قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المهنية من التقليد إلى الحداثة وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك.¹

وفي سياق دراسة هذه النظرية وبناء على أعمال منظري التطور في القرن التاسع عشر حيث يتم مقارنة المتغيرات الخاصة بالنمط المثالي المرتبط بالتقليدية الحداثة واعتمد علم السياسة على هذه الأنماط الثنائية كما يقول "جبريل ألموند" عالم السياسة الأمريكي:

إن نظريتنا تؤسس عملية بناء النظرية والتنميط بشكل ثنائي بسيط عبر الاستفادة من "أعمال" ماكس فيبر "وفريدينان توابز كالكوت بارسونز" وغيرهم من علماء الاجتماع المجددين في محاولة لبناء نماذج لأشكال المجتمعات والنظم التقليدية والحديثة والتقسيم الثنائي للمجتمعات (تقليدي، حديث) ينأسس على "تصوير" فيبر "للمجتمع التقليدي بوصفه مجتمع ما قبل الصناعة أو ما قبل العقلانية أو مجتمع ما قبل الدولة.²

وفي عرض لهذه النظرية شدد "دافيد أبتر" "D. apter"، على التفريق بين التنمية والتحديث، فالتنمية تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغيير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، بصورة عقلانية مندرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة، عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور الأخير، طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث، يكون بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد فقط على العلاقة لوسائل الانتاج، بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترقية والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية الأخلاقية، وبصفة عامة سلسلة من "مصالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية" تؤدي إلى تشكيل مجموعات مصلحة متخصصة، عندئذ يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود نظام "طبقي" أو "مهني" تكون فيه النخب مجتمعة بمركز وظيفي متخصص تحدده الكفاءات والتعليم و نوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا، وهي كلها من خصائص الحداثة.

أما التحديث السياسي فهو عند أنصار المذهب التنموي "نقل الأدوار المهنية أو التقنية والإدارية... والمؤسسات كالمدارس والمستشفيات والشركات محلا إلى مجتمعات غير صناعية"

¹⁽¹⁾ صالح بلحاج، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/01، الساعة

13:00، <http://www.untro-chelf.dzul.fac/samahe2008/dicenbre2008/.com>

² ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 45، 47.

ومقتضى التحديث في هذه النظرية "أنه تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر أدوار اجتماعية في مجتمع غير صناعي، "هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث في هذه الأخيرة تقوم الأدوار والمؤسسات المستورة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتضمن أهميتها الاستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور ولأن المجتمع غير المتطور بحاجة إليها لتحقيق تنمية.¹ وثمة شكلان من أشكال التأثير غيرهما تراث التنمية السياسية خلال هذه المرحلة الأولى، التأثير الأول، وهو الذي أطلق عليه باكينهام (1973)، إيديولوجيا الليبرالية الأمريكية "American liBeral ideology" والتأثير الثاني وهو ما أطلقت عليه "بودينمير" (1971)، إيديولوجيا النزعة التنموية "ideology of developmentalism".²

انطلاقاً من هذا التطور أي "دافيد أبتر" في الاستعمار "قوة تحديثية" ونموذجاً صار التحديث بواسطته كونياً، بعد استقلال المستعمرات ودخول العالم الثالث مرحلة التنمية، ليس سرا أن في هذه النظرية دعوة إلى التصنيع وتوسيع التعاون التقني والثقافي وبشكل عام تكثيف الوجود الغربي في هذه البلدان باعتباره ضرورياً للمجتمعات التقليدية السائرة في طريق التصنيع والنمو الاقتصادي، وكذلك التحديث الاجتماعي والسياسي على ما أعلنه أصحاب النظرية.³

وتعرضت نظرية التحديث لانتقادات عديدة، خاصة فيما يتعلق بتطورها الخطي لعملية التحديث "كوهاري" kohari "1967"، "جوسفيلد" "gusfield" 1967، "وبندكس" Bendis 1967⁴، ونظراً لعدم التحديث الخاص بمفهوم الحداثة في مواجهة مفهوم التقليد أجمع معظم الكتاب الدارسين لمشروع الحداثة، بصورة واضحة أو خطة على تسع خصائص تصف عملية التحديث وذلك على النحو التالي:

- 1/ التحديث عملية معقدة لا يمكن اختزالها أو اختصارها في عنصر واحد أو عنصرين حيث تتضمن تغيير جميع الأبعاد المتعلقة بالفكر والسلوك الإنسانيين.
- 2/ التحديث عملية ثورية لأن التناقض بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث تناقض حاد ولذلك لابد من التحوّل بصورة ثورية.

¹ صالح بلحاج، مرجع سابق.

² يتشاردهيجون، مرجع سابق، ص 45.

³ صالح بلحاج، مرجع سابق.

⁴ ريتشارد هيجوت، مرجع السابق، ص 47.

- 3/ أنها عملية منظمة فالمتغير في أحد العناصر يؤثر في جميع العناصر.
- 4/ أنها عملية كونية فعلى الرغم من بدايتها في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلا أنها قد تحولت إلى ظاهرة كونية.
- 5/ إنها عملية طويلة المدى فالمتغير الكلي الذي تتضمنه عملية التحديث يمكن فقط أن يتم عبر زمن طويل ومعتمد.
- 6/ أنها عملية متجانسة ومتناغمة يسير التغيير في جميع عناصرها بصورة منسقة.
- 7/ أنها عملية تمر بمراحل معتمد.
- 8/ أنها عملية تسير نحو الأمام بصورة دائمة.
- 9/ أنها عملية تقيدية حيث الأحداث دائما أفضل من الأقدم.¹

ثانيا: نظرية التبعية: تقدم تفسيراً كاملاً لظاهرة التخلف السياسي والاقتصادي من منظور الظروف التاريخية والموضوعية التي عاشتها تلك البلدان نظرية بنيوية وليست وضعية تبنى تحليلاتها على أساس فهم وتحليل الهياكل الاجتماعية والسياسية في كل البلدان المتقدمة والدول النامية، وهي نقد لأسس ومضمون نظرية التحديث،² حيث ظهرت هذه النظرية منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينات في شكل دراسات التي حاولت تنفيذ الرؤية التي تنظر للتخلف بوصفه ظرفاً أصيلاً، وحاولت الدراسات التاريخية التي قدمها "فرانك" و"جريفين" "oriffin" (1969)، حول أمريكا اللاتينية، والدراسات التي قدمها "وولتر روني" "W. Rodney" (1972) التي أجريت حول إفريقيا، حاولت هذه الدراسات توضيح كيف أن الاختراق الرأسمالي هو المسؤول عن تخلف بلدان العالم الثالث، واكتسب التركيز على التاريخ جاذبية خاصة لدراسات الثنائية التي كانت داخل أمريكا اللاتينية واستطاعت أن تقدم هادياً منهجياً "mothodological" ومقارناً "comparative" للدراسات التاريخية في المجالات الأخرى، ورأى البعض أن نظرية التبعية، خاصة في ثوبها المتمزمت خلال التسعينات، ركزت بشكل مبالغ فيه على التاريخ (هوبكينز) "hopkins" 1976، وكانت هذه الانتقادات إلى جانب أسلوبها

¹ ريشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 184، 187.

² أمين دبور، نظريات التنمية السياسية، الجماعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، تم

تصفح الموقع الموقع يوم 03/04/2016، الساعة 12:00،

<http://site.iugaza.edu.ps/adabour/files/2011/10/5>

الثوري سببا أساسيا من أسباب تسمية نظريته التبعية بالنظرية الماركسية أو الماركسية الجديدة"، على الرغم من أن رواد هذه المدرسة كانوا علماء اقتصاد راديكاليين، من داخل لجنة "إكلا" "ecla" أمثال "prebish" وثمة سبب آخر يفسر أهمية التبعية والنقد البنائي إلى الدراسات التي تقع خارج مجال علم الاقتصاد.¹

وقد اختلفت التعريفات المقدمة للتبعية من طرف المفكرين وكتاب العالم الثالث حول تعريف واحد ومحدد لمفهوم التبعية وذلك نظرا لانتمائهم لمدارس فكرية متنوعة ولأقاليم متفاوتة في درجة تطورها رد "عزي فرنك" التخلف إلى ندرة رأس المال والمؤسسات التقليدية وتركيز القوى في أيدي الأوليغاركية الريفية كما يعتبرها التوقع (النظرية البنائية للاستعمار)، وهي التي تربط بين عدم التكافؤ والمساواة في النظام الدولي واستغلال دول العالم الثالث.

التبعية ظرف موضوعي تشكل تاريخيا ينطوي على مجموعة أفكار اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية، تعتبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على مستوى نظام الدولة يتم بها توظيف موارد المجتمعات المختلفة والتابعة لخدمة مصالح المجتمعات المتقدمة (المتبوعة).

يعرفها "دوس سانتوس" بأنها حالة ما تكشف عن اقتصاد بعض الدول المرتبط بنمو وتوسيع اقتصاد دول أو دولة أخرى تأخذ علاقة التشابك بينهما اقتصادي وبين التجارة الدولية شكل تبعية تنمو فيه الدول المسيطرة المتبوعة، وتكون التابعة انعكاس لنمو وتوسيع المهنية الاقتصادي.

عرف "فرانك" التبعية على أنها حالة أو وضع تكون من سلسلة كاملة بين المراكز الكبرى والتوابع الصغرى تربط معا أجزاء النظام الرأسمالي الكاملة من مراكزه الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد المواقع في هوامش وأطراف دول العالم الثالث.

كل من هذه التوابع (فرانك) يعمل كأداة امتصاص أو استنزاف رأس المال أو الفائض الاقتصادي من التوابع إلى المراكز المحيطة بها ومنها إلى مراكز النظام الرأسمالي العالمي بأكمله.

أي نمو تحققه الدول النامية في إطار نمط من العلاقات هو نمو نابع يفتقر لقوة الدفع الذاتية وتنقصه صفة الديمومة وتتسع فيها الهوة بين هيكل الإنتاج والاستهلاك (تنتج ما لا تستهلك، وتستهلك ما لا تنتج).

¹ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص ص 94 _ 95.

تعطل أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية الإدارة الوطنية للدولة التابعة، وتفقدّها، وتقوّيها لفقدان استقلالية الإرادة والقرار السياسي.

في سياق التبعية يتم رسم سياسات التحديث الاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من احتياجات دول المراكز الرأسمالي وعلى حساب الحاجات العقلية المنطقية للدول النامية.

كما أن التبعية ليست مجرد قيد على الإدارة الوطنية واستقلالية القرار السياسي، بل تتطوي على علاقة استقلالية تتمثل في تسخير أو وضع الموارد المحلية في الدول النامية في خدمة مصالح اقتصاديات الدول المتقدمة برهان البلد التابع من بلورة نظام اجتماعي يلبي احتياج السكان والحيلولة دون قيام هيكل إنتاجي ذاتي الدفع، إلى غيرها من أشكال الاستنزاف والاستغلال.

لكن مقولة التبعية لا تكفي لتفسير أوضاع التخلف، هناك عدد من الدول لم تخضع للاستعمار وتعاني وكانت من ظاهرة التبعية، كذلك غموض مفهوم التبعية، فهناك دول تابعة ولكنها متقدمة الذي يعني أن التبعية ليست قاصرة على دول العالم الثالث المتخلفة، وكذلك الاختلاف على الآثار المترتبة على حالة التبعية يرى سمير أمير أنه لا يمكن حدوث تنمية في ظل التبعية، في حين يرى آخرون إمكانية تحقيق تنمية ثابتة من خلال زيادة معدلات استثمار رأس المال الغربي في الدول التابعة فمن الخطأ اعتبار أي تطوير يطرأ على قوى الإنتاج تنمية، بل يجب التأكيد على جدلية التنمية (استمرار التبعية يقتضي ظهور طبقات وفئات معنية تركز على دول القلب في تحقيق أغراضها في الدول التابعة، تعارضها فئات أخرى.

وقد تعرضت نظرية التبعية لهذه الانتقادات منها القائلة بأن نظريات التنمية تطرح أوصاف الدول المتعلقة من تخصيص واعتماد على التجارة الدولية وهي أوصاف تنطبق في نفس الوقت على البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها نظريات التبعية تحمل آثار الأوضاع المحلية في توليد التخلق وفي الفكك منه.

ما قاله بعض الكتاب السوفييت (قبل الانهيار) على أن التبعية ترى التنافس بين دول صناعية رأسمالية واشتراكية ودول منتجة ومصدرة للمواد الخام وهم يرون الانقسام الأساسي في العالم هو بين المعسكرين الاشتراكي وحركة التحرير الوطني من ناحية والمعسكر الاستعماري من ناحية ثانية.¹

ثالثاً) مدرسة الثقافة السياسية:

¹ أمين دبور، مرجع سابق.

أشهر الباحثين وواصفين مقولات هذه المدرسة كبايرال ألموند المنتمي في نفس الوقت إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية، يعتقد ألموند أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاث جوانب، جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقيادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية¹ ومنه فإن الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، وتحدد الوضع الذي يحدث هذا السلوك في إطاره، فإنه كلما تبلورت الثقافة السياسية للمجتمع بشكل مقبول، كلما ازداد النظام السياسي تحديد أو تمايز عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع، وتعاضم بإحساس أفراد المجتمع بانتمائهم إلى أمة معينة، ولا يتوقف هذا إلا على تطوير مجموعة من المعايير والرموز وقيم المجتمع، وهذا هو جوهر عملية التنمية السياسية وغاياتها الأساسية، حسب هذا التصور.²

ومن هذا التعريف نستنتج أن الثقافة السياسية ترتكز على مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي توجد في مجتمع ما والثقافة السياسية هي عماد الثقافة والسلوك السياسي للمواطن.³ يعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي كما قام "ألموند غبريال" في فترة (1958، 1963) بتحقيق شمل خمسة بلدان هي أمريكا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك وسئل فيه 5000 شخص كان موضوع الدراسة في الحقيقة البحث في الثقافة المدنية تحديدا وليس الثقافة السياسية عامة، يعني دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعوقها، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية والبريطانية.

من أجل القيام بالمهمة كان لابد من إعداد نظري سابق، "ألموند" حلل الثقافة السياسية فميز بين "culture localiste" وثقافة لتبعية "culture de sujétion" وثقافة المشاركة "culture

¹ صالح بلحاج، مرجع سابق.

² بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 39.

³ كداء صادق الشريفي، تجليات "العولمة" على "التنمية السياسية" دراسة استقرائية، استنباطية، ، جهيت للنشر والتوزيع،

عمان، 2007، ص 103.

"participante" الثقافية المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية مثل القرية والعشيرة والقومية والمنطقة من دون النظام السياسي برمته، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام (السياسي) لكنهم يقفون منه موقفا سلبيا، ينتظرون منافعه وخدماته ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه، أما ثقافة المشاركة فهي على النقيض من ذلك هنا يعتقد المواطنون أنه باستطاعتهم أن يؤثرأ في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالانتخابات والمظاهر وتنظيم الجماعات الضاغطة.

في نظر "ألموند" كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من التنمية السياسية أي نظام حكم ديمقراطي فالثقافة المحلية تكون غير مركزية تماما، فيه لا مركزية واسعة وظاهرة، وثقافة الخضوع في نطاق مركز سلطوي، وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي، التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضرورة لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما سيء للنظام ويهدد استقراره، ألموند أوضح أن ما حدده من أصناف الثقافة السياسية إنما هو "نماذج مثالية" لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة الملموسة، في هذا نجد مزيجا من الثقافات الثلاث والمهم بنظره أن يكون المزيج "جيذا" وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة انطلاقا من التحقيق انتهى "ألموند" إلى أن بريطانيا وأمريكا تحققان مزيجا جيذا ومتوازنا من الثقافة السياسية تسوده ثقافة المشاركة بما يجعله ملائما للديمقراطية وهو ما جعله يعلن أن التنمية السياسية أو التطور الديمقراطي هو الذي ينتج المجتمع المدني، فصار السبب في 1963 (المجتمع المدني بلد الديمقراطية) نتيجة في 1980 (التطور الديمقراطي يولد المجتمع المدني، وبهذا وجهت انتقادات عديدة له،¹ ومنها أن الثقافة السياسية، رغم أهميتها الكبرى ماهي إلا أحد جوانب البناء السياسي للمجتمع وكأن التنمية السياسية حسن نظريات التنمية السياسية ما هي إلا مسألة فكرية بحتة، تتعلق بنسق القيم والمعايير والمعارف السياسية للأفراد ولا شأن لها بالمقومات البنائية للنظام السياسي ذاته،² كما أنها تحمل خلفية واضعها وتفضيله كنماذج بلدانهم وتردها بشأن الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني، غير أن هذه نظرتهم لنماذج بلدانهم وتردها بشأن الاسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني، غير أن هذه النظرية لم تكن من غير فائدة لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديمقراطية

رابعا:نظرية التنمية الاقتصادية

¹صالح بلحاج، مرجع سابق.

²بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 10.

تعتبر هذه النظرية تطبيق المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسة علم السياسة عامة والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة ،ومن المعلوم أن السلوكية في علم السياسة تقدم (كيف) على (لماذا) وهي تسعى لبناء نظريات انطلاقاً من ملاحظة سلوكيات منتظمة متكررة ثانية تشاهد في العمليات السياسية .أدواتها التقديرات الكمية عن طريق الإحصاء من دون أحكام تقييمية ولا اهتمام بتفسير الدوافع الداخلية التي تمثل الأفراد على نماذج معينة من التصرفات المقدمة الفلسفية والمعرفية لهذه النظرية انه لا يمكن أن نشاهد السلوكيات والتصرفات ،وهو ما يدفع إلى استخدام المنهج التجريبي بواسطة التقنيات الكمية أداة للبحث واعتماد نتائجه لوضع المقولات.¹

ومن رواد هذه النظرية (lipset 1959)،والذي طرح نظرة التحديث القائلة بأهمية التنمية الاقتصادية في حفز التغيير السياسي المنشود ،كما حولت معرفة مدى حظوظ الديمقراطيات الحديثة في البقاء لاسيما في إخفاء بعضها في السبعينيات والثمانينات ومطلع التسعينات ،ويمكن القول إن الاهتمام المتزايد بمسائل التحوّل الديمقراطي في نهاية الحرب الباردة وتعزز الحكم الليبرالي على حساب الأنظمة الاشتراكية ،وتحوّلت الكثير من الدول وسط أوروبا إلى نظم سياسية ديمقراطية ،مما جعل هذا النمط من الحكم السياسي يبدو وكأنه مسلمة من مسلمات الحياة السياسية المعاصرة . وفي هذا الصدد يرى(hagopian) أن هناك علاقة بين التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده العالم في العقدين الماضيين وسقوط النظم السياسية في منتهى القرن العشرين المتمثل في مزيد من التركيز على نظرية التحديث من جديد.²

من ناحية الاداء يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستويات وزيادة التمدن ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة فيما يخص التركيبة الطبقيّة للمجتمع وتدرج شرائحه يركزون على نمو الطبقة الوسطى وتعاضم دورها في المجتمع ذاهبين إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية من التعليم والتمدن وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تقود إلى مستوى

¹ صالح بالحاج ، مرجع سابق .

² عمر مولود دنس ، التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية (الخيار الصعب بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي من جانب و الاستقرار السياسي من جانب آخر ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، العدد 03، 2014، ص ص 395-396.

طبقة وسطى تملك روحاً مدنية عالية، مهتمة بنشر الشأن السياسي وأحواله رغبة أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستويات المسؤوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الملائمين، المنتخبين منهم، والمعنيين بالطبقة الوسطى تنتسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة، أي ثقافة ديمقراطية ليس بقدر النظام على تجاهلها.¹

نستنتج مما سبق أن العوامل الاقتصادية أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الديمقراطية وحدث التحول السياسي، بحيث أن هناك علاقة بين مستوى النمو الاقتصادي والتنمية السياسية على أن لا يكون هناك مستوى معين أو قدر مضبوط من النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية السياسية.

ولقد أثبتت العديد من تجارب الديمقراطية أن النمو الاقتصادي أو حتى الركود الاقتصادي كان دافعين أساسيين في قيام الديمقراطية في العديد من الدول التي كانت تبتغي النظام الشمولي، والذي يقود عملية التحول السياسي في غالبية دول الطبقة المتوسطة الحضرية.

فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى تهيئة القاعدة لقيام الديمقراطية خاصة مع وجود قاعدة اقتصادية واجتماعية ملائمة لذلك، هذا فيما يخص علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية السياسية.

أما عن علاقة التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية فإن بعض الدول قد تلجأ إلى إتباع النظام الديمقراطي لاستعاب كافة المشاكل الداخلية التي تتخبط فيها، ونذكر منها مثلاً التركيبة البشرية المعقدة والمختلفة وما قد يتولد عنها من نزاعات داخلية وحروب أهلية في التفاوض في توزيع الثروة بين فئات المجتمع، كما تؤدي الضغوط الداخلية والخارجية إلى وجوب تطبيق ما يعرف بالحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، كذلك قد يكون الانفتاح السياسي نتيجة للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول مما يتوجب عليها فتح اقتصاديات للاستثمارات الأجنبية ووجود الشركات متعددة الجنسيات.

فعلى التنمية السياسية الشاملة تتطلب مقومات عديدة لا بد أن تتوفر لها لكي تصل إلى تحقيق نموذج متكامل وتنقسم إلى مقومات سياسية واقتصادية واجتماعية.²

المطلب الثاني آليات التنمية السياسية.

للتنمية السياسية عدة آليات تعتمد عليها من أجل أن تكون ناجحة ومنها:

¹ صالح بلحاج ، نفس المرجع .

² رمضان عبد السلام حيدر، الجوانب المعرفية لدراسة، التنمية السياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد (3)، 2014، ص ص 427_428.

أولاً: التنشئة السياسية: وجد مفهوم التنشئة السياسية اهتماماً كبيراً من قبل العلماء خاصة ثم علماء السياسة والاجتماعية، وله جذور مقيدة في التاريخ ترجع إلى العصور القديمة ولا زالت إلى يومنا هذا، وعليه لاقى هذا الموضوع اهتماماً خاصة من علماء الاجتماع والسياسة وكان "هربرت هايمان" السباق إلى زيادة التطور. الجديد في دراسة التنشئة السياسية أصبح هذا الموضوع يزخر بالعديد من البحوث والدراسات. وللتنشئة السياسية عدة تعاريف منها:

تعريف "هايمان" H. Heymann الذي يرى أنها: تعلم المرء الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع ما يساعده على التفاعل معه أما "لا نجتون" K. Langtonton فيقول "أن التنشئة السياسية أوسع مما فيها أنها تشير إلى كيفية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى آخر". أما "روي" Roye فيعرفها على أنها تلك العملية التي تنتقل بواسطتها المعتقدات والمشاعر للأجيال المتعلقة بالثقافة السياسية إلى الأجيال المتعاقبة.

والتنشئة السياسية مصادر مستمرة طول حياة الفرد، حيث يوجد ثمة وحدات اجتماعية كثيرة ومتنوعة أو ما يطلق عليها وكالات أو مصادر التنشئة السياسية، ويتفق الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية على أنه ثمة بدرجات متفاوتة في جدليات التنمية السياسية للفرد وتأثيرها على أنماط سلوكه وتجديد من وكالة الاجتماعية والسياسية ومن هذه المؤسسات أو الوكالات كالأُسرة، جماعات النظراء، مؤسسات التربية وسائل الإعلام الجماهيرية.

ثانياً: الاتصال السياسي: يحتل مفهوم الاتصال السياسي مكان بارزاً في تراكم التراث العالمي الاجتماعي، ويشكل سجاد راسياً في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم التنمية وعلم السياسة وعلم الإدارة، وإن تفاوتت درجة اهتمام كل من هذه العلوم به، وفقاً لطبيعة كل منها، ومحور البحث فيه والدافع في دراسة الاتصال من خلاله.

ونتيجة لذلك تعددت تعريفات الاتصال وتباين مضامين هذه التعريفات ودلالاتها من مجال إلى آخر، تبعاً لتخصص صانع التعريف وفهمه لعملية الاتصال ذاتها فقاموس "وستر" مثلاً يعرف الاتصال بأنه العملية التي يتم فيها بناء المعاني بين الأفراد، من خلال نسق متعارف عليه من الرموز كاللغة والإشارات والجماعات أما "كولي" Colly فيعرفه على أنه العملية الآلية التي من خلالها تنشأ العلاقات الإنسانية وتنمو وتتطور الرموز العقلية وذلك عن طريق وسائل نشر هذه الرموز عبر المكان واستقرارها عبر الزمان، ويشتمل ذلك متغيرات الوجه والإحياءات والإشارات ونغمات الصوت، الكلمات

والطبلّة وخطوط السكك الحديدية والبرق والهاتف وما إلى ذلك من تدابير تعمل بسرعة وكفاءة على قهر بعدي الزمان والمكان".

أما "جرينر" "gerbener" فيعرفه على أنه "العملية التي يتفاعل بها المرسلون والمستقبلون للرسائل في سياقات اجتماعية معينة".

وتقتضي عملية بناء الاتصال توفر مكونات بنائية محددة ترتبط ببعضها البعض وفق ترتيب معين، يحدد الاتصال ووجهته، وتستلزم في الوقت ذاته تكامل على هذه المكونات فيما بينها داخل السياق الاجتماعي، كي يتسنى تحقيق التفاعل المنشود، وإحداث التغيرات الموجودة والمنشودة من هذا الاتصال.

وعناصر العملية الاتصالية باختصار هي: المرسل، والرسالة، الوسيلة، المستقبل، والتغذية العكسية، أما وسائله وآلياته فهي: اللغة ووسائل الاتصال الحديثة المسموعة، والمرئية والمكتوبة ويساهم الاتصال السياسي في دعم النظام السياسي وزيادة كفاءة وفعالية بحيث يتيح النظام إمكانية تدفق المعلومات منه إلى الجماهير كما يعمل على نقل اهتمامات الجماهير إلى النخبة وصانعي القرار وبالتالي إمكانية خلق مجتمع ونظام ديمقراطي قائم على الحوار.

يساهم في اتصال الجماهير ببعضها البعض وبالتالي تكوين مواقف مقاربة حول محيطهم السياسي ومنه إمكانية انتهاج سلوك موحد سواء كان سلبياً أو إيجابياً اتجاه النظام السياسي حسب ديمقراطية وعدالة النظام أو فساد¹.

ثالثاً: دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية:

إن التعريف بالأحزاب السياسية يبدأ من ثلاث سمات وهي:
أ) أن الأحزاب السياسية هي الكتل والأجنحة factions بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفاً عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزياً، فالأحزاب إنما تطورت عن الكتل أو الأجنحة التي ارتبطت بالانتخابات والممارسات البرلمانية ولكنها أضحت شيئاً مختلفاً عنها.

¹ نعيمة سميّة، دور المرأة المغربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010، ص 80_81.

ب) أن الحزب هو جزء من كل والكل ، فكلمة حزب "party" يحكم اللفظ نفسه ترتبط بمفهوم الحزب "party"، ولكن بالرغم من أن الحزب يمثل فقط جزءا من كل إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجا غير جزئي إزاء الحل، أي يتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل.

ج) أن الأحزاب السياسية هي قنوات التعبير بمعنى أن الأحزاب تنتمي أولا وقبل كل شيء إلى أدوات أو وسائل التمثيل إنما أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة. إن هذه السمات المستمدة من الأصل التاريخي للأحزاب وهي تعريفات صيغة الأحزاب،¹ أما التعريفات المعاصرة للأحزاب فهي تعطي وجها آخر لها.

حيث يعرفها كل من " PAUL Marabuto « أن الأحزاب هي جمعيات هدفها العمل السياسي، ويقترب من هذا التعريف التصور الذي يدور أكثر دقة وشمولا الذي قدمه "ف. ف. قول" F. "GogVel" أن الحزب هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه أما الأستاذ "ميرون وينز" "Myron Weiner" والأستاذ "Joseph Lapalombara" "جوزيف لابلومبارا" فقد حددا عناصر مفهوم الحزب في أربع نقاط أساسية:

- استمرارية التنظيم سواء من حيث البرنامج الزمني المتوقع له، وسواء من حيث استمراري.
- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي، مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.
- توفير الرغبة لدى القادة على كل المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار، وليس مجرد التذكير على مستوى السلطة.
- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والحصول على التأييد الشعبي.²

وتعتبر الأحزاب السياسية صاحبة الدور الرئيسي والرافعة الحقيقية في عملية التنمية السياسية في أي بلد لأنها مع غيرها من المؤسسات المدنية الوطنية ليست جاهزة لتستوردها البلاد وإنما إنتاج مجتمعا وظروفه الخاصة، ولكن لكل بلد في العالم بيئته وظروفه الخاصة الاجتماعية والاقتصادية

¹ أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص ص 13-14.

² بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص ص 87 _ 88.

والسياسية التي أفرزته، لذا يجب التعرف عليها بشكل عميق لتجاوز تلك الظروف من خلال دور الأحزاب السياسية والتقدم نحو التنمية والتحديث لأن شعور وضعف الأحزاب السياسية في أي بلد وانعدام فعاليتها يسهم في تكريس التخلف أكثر مما يسهم في التخلص منه،¹ وبالتالي:

فإن الأحزاب السياسية أضعت قوى مؤسسية مستقلة تؤثر على التحديث والتنمية السياسية وليست مجرد نتاج لها، وذلك لم يكن غريباً أن أصبح الحديث عن الأحزاب في الغالبية الساحقة من أدبيات التحديث والتنمية السياسية من خلالها تحديد دورها في التنمية والتحديث أو موحّدات من أبرز "أدوات" أو "وسائط" التحديث والتنمية السياسية".²

رابعاً: دور المجتمع المدني في التنمية السياسية:

يتنامى دور المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة من جهة وقصر دور الدولة من جهة أخرى فضلاً عن كونه إحدى القنوات التي يشارك فيها المواطن، ولهذا لا بد من توسيع المجال أمامه ليصبح شريكاً في عملية التنمية علاوة على الدور الخدماتي التقليدي الذي كان يمارسه أصبح يتمتع بدور فعال في عملية التنمية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية وتوسيع المشاركة الشعبية لها.

لهذا تعد مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجوهري تعبيراً حقيقياً لإرادة الشعب بحكم اهتماماته بهموم وتطلعات المواطنين وتأتي أهمية هذه خاصة في المناطق المعزولة أو النائية التي تفتقد لمظاهر تأطير هؤلاء المواطنين سواء كان هذا التأطير من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية وبعدها تصبح الجمعيات كبديل الذي يلجأ إليها المواطن لطرح قضاياهم وانشغالاتهم.

دور المجتمع المدني يكمن بالدرجة الأولى في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال انجاز مشاريع مختلفة تكون متنوعة فمن الناحية الاقتصادية إيجاد فرص شغل وتعزيز البنى التحتية مما يجعل هذه الإمكانية إلى دمج العديد من الفئات المهمشة من عملية التنمية السياسية، فدمج المواطن محلياً من خلال العمل التنموي الذي يعد وسيلة الناس لإرساء قواعد الاستقرار السياسي والدعم الاجتماعي.

¹ نعيمة سمينة وآخرون، التنمية السياسية قراءات في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، 2012/10/17، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/04، الساعة: 9:10، <http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489>.

² جمال منصر، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، دفاثر السياسية والقانون، (جامعة برج با جي مختار عنابة)، 2011، ص 435.

يساهم المجتمع المدني محليا في تحقيق فوائد إضافية والاستفادة منها لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية.

فلمنظمات المجتمع المدين دور كبير في إرساء الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن من خلال مقاومة المركزية وإساءة استخدام السلطة الحكومية عن تشكيل جماعات الضغط التي لها قدرة على كسب وتأبيد طرف على حساب آخر.¹

خامسا: دور المؤسسة العسكرية في عملية التنمية السياسية:

ويبرز ذلك بوضوح في المجتمعات التي مازالت تبحث عن مؤسسات متلائم أوضاعها وظروفها الخاصة التي تحتم عليها الدعوة إلى بناء مؤسسة عسكرية عقائدية مسيية تسييسا إيدولوجيا، يسمح من خلالها الوفاء بالتوقعات الشعبية التنموية التي تعذرت أن تقي بها المؤسسات السياسية في هذه المجتمعات.

وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ "صمويل هانتغتون" أن أهم الأسباب لبروز المؤسسة العسكرية كأداة فعالة على الساحة السياسية هي أسباب سياسية وتعكس تنظيم المجتمع السياسي والمؤسسي وليس عسكرية سياسية وتعكس خصائصها الجيش التنظيمية والاجتماعية، ويمكن ربط هذه الأسباب بغياب أو ضعف المؤسسات السياسية في هذه المجتمعات، وهذا ما يجعل من المؤسسة العسكرية أداة أكثر مناسبة للتنمية السياسية من الجهاز المدني بفعل ما توجبه من صفات ديناميكية وخبرات ومعرفة فنية.

وللمؤسسة العسكرية ثلاث أنواع من الأدوار:

قد يأخذ تدخل الجيش المشكل المباشر بأن يجعل نفسه حاميا للدستور، ويسلم الحكم سبب ما يراه من أزمات قد تعطل وتشل عمل المؤسسات السياسية، غير أن المؤسسة العسكرية في هذا الدور، تعني أن أهدافها تتمثل في توفير الظروف المناسبة المؤدية إلى ظهور سلطة سياسية مدنية من خلال إجراءات دستورية.

سادسا: النخبة أول الصفوة:

¹ بليل زينب، موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية "دراسة حالة الجزائر (1989، 2012)، رسالة ماجستير (جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012، ص ص 214 - 2015.

من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي النخبة السياسية، والتي أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين سواء في مجال السوسيولوجيا أو العلوم السياسية، مع أن هذا الموضوع ظل مستويا عنه لمدة من طرف الباحثين السوسيولوجيين الأمريكيين لكونه يتعارض مع المبدأ الذي تقوم عليه المجتمعات الغربية وهو (حكم الشعب من طرف الشعب) ومسكوتا عنه أيضا من طرف الباحثين السوفيات لأن المجتمعات الاشتراكية في نظرهم، قائمة على ديكتاتورية البروليتاريا وهي الطبقة التي تمثل مصالح أغلبية السكان.¹ وهناك تعريفات عديدة للنخبة ومنها:

جاء في (لسان العرب) لابن منظور، في تعريفه للنخبة/ نخب، انتخب الشيء اختاره، ونخبة القوم: خيارهم.

وفي قاموس أكسفورد الانجليزي "élite": صفوة، عليّة القوم، النخبة أما القواميس الفرنسية فعرفت بأنها تضم أشخاصا وجماعات تشارك في صياغة تاريخ جماعة ما، بواسطة القوة التي يملكونها، أو التأثير الذي يمارسونه، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أو الأفكار التي يملكونها شعاراتهم.

وتعتبر النخبة أيضا عن الأقلية المنتخبة أو المنتقاة من مجموعة اجتماعية (مجتمع أو دولة أو طائفة دينية أو حزب سياسي) تمارس نفوذ غالبا في تلك المجموعة عادة بفصل مواهبها الفعلية أو الخاصة المفترضة.²

ويضيف علماء الاجتماع الصفوة إلى عدة أنواع هي: الصفوة السياسية، الصفوة التقليدية، الصفوة التكنوقراطية، الصفوة المالكة، الصفوة الكاريزمية، الصفوة الإيديولوجية، الصفوة الرمزية، الصفوة الثقافية، الصفوة العسكرية.

والصفوة مسؤولة عن مسيرة التنمية السياسية في المجتمع، باعتبار أن التنمية هي عملية مخطط لها وموجه لتحقيق الصالح العام حيث بإمكان الصفوة أن تلعب دور مهما في تمكين المرأة سياسيا فمثلا نجد المثقف التونسي الطاهر الحداد الذي كان من أول المنادين بإشراك المرأة في كل

¹ فرجي إبياد، نظرية النخبة، الحوار المتمدن، مقالة العدد 2878، 2010، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/30، الساعة 13:00، <http://PBOHITHE.BLOGS>.

² حمدي عبد الحميد، أحمد مصطفى، الصفوة أو النخبة وأنواعها، 2010، تم تصفح الموقع: يوم: 2016/03/25، الساعة 11:25، <http://hadisocio.blogspot.vom/2010/12/blog-post19.html>.

مجالات الحياة كما في ذلك الحياة السياسية والطاهر الحداد يعتبر من الصفوة المثقفة، وكذلك الرئيس بورقيبة الذي أعطى أهمية كبيرة لمسألة تمكين المرأة التونسية كمجلة الأحوال الشخصية. وفي الأخير نستنتج أن التنمية السياسية لكي تتحقق لابد من توفر آليات وأطراف تساهم في رسمها.

المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية:

لقد أكد "لوسيان باي" "L. paye" أن ما هو جوهري وضروري في عملية التنمية السياسية، يكون بمعرفة كيف يواجه المجتمع أزمات التنمية السياسية منذ ظهورها حتى زوالها، لأن عملية التنمية السياسية عادة ما تكون مصحوبة بتوترات وتمزقات يمر بها المجتمع،¹ ولهذا سنطرق لأزمات التنمية السياسية.

أولاً: أزمة الهوية: الهوية تعني أساساً الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فوقه.²

إن مشكلة الهوية تبرز بكل ثقلها الذي قد يؤدي إلى إثارة الثغرات والصراعات في حالة إذا حاولت إحدى الجماعات في الدولة فرض سيطرتها المادية لفئة على حساب الأخرى، أو محاولة تشويه هويات الآخرين أو تركيز المناصب الإدارية والسياسية بيد هوية على حساب الآخرين،³ فأزمة الهوية تنصب على مايلي: التباين العرقي لأزمة الهوية، التخلف الاقتصادي والحضاري كسبب لأزمة الهوية، التعاون الطبقي وأزمة الهوية.⁴

ثانياً: أزمة الشرعية: جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكمهم وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة ومفهوم الشرعية،⁵

¹عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي (مثال تونس)، رسالة ماجستير

(جامعة الجزائر يوسف بن خدة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 14

²نداء صادق الشرقي، مرجع سابق، ص 150.

³عباش عائشة، مرجع سابق، ص 17.

⁴نداء صادق الشرقي، مرجع سابق، ص 131.

⁵عباش عائشة، مرجع سابق، ص 48.

بمعنى قبول المواطنين للنظام السياسي وأنه النمط الذي يعبر عن مصالحهم ويحقق أهدافهم والشرعية (legitimacy)، غير المشروعية (legality) حيث تعني الأولى الرضا والثانية تولي السلطة، وإصدار القرار السياسي بناء على قواعد الدستور والقانون العام.¹

عندما تتخذ المؤسسة العسكرية من نفسها دور الأداة الثورية التي يعود الإصلاح، من مسؤولياته خلق مؤسسات سياسية جديدة تسلم فيما بعد لحكومات مدنية.

أما الدور الأخير، فهو دور القوة غير المباشرة، إذ لا يقوم الجيش بدور مباشر وأوضح، ولكنه يبقى عنصر فعال في البيئة السياسية لخلق الظروف لحكومة مدنية لذا فإن من أهم العوامل المحددة لدور المؤسسة العسكرية على مستوى الساحة السياسية والتي يمكن حصرها:

* النشأة التاريخية للجيش: ويمكن حصرها في ثلاثة أصول:

- الوطنية: ينشأ الجيش يبقى وطنياً، أصول الكولونيالية: المؤسسة العسكرية مؤسسة من قبل القوى الاستعمارية.

- جيوش التحرير الوطني: تنشأ في إطار النضال من أجل الاستقلال.

* التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية: فهي ليست منعزلة عن المجتمع المدني، فهي مرتبطة بكامل المجتمع بأصوله الاجتماعية أولاً ثم بالسكان المدنيين، الذين يرتبط معهم ثانياً وأخيراً بالواقع الذي يواجهه ثالثاً.

* طبيعة المؤسسة العسكرية: فإذا كانت المؤسسة العسكرية تتحلّى بالثقة العالية فغنها تكسبها القوة وتميزها عن المنظمات المدنية ويعطى لها دور فعال على مستوى التنمية الشاملة.

* طبيعة النظام السياسي القائم: دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يرتبط بقوة أو ضعف النظام السياسي القائم ففساد السلطة الحاكمة وعدم قدرتها على حل الأزمات يعزز دور الجيش في الحياة السياسية ليتدخل من أجل حل المشكلات الرئيسية والهامة كالتنمية ومن كل هذا فإن دور الجيش سواء كان سلبياً على التنمية السياسية أو إيجابياً يتوقف على مستوى التقدم أو التخلف في المجتمع الذي يوجد فيه.²

¹ نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص 139.

² بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 124، 129.

وعليه فأزمة الشرعية تعني افتقار القيادة السياسية إلى رضى الجماهير ورغم ذلك تستمر غير مقبولة شرعياً إضافة إلى العجز للرد على الطلبات الوافدة إليها¹، كما تتعلق الشرعية بتولي السلطة هل تم الاستيلاء عليها عنوة أم بالطرق الدستورية أو الأعراف المحمول بها.

ولكن تتحقق الشرعية لابد على الحكومة من العمل لرفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين أحوالهم المادية وظروف معيشتهم "quality of life" ونجاحها في حل القضية الاجتماعية والتي تعني الاستجابة لتطلعات المواطنين المادية والسيكولوجية.²

ثالثاً: أزمة المشاركة السياسية: (cris of political participation)

أصبح مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين في إدارة شؤون بلادهم في كافة المواثيق الدولية والإقليمية، وحتى الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر سنة 2004، وتحديدًا في المادة 24 منه، تحول هذا المبدأ إلى معيار دولي بامتياز خصوصاً بعد وصول عدد الدول التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى 156 دولة، فالمشاركة السياسية حسب "كريستوفر أرتوتون" "F. christopOPHER ARETERTON" و"هالان همان" في كتاب المشاركة السياسية "لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة والمسايع كافة التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، ومثالا ذلك الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية، ومحاولة إقناع الآخرين بتأكيد مرشح معين، والكل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، والحصول على عضوية المنظمات أو التنظيمات السياسية هذا بالطبع إلى جانب التصويت في الكلية الانتخابية وتتجلى أهمية المشاركة في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسس للدولة والتحديث السياسي، من تخلف المؤسسات السياسية وعجزها عن تلبية القطاعات الجديدة وطموحات وعدم مواكبتها للتغيرات السياسية والاجتماعية ومن ثمة تعقد شرعيتها، وكما عدد "هنتغتون" أن هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية ضرورة استقرار التنظيم السياسي من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة المترابطة بالتحديث، وتأثير التحديث على

¹ كاظم علي، مرجع سابق، ص 129.

² أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 26.

الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي وطرق الحركة السياسية وبين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية.¹

رابعاً: أزمة الاستقرار السياسي: ونجد هذه الأزمة خاصة في دول العالم الثالث وموئداها هو اقتصار هذه الدول إلى الاستقرار وشيوع القلاقل والاضطرابات في ربوعها كنتيجة لكونها دولاً متعددة العرقيات ذلك من جهة، ومن جهة أخرى افتقار النظم السياسية لهذه البلدان للاستقرار كنتيجة لانتشار ظاهرة الانقلاب العسكرية فيها، وكذا لغياب أية إمكانية لتداول سلمي متساوي للسلطة.

خامساً: أزمة تنظيم السلطة: وهي تعني افتقار حكم الصفوة داخل الكثير من الدول خاصة العالم الثالث لأن الدستور فيها يتصل باعتلاء السلطة أو ممارستها أو تداولها فضلاً عن تركيز الوظائف السياسية في هيئة واحدة وعدم الفصل بينهما وبينها وشيوع السلطة.....²

سادساً: أزمة التغلغل: تنجم أزمة التغلغل عن عجز النظام السياسي ومؤسساته وأجهزته عن تجسيد الغدارة المجتمعة والتعبير عنها، مما يؤدي إلى عجزها عن ممارسة أدوارها على كامل الامتداد الجغرافي الوحدة السياسية أفقياً أو في كامل مستويات البنية المجتمعية عمودياً، فيجب على النظام السياسي أن يكون قادراً على الوصول إلى مستويات القرية وأن يحسن حياة الناس اليومية.³

سابعاً: أزمة التوزيع: ترتبط هذه الأزمة بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها، سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في الثروة أو الدخل أو الأمن أو التجمع أو الثقافة أو الخدمات الصحية أو غيرها.

فهناك بعدين للحرمان الاقتصادي:

- ندرة وعدم كفاءة الموارد الاقتصادية داخل المجتمع.

- عدم المقالة في توزيع تلك الموارد.⁴

¹ بوقنور إسماعيل، **التخلف السياسي في الدول العربية، المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية**، دفاثر السياسة والقانون، العدد 9، 2013، ص ص 31-32.

² أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص 132.

³ كاظم علي مهدي، **مرجع سابق**، ص 132.

⁴ أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص 87، 90.

ثامنا: أزمة الاندماج والتكامل: تعطي هذه الأزمة بمشكلات ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة، وهكذا فإنها تمثل الحل الفعال والملائم لكل من أزمتي التغلغل والمشاركة لذلك فإن أزمة الاندماج تصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي، وعدة روابط متفاعلة فيما بينها وهذه الروابط قائمة بين مختلف الجماعات والمصالح الساعية وراء مطالب لها لدى النظام، كما أن الأزمة تتعلق بكيفية تنظيم الجماعات والمصالح الساعية وراء مطالب لها لدى النظام، كما أن الأزمة تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية، الوطنية، السياسية والاقتصادية والعرفية والدينية، واندماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة أي أن الأزمة تنظم عادة عند حدوث الاختلاف وعدم التوازن بين الفعاليات الرامية إلى حل أزمتي التغلغل والمشاركة وعجزها عن تحقيق أهدافها.¹

المبحث الثالث: العلاقة بين التحوّل الديمقراطي والتنمية السياسية:

المطلب الأول: الشروط السياسية للتنمية لتحقيق تحول ديمقراطي.

تعتبر التنمية السياسية عملية تتصل بالنظام المجتمعي، وهي مفهوم حركي، فلا تعرف نقطة تتفق عندها بل هي تفترض حركية مستمرة من جانب النظام السياسي، وهي نسبية فقد تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، كما أنها عالمية، فمعنى أنها تعدت في كل المجتمعات وكل الأنظمة السياسية بأشكالها، المختلفة هذه الخصائص التي تتصف بها التنمية السياسية، تفترض علينا البحث في أهم شروط تحقيقها والتي يمكن إجمالها في:

أولاً: يتمتع النظام السياسي بالفاعلية والقبول: لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في

إطار الشرعية التي يقران بها هي علاقة أخذ وعطاء الأول مجبر على التعامل مع الثاني بقبول مشاركة لأن شرعية السياسة مستمدة من الأخير، والمحكوم مندفع للمشاركة بحكم قبوله واعترافه بسلطة الحاكم، فالشرعية السياسية إذن هي تلك المستمدة من رضا وحرية اختيار الشعب من حيث كونه مصدر للسلطة والتشريع في نسق الحكم الصالح، وليست حاصل امتيازها، سواء أكان عرفياً أو فتوياً أو إيديولوجياً، واستمرار أي نظام سياسي يتوقف على ما يسمى "قوة الأداء" وعلى مدى وفائه بالتزامه إزاء مجتمعه، وليس على الشعارات التي عادة تلجأ إليها الأنظمة الفاسدة، لإيهام المجتمع بوجود نمو حقيقي من خلال برامج مرحلية قصد تغطية عجزها.

¹ كاظم علي مهدي، مرجع سابق، ص 137.

ثانياً: وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسية ثقافية تسهم في تحجيم الصراعات والنزاعات بتعيين الحكام والمحكومين بعيد عن استخدام العنف، وتوفير شروط التنافس غير التناحري بين الجانبين، فضلاً عن تكريس قيم التسامح وقبول الرأي والرأي الآخر.¹

ثالثاً: التعددية السياسية: يعرفها محمد عابد الجابري بأنها مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحزب عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية.

وكذلك يعرفها سعد الدين إبراهيم على أنها "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها.

والخلاصة التي نستطيع أن تحددها إجمالاً إن التعددية السياسية لهما نماذج عدة فمن التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والإيديولوجيات وهذه الأحزاب تتنافس فيها عن طريق الانتخابات الحرة التي تجري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب وهو الحزب المسيطر، ومن هذا فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية والاختلاف في البرامج والإيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية الديمقراطية والاقتصادية.

وعليه فمن الممكن أن نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية فالتعددية السياسية تتصف بالشمولية أي أنها يجب أن تتضمن تعددية حزبية، لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، إذ كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش الأحزاب الأخرى، أي أن التعددية الحزبية جزء مكمل للتعددية السياسية.

وفقاً لذلك فإن التعددية السياسية تعتبر أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية ومظهر من مظاهرها الأساسية وعنصر من عناصر وجود الديمقراطية، إن تحقيقها هو أمر سهل، لذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية ببساطة، فإرساء نظام ديمقراطي معناه إقامة بنيان متكامل يشمل مكونات عديدة مثل

¹ عياد محمد سمير، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر، واقع وتحديات (مداخلة حول الإشكالية بين التنمية السياسية والتحول السياسي)، (جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف)، كلية العلوم القانونية والإدارية، ص 6.

الضمانات المتعلقة بصياغة حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير العلني، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وسيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع على فترات دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصورة رسمية ومنظمة، وفوق ذلك ضرورة وجود نظام الضبط والمراقبة يجعل المنتخبين بالمناصب العامة مسؤولين مسؤولية كاملة أمام الناخبين لذلك فإن مبدأ إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية، والديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، أو بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة من الجميع وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة وبدون ذلك فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية¹ لأن الديمقراطية تتوفر فيها الثقافة المشاركة، حيث يميز الباحثون بين نوعين من الثقافة السياسية، ثقافة التبعية وثقافة المشاركة، ففي ظل ثقافة التبعية والخضوع ينصب اهتمام الأفراد على القرارات الفوقية الصادرة أي التسليم بالأمر الواقع بينها في ظل ثقافة المساهمة والمشاركة فيتمكن المواطنون من لعب دور المحرك والموجه لحركية التغيير إذ تكون الجماهير قادرة على التحكيم في مصيرها، من خلال الضغط على السلطة السياسية بوسائل مختلفة الاحتجاجات، المظاهرات، الاضطرابات... إلخ بمعنى أن الأولى تجعل من المجتمع طرفاً متلقياً ومستسلماً (فقدان إدارة التغيير) أما الثانية فتعجل منه عنصر فاعلاً ديناميكياً ومؤثراً في الحياة السياسية، فكلما زاد الوعي السياسي والثقافي كلما زادت فرص التغيير السياسي.

الإقدام على إصلاحات اقتصادية هيكلية، تحد من الضغوط وعدم الاستقرار الذي يعيق عمل النظام السياسي.

اشترك مؤسسات المجتمع المدني: يرى كثير من المفكرين أن هناك علاقة عضوية بين المجتمع المدني والتنمية السياسية ومن ثم التحول السياسي الديمقراطي، إذا إن فرص تغيير النظام السياسي الفاسد تتضاعف كلما كان هناك مجتمع مدني قومي ومتماسك والعكس صحيح فطالما هناك كيانات متضامنة وبالتالي فإن الأصوات الطالبة تصبح مسموعة.²

¹ حميد حسين كاظم الشيمي، دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي، تم الاطلاع على

الموقع يوم: 2016/03/27، الساعة 15:00، <http://FCdrs.com/mag/issu-6-3.html>.

² عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص ص 6-7.

المحور الأكثر أهمية في التنمية السياسية هو الوعي السياسي الذي يعد من مخرجات التنمية ونتائجها، فلا وجود للتنمية إذا لم تنتج مثل هذا الوعي الذي يحتاجه المجتمع لتطوير تحوله الديمقراطي، والوعي أيضا يعد نتاج عملية طويلة المدى ولها متطلبات وجودها المختلفة.

الوعي السياسي يتضمن مجموعة كبيرة من الأفكار والقيم اتجاه مختلف القضايا والظواهر السياسية، والوعي نفسه هو الذي يتحكم بالسلوك السياسي لأي فرد أو حتى المؤسسات المختلفة، فعلى سبيل المثال، عندما يتم الحديث عن تراجع مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات فإن تفسير ذلك يكون من أسبابه تراجع الوعي السياسي لدى الناخبين، وقناعتهم بعدم أهمية مشاركتها وعدم جدوى انتخابها أيضا.¹

رابعا: التداول السلمي على السلطة: المقصود بالتداول السلمي على السلطة هو عدم جعل الحكام في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصات الدستورية لفترات محددة سلفا، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة فلا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغير الحكام والأحزاب الحاكمة وبهذا فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسة من قبل الحاكم بتحويل من الناخبين وفوق أحكام الدستور، أي أن السلطة ليس حكرا على أحد، وإنما يتم تداولها وفقا لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة لا تعلو سلطة أخرى وبالتالي فمبدأ التداول على السلطة من قبل الأحزاب والحركات والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدول، وهذا يعني أن السلطة السياسية لم تعد حكرا على أحد أو لحساب حزب معين، أو جهة معينة على حساب، مصلحة الآخرين، وإنما السلطة يتم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تقيم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي على السلطة قائم على أساس المنافسة الحرة ما بين القوى السياسية، حيث تميز المنافسة وفقا لأحكام الدستورية والقانونية، دون الخروج عنها لان الخروج منها يعني الخروج عن القانون والنظام، ومن ثم الخروج عن الديمقراطية بل مفاهيمها، لذلك فالتداول السلمي على السلطة يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقا للقانون، وهذا الأمر بحد ذاته يعتبر ترسيخ للأسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأن

¹ التنمية السياسية والوعي السياسي، وكالة أنباء البحرين، تم الاطلاع على الموقع يوم: 20/03/2016، الساعة:

12:30، <http://www.bna.bn/portal/news517141>.

الشعب بكل طوائفه أغلبية وأقلية ممثلاً في هذه السلطة وحقه مصان وفقاً لأحكام الدستور، وبهذا يصبح جميع أفراد المجتمع ينتمون بقوة إلى المجتمع ويشاركون بصورة فعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويتمتعون بنصيب عادل من عوائدها، وبالتالي في آخر ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار البلد، ومن خلال قنواتها المعروفة، سوف يحقق نوع من الإجماع السياسي الذي يعتبر أساس لبناء وتحقيق الديمقراطية.

خامساً: حماية واحترام حقوق الإنسان: إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة، ما لم يكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يعتدي عليها ويقصد بحماية حقوق الإنسان مجموعة الإجراءات التي يتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما تبيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات بإحالتها إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر والصفة الرئيسية التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم القانون عن طريق الضمانات التي تكمل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية تضمن انصياح السلطة لمطالب الحرية، ويمكن أن نتناول هذه المبادئ على الشكل الآتي:

- 1- مبدأ استقلال السلطة القضائية.
 - 2- مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها.
 - 3- مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين.
 - 4- مبدأ سيادة القانون.
 - 5- مبدأ الفصل بين السلطات.
 - 6- مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية.
- سادساً: مبدأ سيادة القانون:** يعتبر من إحدى الضمانات الأولى والمبدئية لحماية حقوق الإنسان، حيث تخضع سلطة الحكم في الدولة للقانون خضوع المحكومين له وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات، وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم.

سابع: مبدأ الفصل بين السلطات: المقصود بالسلطات هنا هو المؤسسات والهيئات العامة الحاكمة في الدول وهي حسب وظائفها تقسم إلى ثلاثة سلطات تشريعية، تنفيذية وقضائية.

والمراد هنا بالفصل بين السلطات الثلاث كضمانة من ضمانات حقوق الإنسان، هو أن تكون سلطة من السلطات الثلاث في الدولة، اختصاصاتها المحدودة، بحيث تكون كل سلطة منفصلة عن الأخرى انفصالاً رمزياً، وذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة بيد واحدة أو جهة واحدة، وبحيث تمارس كل سلطة رقابتها على الأخرى مع ضمانات الحريات والحقوق في المجتمع.¹

والفصل بين السلطات يعني عدم تركيز السلطات في الدولة في يد واحدة أو هيئة واحدة، فالشخص لا يجوز له أن يتولى أكثر من وظيفة واحدة من وظائف الدولة الثلاث، التشريعية أو التنفيذية في يد واحدة فقد يحدث أن يعدل القانون لمراعاة أغراض شخصية وبذلك يفقد التشريع الغرض الأساسي له ويتم وضع قواعد عامة مجردة لتطبق على كل الحالات.

ثامناً: مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية: المقصود بهذا الفصل هو عدم تدخل السلطة العسكرية وعدم ممارسة العسكريين للسلطة القضائية.

تاسعاً: مبدأ استقلال السلطة القضائية: القضاء معناه العام هو الفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات على سبيل الإلزام، ودور القضاء كبير في المجتمع وذلك لإنصاف المظلومين، فالقضاء هو الوسيلة التي تسترجع بها الحقوق لأصحابها وتضامن بها الحريات والأعراض والأموال، وإن قيام القضاة لحماية وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة وهذا يعني أن يتساوى أمام القضاء الجميع تحت العدالة.

ويقوم مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساسي وهو "لكي تتحقق المساواة وتتضمن العدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي.

مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين المقصود هنا بالرقابة القضائية، هو حماية حقوق الإنسان من تجاوزات السلطة التشريعية، وذلك من خلال منع المشرع من انتهاك المبادئ التي تهدف لضمان حقوق الإنسان أثناء عملية تشريع القوانين، ولتحقيق هذا الهدف يجب إنشاء محكمة دستورية، وتتجسد الرقابة في وجوب خضوع القوانين الصادر عن السلطة التشريعية للرقابة القضائية للتأكد من مطابقتها للنصوص الدستورية.

¹ سمير محمد عياد، مرجع سابق، ص5.

- مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها، وهذا المبدأ يختص بحماية الحقوق والحريات من تجاوزات السلطة التنفيذية، وذلك من خلال مراقبة أعمال الحكومة والإدارة، عن طريق السلطات القضائية والتي تشمل استعمال السلطة فتقوم السلطة القضائية برد الأمور إلى ما كانت عليه، وتصحح الخطأ والحكم بتعويض المتضررين.¹

عاشرا: العامل الاقتصادي والاجتماعي: تمثلت العلاقة بين الثراء الاقتصادي والتحول السياسي موضوع دراسة تحديد الباحثين فقد ظل الاعتقاد الذي مفاده أن الدولة الغنية تتحول إلى ملكيات والفقيرة إلى جمهوريات أو ديمقراطيات سائدة لدى منتصف القرن الثامن عشر غير أن الثورة الصناعية، عكست العلاقة بين مستوى الثراء الاقتصادي والنظام السياسي، حيث ظهرت العلاقة بين الغير والديمقراطية في القرن التاسع عشر واستقرت هذه العلاقة بشكل وثيق معظم الدول الغنية ذات أنظمة حكم صالحة، ومعظم الدول الفقيرة ذات أنظمة حكم فاسدة.

قام البنك الدولي عام 1989 بدراسة شملت 199 وحدة سياسية وصنفها إلى ثلاث أصناف:

الأول: يضم 24 دولة غنية، يتراوح دخل الفرد فيها بين 6010 و 21370 دولار، اتضح أن معظم وحدات هذا الصنف ذات أنظمة سياسية ديمقراطية بإنشاء أربع وحدات من بينها ثلاثة بترولية (الكويت، السعودية، الإمارات).

الثاني: يتألف من 42 دولة فقيرة يتراوح دخل الفرد فيها بين 130، 450 دولار، تبين أن أغلبها ذات أنظمة شمولية ما عدا دولتين (الهند وسيريلانكا).

الثالث: يتشكل من 53 دولة ذات الدخل المتوسط يتراوح الناتج القومي للفرد الواحد ما بين 250 و 5810 دولار كانت هناك 23 دولة ذات أنظمة سياسية ديمقراطية و 250 دولة ذات أنظمة غير ديمقراطية أما 05 الدول المتبقية فكانت في طور التحول.

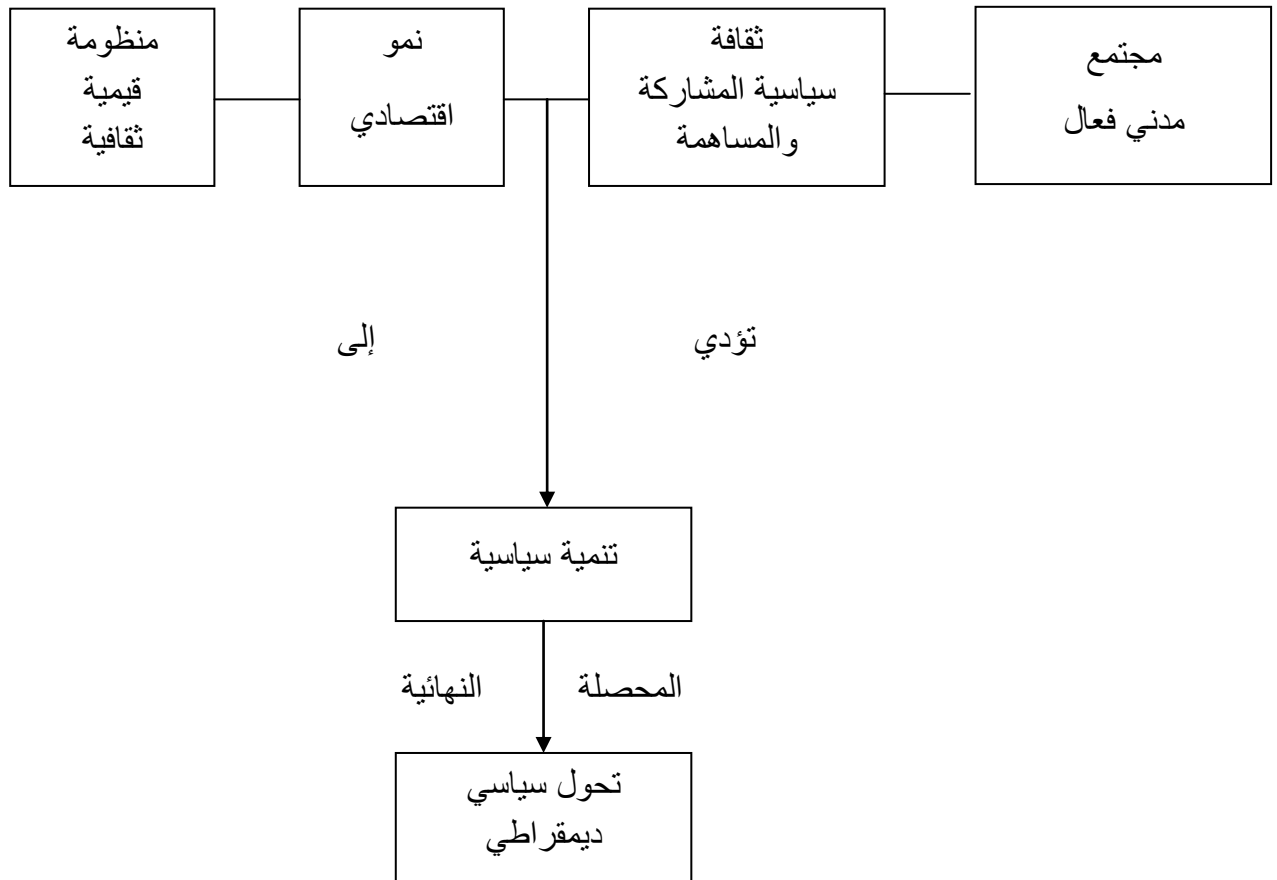
نستخلص من هذه الدراسة بأن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والتحول السياسي، فكلما هناك نمو اقتصادي، كلما ساعد ذلك على التغيير السياسي ويتضح ذلك فيما يلي:

- يؤدي النمو الاقتصادي تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع وينمي أحاسيس الثقة المتبادلة بين المواطنين ويشكل لديهم القيم وتوجهات مما يؤدي إلى رفض كل ماله علاقة بالسلطة.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى الرفع من المستوى التعليمي للأفراد والذين يجنحون إلى تدعيم المؤسسات الديمقراطية.

¹ نفس المرجع، ص 6.

- يوفر النمو الاقتصادي موارد يمكن توزيعها بين فئات المجتمع ويشجع على التعايش والتماسك.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى توسيع نطاق الطبقة الوسطى التي تلعب دوراً أساسياً في الحياة السياسية مما يشجع كل التعبئة السياسية والضغط على النظام الحاكم الذي يجد نفسه أمام خيارين إما إجراء إصلاحات أو مضاعفة العنف.
- وموجز القول الاقتصادي والنمو الاجتماعي يشكلان عاملين من عوامل التحوّل الديمقراطي فكل منهما يساعدان على تهيئة البنى التحتية والفوقية الملائمة لنظام سياسي ديمقراطي.¹
- فإذا كانت التنمية السياسية عبارة عن مراحل ومسار فهي في الوقت نفسه عملية من العمليات والإجراءات التي تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي بما يضمن في المحصلة إجراء عملية تحوّل ديمقراطي وهو ما يوضحه المخطط التالي:

¹ نفس المرجع، ص 7.



المطلب الثاني: التنمية السياسية نتيجة للتحول الديمقراطي.

استحوذت التنمية السياسية في السنوات الأخيرة على اهتمام الباحثين والمتخصصين، لاسيما وأن قصر التنمية على البعد الاقتصادي قد جر إلى إهمال البعد الاجتماعي والسياسي، والبعد السياسي للتنمية ينطوي على أمرين اثنين:

أولهما: زيادة فعالية الدولة في توجيه النشاط البشري وثانيهما توفير المناخ الديمقراطي وإتاحة الحريات العامة للمواطنين للمشاركة في توجيه السياسة العامة للبلاد، إذ لا يمكن أن تتحقق تنمية سياسية مستدامة بدون تحقيق تحول سياسي.

وإن كان إجراء تحول سياسي يعني في عمقه وشمولية تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، فإن العملية تنطوي على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغيير في القيادة السياسية، يليه تغيير في ممارسة السلطة، ومن ثم في التوجيهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنوية تؤثر على مخرجات النظام عن طريق عدة أنماط من حيث الأسلوب والدرجة حيث نجد:

أولاً: النمط السلمي: يحدث النمط السلمي للانتقال من نظام سياسي إلى آخر دون اللجوء إلى العنف أو الثورة كوسيلة للتغيير.

ثانياً: النمط العنيف: يحدث عندما يتم اللجوء إلى السلوك العنيف كونه الوسيلة المتاحة للتعبير عن المطالب وحماية المصالح، وينشأ العنف في حالة العجز عن تغيير الوضع القائم بوسائل سلمية.

ثالثاً: التحول الجزئي المحدود: يتمثل هذا الأسلوب في الإصلاح والتحسين كما هو قائم فعلاً دون المساس بالجذور والأصول.

رابعاً: التحول الشامل: أي إحداث تغيير شامل في حالة عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها وأشكالها عن مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية والتقدم أي إعادة البناء انطلاقاً من الجذور.

هذا ويتفق أغلب الباحثين المتخصصين في الظواهر السياسية على ثلاث طرق أو أساليب يجري إتباعها لتجسيد عملية التحول السياسي وهي: التحول، الإحلال، الإحلال التحولي.¹

¹ نفس المرجع، ص 10.

• **التحول:** يتميز بأن محكوم من أعلى وبدرجة عالية من السيطرة، حيث بادرت النخبة الحاكمة بالتحوّل،¹ من خلال مشروعهم في إجراء تغييرات عميقة وشاملة غير مسبقة، ويعود لهم الفضل في وضع حد للنظام الفاسد واستبداله بآخر صالح، وذلك توفر ثلاث عناصر أساسية:²

- **ظهور الإصلاحيين:** كانت الخطوة الأولى تتمثل في ظهور فئة من الزعماء أو القادة المحتمل بتوليهم مقاليد الأمور داخل النظام الشمولي ممن كانوا يؤمنون بأن التحرك باتجاه الديمقراطية يعد أمراً مرغوباً أو ضرورياً، كما أنهم كانوا في بعض الحالات يرغبون في الحد بين المخاطر التي يواجهونها إذ ما تشبثوا بالسلطة ثم يفقدونها، وإذا كانت المعارضة تكتسب قوة متزايدة، فإن الترتيب لإجراء تحول ديمقراطي كان أحد السبل لتحقيق ذلك، فلذلك المخاطرة بفقدان المنصب عن المخاطرة بفقدان الحياة،⁴ وحتمية التغيير وإقامة نظام سياسي صالح.

- **تغيير في القيادة:** إن ظهور الإصلاحيين غير كاف ما لم تتوفر لهم سلطة اتخاذ القرار، أي أن التحول السياسي مرهون بوصول التيار الإصلاحي إلى سدة الحكم ومشاركة في رسم السياسة العامة للبلاد، ويتم ذلك في حالة:

* مرور النظام السياسي الفاسد بأزمة ووفاء مؤسس هذا النظام حيث يجري البحث عن قيادة جديدة في أسرع وقت ممكن فيسعى الخليفة في ظل المتغيرات الجديدة إلى التكيف من خلال الشروع في عملية التغيير.

* أو عندما يبادر القادة بإجراء إصلاحات روتينية استجابة لضغوط البيئتين الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجعل من وصول عناصر إصلاحية إلى السلطة أمراً ممكناً.

* أو عندما يجرؤ الإصلاحيون المدعمون من الداخل والخارج على خلع الحاكم الفاسد واستبداله بآخر ذي نزعة ديمقراطية.

قوة الحكومة على المعارضة: أي احتفاظ الحكومة بالإصلاحية بالمبادرة والسيطرة على عملية التحول بالتالي قدرة الإصلاحيين على اتجاه التحول يتوقف على تحديد المعارضة عن طريق إضعافها أو

¹ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 234.

² عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 11.

طمأننتها بفكرة _الإصلاح، ويجري في الغالب الاعتماد على الزعماء السياسيين الديمقراطيين الذين يحصلون على تأييد واسع النطاق من الداخل والخارج في تحدي ومقاومة التيار المحافظ.

- الحفاظ على الشرعية من خلال التأكيد على عناصر الاستمرارية مع الماضي أي السعي لإيجاد أن للنظم الجديدة الجاري إنشائه ناجم في الأصل عن النظام القديم الذي يعترف به الديمقراطيون المعتدلون.

- التحالف مع المعارضة من خلال إجراء مشاورات مع العناصر الفاعلة للمعارضة والأحزاب السياسية ومختلف الفئات والقوى السياسية والاجتماعية التي لها وزن في الساحة السياسية للبلاد.¹

• **الإحلال:** يشمل الإحلال عملية مختلفة تماماً عن التحوّل في العناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أولاً وجود لها والعناصر السائدة في الحكومة من المتشددین المعارضين بشدة لتغيير النظام، وبالتالي فإن التحوّل الديمقراطي ينتج عن ازدياد قوة المعارضة وتناقض قوة الحكومة إلى أن تنهار الحكومة أو تتم الإطاحة بها، فتأتي فئات المعارضة إلى السلطة، وهنا يدخل المشرع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذي يريدون إقامته، وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل متميزة: الكفاح، إسقاط الحكومة، سقوط الحكومة، الكفاح بعد سقوط الحكومة.

وهناك ثلاثة عناصر أساسية يمكن للمعارضة أن توظفها لصالح قصد وضع حد للنظام الفاسد:

_ **المؤسسة العسكرية:** حيث قد يتغير من موقفهم المؤيد للسلطة الحاكمة بسبب تغيير الظروف الداخلية والخارجية واعتقادهم أن من مصلحتهم التزام الحياد أو تقادي اللجوء إلى استعمال القوة ضد العناصر المناوئة للنظام.

_ **المثقفون:** حيث يشكل الطلبة والمثقفون رواد المفاوضة السياسية، غير إن تأثيره مرهون على فهمهم للواقع المعقد وتجاوز ضغط المصالح الآنية.

_ **الجماهير:** تلعب المظاهرات والاحتجاجات دوراً محورياً في عملية الإطاحة بنسق الحكم الفاسد.¹

¹ صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص 217.

• **الإحلال التحولي:** إن التحول الديمقراطي في الإحلال التحولي ينتج عن تصرفات كل من الحكومة والمعارضة، ويكون التوازن بين المتشددين والإصلاحيين داخل الحكومة قائماً بحيث تتوافق الحكومة على التفاوض على تغيير النظام، مما يعد مختلفاً عن الموقف الذي يسيطر فيه المتشددون ومؤيدي الإحلال، لكنها لا تتوافق على البدء في تغيير النظام، فيجب اجتذابها أو دفعها لإجراء مفاوضات رسمية أو غير رسمية مع المعارضة ويتمتع المعتدلون الديمقراطيون داخل صفوف المعارضة بما يكفي من القوة للتفوق على العناصر الراديكالية المعادية للديمقراطية إلا أنهم يملكون من القوة ما يكفي لإطاحة بالحكومة فهم يدركون مزايا التفاوض.²

• **صفقة سياسية ممكنة:** يكون ناتجاً عن توازن القوى الحكومية والمعارضة، مما يدفع إلى التفاوض حول تغيير النظام السياسي القائم، وتتطلب هذه العملية التوصل إلى صفقة سياسية من خلال إبرام عقد سياسي بين السلطة والمعارضة يضمن انتقال سلمي بدون صدمات إلى نسق حكم صالح، وهناك أمران يدفعان السلطة أو المعارضة إلى التوافق السياسي:

أولهما: الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية أو الاستيلاء على السلطة

ثانيهما: تنامي الشعور العام بالحاجة إلى أجماع وطني لمجابهة تحديات التنمية والأمن

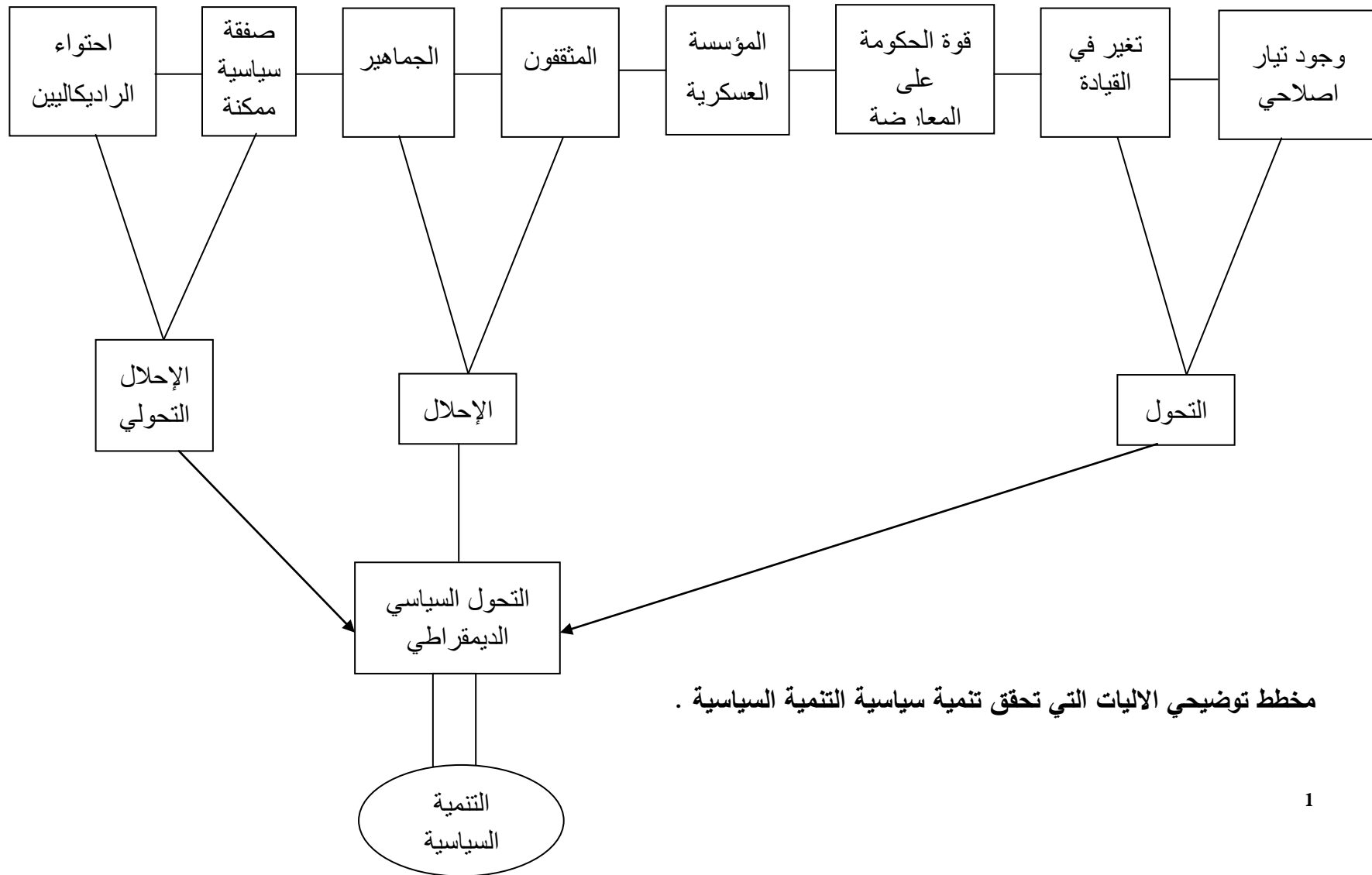
احتواء الراديكاليين: تقوم كل من السلطة والمعارضة بدعم بعضها البعض فيما يخص اختبار المتشددين غير المرغوب فيهم، حتى يتمكن كل طرف من تجاوز عقبة المغالين التابعين له، فتظهر كل من السلطة والمعارضة إلى اللجوء إلى طاولة المفاوضات بعد إدراكها للمخاطر التي قد تتجم عن منطق المواجهة والعنف/ ويجري غالباً التفاوض حول الضمانات التي يقدمها كل طرف آخر.

يتضح لنا أن السياسي هو ظاهرة سياسية شديدة التعقيد ناجم عن تفاعل عوامل داخلية وخارجية، لكن درجة تأثيرها مجتمعة في عملية التحول الديمقراطي من نموذج إلى آخر تفاوتت من وحدة سياسية إلى أخرى لخصوصية كل واحدة، لكن القاسم المشترك هو إذا كان هذا التحول السياسي هو تحول إلى نموذج ديمقراطي فإن المحصلة النهائية هي حصول تنمية سياسية مستدامة لأن التحول

¹ عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص12

² صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص227.

السياسي الديمقراطي يؤدي حتماً إلى رشاد الحكم، هذا الأخير الذي يعتبر أحد الأبعاد الرئيسية لتحقيق التنمية السياسية وهو ما يمكن تلخيصه في المخطط التالي:



مخطط توضيحي الآليات التي تحقق تنمية سياسية التنمية السياسية .

1

¹ عياد محمد سمير ، مرجع سابق ، ص13.

المطلب الثالث: آثار غياب الديمقراطية على التنمية السياسية

هناك مجموعة من المحاور التي يمكن تناولها وذلك لتبيان أثر غياب الديمقراطية على التنمية السياسية، ومن هذه الآثار مايلي:

أولاً: التبعية للخارج: وتتعدد مظاهر التبعية ما بين التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية...الخ.¹

لقد ظهر مفهوم التبعية الاقتصادية في البلدان في دراسات بعض باحثي أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقة تبعية مع الدول المتقدمة. وينصرف مفهوم التبعية الاقتصادية إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة الاستثمار الجديد.

والتبعية بصفة عامة هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغييرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانيات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.²

فالتبعية تؤدي إلى خلق حالة عدم الاستقرار وحالة عدم الاستقرار هذه تولد العديد من الآثار الاقتصادية الخطيرة والانحيار لبعض الدول بالإضافة إلى خلق حالة عدم الأمان واليقين لكل الدول والصعوبات الاقتصادية لملايين الأفراد مثل زيادة سبب البطالة، والاعتداء الصارخ والمباشر على البيئة وظروف العمل وزيادة المواجهات العرقية والدينية وغيرها من الكوارث، وكل هذه النتائج صارت معلومات في كل أنحاء العالم وتزايد يوماً بعد يوم، ثم إن الفقر والجوع والتشرد والهجرة، هي النتائج المباشرة لتلك السياسات والدولية الجديدة، كما انخفضت امتدادات الغذاء وانخفضت الجودة حيث دخلت المنتجات المغلفة خاصة على الدول النامية، فحسب تقرير التنمية في العالم فإنه على الرغم من الدخل الإجمالي

¹ عبد الحافظ الصاوي، التنمية والديمقراطية في العالم العربي، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/04/07، الساعة: 23:00، <http://www.abjazeera.net/nents/elusiness/8/2014/4/30/>.

² عمر بن فيجان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، 2006، ص 11.

العالمي المقرر بـ 23 تريليون إلا أن نصيب الدول النامية هو 5 تريليون على الرغم من أنها تحتوي على 80% تقريبا من إجمالي سكان العالم¹.

ثانيا: تنامي الفساد: تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات فقد ارتبط وجود هذه الظاهرة بوجود الأنظمة السياسية والتنظيم السياسي وهي ظاهرة لا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة أو ثقافة دون أخرى إلا أنها تتفاوت من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر وبالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة السياسية كالأنظمة الاستبدادية الديكتاتورية تشجع على بروز ظاهرة الفساد وتغلغلها أكثر من أي نظام آخر بينما تضعف هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أسس من احترام حقوق الإنسان وحياته العامة وعلى الشفافية والمساءلة وسيادة القانون يقول الأستاذ "عدنان الصالحي" في دراسة بعنوان "الفساد وتهديد منظومة القيم الإنسانية": الخطر في الفساد السياسي كبير كونه يؤسس لحالة تمتد إلى مشروع متبنى من قبل جهات حزبية وكتل لها تأثيرها في توجيه الرأي العام من خلال مشروعها المطروح ويكون هدفه الأساسي هو الوصول إلى المصلحة وتتمثل مظاهره في الحكم الشمولي وفقدان الديمقراطية وعدم المشاركة في صنع القرار وفساد الوزراء ومن على شاكلتهم وتفشي الفئوية والعشائرية والطائفية والعرقية وتولية الأقارب المناصب كبديل عن اختيار الأكفاء والأكثر نزاهة وتفشي المحسوبية والوساطة والتدخل في أحكام القضاء وهو ما يعتبره الكاتب مؤديا لنتائج سلبية مدمرة وكذلك تعرفه منظمة الشفافية الدولية "بأنه" كل عمل "يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مجموعة من المصالح الخاصة لنفسه أو جماعة" وتتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة،² أو انتشار ثقافة الفساد وهي تتمثل في منظومة القيم السلبية التي تسوغ الفساد.³

وتتعدد الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوكا إنسانيا سلبيا تحركه المصلحة الذاتية ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب:

¹ فاطمة علوي، مداخللة التبعية الدول النامية للدول المتقدمة (التبعية الاقتصادية)، ص 9، تم الاطلاع على الموقع يوم:

2016/04/07، الساعة 23:15، <http://www.UNIV-medea.dz>.

² محمد الشيمي، الفساد السياسي، الحوار المتمدن، مقالة العدد (4087)، 2013، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/07، الساعة 12:12،

<http://WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART:ASP?AID35873>

³ ماهر عابد، ثنائية الاستبداد والفساد وأثرها في إفشال التنمية، الشبكة العالمية العربية، 2011، تم تصفح الموقع

يوم: 2016/04/04، <http://WWW.GLOBALARARLENTWORK.COM/>

_ انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

_ عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلالية ونزاعة يعتبر سببا في الدول وعدم استقلاليته.

_ ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليته.

_ الإخلال المعتمد بقواعد الحياة السياسية التي يقرها الدستور والمواثيق الوطنية، ومعايير الهيئات الدولية.

كذلك يقول "سليم الحص": "أننا لا نغالي إن قلنا المال السياسي مفسد، لأنه يوظف لأغراض سياسية" لأنه يستخدم لإحداث تخيير في بنية النظام السياسي وأكثر أنواع الفساد السياسي خطورة قبول السياسيون مخرجات غير شرعية لتمويل حملاتهم الانتخابية ورشوة الناخبين.¹

_ تحكم السلطة التنفيذية في كل ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية وعقابية ضد الضالعين في قضايا الفساد .

_ ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء على الأداء الحكومي وتزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية.²

وللفساد السياسي أنواع هي:

الفساد السياسي: إساءة استخدام السلطة العامة الحكومة من قبل النخب الحاكمة للأهداف غير مشروعة كالرشوة، الابتزاز، المحسوبية والاختلاس.

¹ محمد نبيل الشمي، مرجع سابق.

² صاحب الربيعي، الفساد السياسي (اسبابه ومكافحته)، الحوار المتمدن، 2014، تم تصفح الموقع

يوم: 2016/04/15، الساعة: 22:22، <http://m.ahewar.org/s.asp/>

الفساد المالي: يتمثل بجملة من الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها والاجتماعية والقانونية والأخلاقية حتى أصبحت شرعية نظم حكم تركز على أساس قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها.

الفساد الإداري: يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفي أو منظمة، وتلك المخالفات التي تصدر عن المواطن العام خلال تأديته لمهام وظيفة الرسمية ضمن منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية.¹

ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي يستدعي بالضرورة توافر ثلاثة شروط:

_الثقافة في عمل الدولة ومؤسساتها.

_الحكم الرشيد: ويعني الحكمة في استخدام الموارد.

_المساءلة القانونية للقائمين على إدارة شؤون الدولة والمحاسبة الصارمة لمرتكبي الفساد.²

ثالثاً: غياب العدالة الاجتماعية: إن العدالة الاجتماعية في أبسط تعريفها هي المساواة في الحصول على الفرص والتمكين منها واستدامة ذلك.³

وتعاني المجتمعات العربية تفاوت اقتصادي وتنموي من الإنفاق في تحقيق التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية بسبب انخراط العديد من الدول في تطبيقها سياسات تكريس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة، إذ يكاد لا يخلو بلد عربي من صور الإجحاف والتمييز وصور الإقصاء والتهميش وتحقيق العدالة الاجتماعية هدف دول الكثير من التحريات ترتبط بعضها بالبعد الدولي أو بتراكمات تاريخية وتعقيدات سياسية وجغرافية وتنموية، لكن ذلك لا يعني أن الدول والحكومات العربية من واجباتها والتزاماتها السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية، حتى أصبحت شرعية حكم تركز على أساس قدرة الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها.

وهو ما يبرز الحاجة لانتهاج مقاربات التنمية القائمة على نهج حقوق الإنسان على نحو يلبي التمتع الفعلي بمختلف فئات حقوق الإنسان، ويأخذ في الاعتبار قدرات الدول والحاجة للتدرج التراكمي في تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (العيش الكريم، الغذاء، المسكن، الصحة، التعليم، النقل).

¹ محمد نبيل أليشي، مرجع سابق.

² ناصر عبيد الناصر، من أين يبدأ الفساد وإلى أين ينتهي؟، النبأ الشهرية، العدد (77)، 77، تم تصفح الموقع

يوم: 2016/04/04، الساعة: 12:34، <http://annabaa.org/>.

³ عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق.

والعدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها ووضع معايير وأهداف ومؤشرات لقياس مدى الوفاء بهذا إذا وجدت الإدارة السياسية.

لكن رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية والتعريفات التي لا تحضي للعدالة الاجتماعية، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها:

1- المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.

2- التوزيع العادل للموارد والأعباء.

3- الضمان الاجتماعي.

4- توفير السلع العامة.

5- العدالة بين الأجيال.¹

¹ مفهوم العدالة الاجتماعية ، موثّق أساسية، تم الاطلاع على الموقع
يوم 2016/03/14، الساعة 19:09، <http://WWW.SJRCENT.ORG/>

الاستنتاجات

نستنتج أن عملية التحول الديمقراطي محددة في مجموعة من النظريات التي تحمل الشروط اللازمة لإجراء عملية التحول الديمقراطي، كما أنها تتطلب مجموعة من العوامل منها ما هو الداخلي والتي تتلخص في دور القيادة والنخب السياسية في عملية التحول، وانهيار شرعية النظم التسلطية، وكذا دور الثقافة السياسية، والمجتمع المدني، والعامل الاقتصادي، ومنها ما هو خارجي في النظام الدولي، ضغوط المؤسسات المالية والدولية، وكذا تأثير العرض العملي أو ظاهرة كرات الثلج.

كما أن التدخل الأجنبي (الخارجي) لعب دور في تفعيل عملية التحول الديمقراطي في تونس، إلى جانب آليات التحول وهي آلية التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، وكذا التحول من خلال الشعب، فالتحول الديمقراطي الناجح يمر بمجموعة من المراحل (مرحلة ما قبل التحول، مرحلة تدعيم الديمقراطية، مرحلة استقرار الديمقراطية.....

أما عن التنمية السياسية فنستنتج أنها تقوم على مجموعة المقاربات، ومنها نظرية التحديث، نظرية التبعية، نظرية التنمية الاقتصادية، وكذا مدرسة الثقافة السياسية، كما تعد آليات الاتصال السياسي، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني من أهم المؤسسات الفاعلة في تحقيق التنمية السياسية، ومن بين الأزمات التي تصاحب غياب التنمية السياسية أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة تنظيم السلطة، أزمة التوزيع، أزمة الاندماج والتكامل، وكل هذه الأزمات تمثل عقبات وتحديات أمام قيام تنمية سياسية مستدامة.

كما تم التعرض إلى العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الديمقراطي حيث رأينا كيف أن التنمية السياسية لها شروط تقوم عليها من أجل إحداث تحول ديمقراطي، وقد توصلنا كيف أن التنمية السياسية نتيجة التحول الديمقراطي وذلك يكون عبر مجموعة من المراحل و المتطلبات التي يجب أن تتحقق لتحصيل تنمية سياسية وراء التحول الديمقراطي ومنها (ظهور الاصلاحيين، تغيير القيادة، قوة الحكومة على المعارضة وغيرها من الشروط).

الفصل الثاني

التحول الديمقراطي والتنمية

السياسية في تونس

الفصل الثاني: التحول الديمقراطي و التنمية السياسية في تونس.

تعتبر التجربة التونسية من أهم التجارب نحو تحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية و بلغة أخرى في دول الحراك السياسي، إذ دخلت تونس مرحلة انتقالية مهمة عقب هروب الرئيس زين العابدين بن علي و تخليه عن مقاليد الحكم بعد أن عمر فيها لمدة 23 سنة، فما شاهده تونس يعد انطلاقة المشاريع التحول الديمقراطي في دول ما سمي بالربيع العربي، و قبل التعرض لعملية التحول الديمقراطي في تونس لا بأس أن نعرض على بعض المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع من أجل الفصل بين الحراك و الثورة و الانتفاضة، و هو كالاتي:

أولاً: تعريف الثورة.

لقد أخذ مصطلح الثورة عدة تعاريف و التي نذكر منها على سبيل الذكر مايلي:

- عرف ابن المنصور في لسان العرب الثورة على أنها تعني ثار الشيء و ثورة الغضب تعني حدثه و يستخدم العرب كلمة الفتنة لوصف العنف الذي يزعزع التوازن السياسي و الاجتماعي، و كلمة الخروج بمعنى الاحتجاج طلباً للعدالة و دفعا لظلم.

أما موسوعة علم الاجتماع فتعرف الثورة بأنها التغيرات في البنية المؤسسية للمجتمع، و هي تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً و جوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ و قيم و إيديولوجية و أهداف الثورة و تكون الثورة عنيفة دموية كما قد تكون سلمية و تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية.

في حين تعرف الثورة كذلك بأنها تغيير شامل و جذري بعيد المدى في طرق التفكير و الفعل، فالمعنى الدقيق للثورة يصف الأفعال و الأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي و الاقتصادي، و أيضاً أو مجموعة بشرية ما و بشكل كامل و عميق و على المدى الطويل ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي لشعب الثائر، و في إعادة توزيع الثروات و السلطات السياسية و الاجتماعية.¹

¹ -سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014، صص 105-106.

كما يدل مصطلح الثورة كذلك على التغييرات العميقة التي تحدث في النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و قد كانوا قبل ذلك يستعملون تغييرات أخرى مثل التمرد و العصيان و الفتنة.. الخ، و تعرف على أنها تغيير مفاجئ و سريع بعيد الأثر في الكيان الاجتماعي لتحطيم استمرار الأحوال القائمة في المجتمع و ذلك بإعادة تنظيم و بناء نظام الاجتماعي بناء جذريا.¹

ثانيا: تعريف الانتفاضة.

تشتق كلمة انتفاضة من الفعل فاض و يقال فاض الشيء بمعنى زاد عن حده، كما أن الانتفاضة ليست بالضرورة عصيانا مدنيا أو عملا مسلحا بل رد فعل على وضع قائم أي عملية مناهضة له و يسعى الجماعة لتعبير عن مطالبهم عبر التعزيز من خطاباتهم باستناد إلى مبادئ العدالة و الإنصاف و رفع مطالبهم التي قد تكون ضد الاحتلال أو نظام السياسي الذي يتسم بالشمولية و الاستبداد، و تؤدي الانتفاضة عند طول أمدها إلى الثورة لذلك فهي تعد مسار إلى الثورة لكل أقل منها فلسفة و تنظيما و أبعادا لأن الثورة تتميز بالقيادة و الإيديولوجية المنظمة لها.²

ثالثا: تعريف الحراك السياسي.

لقد أخذ مصطلح الحراك كغيره من المفاهيم عدة تعريفات و ذلك لعدم الاتفاق حول إيجاد تعريف شامل و متفق عليه بين الباحثين و الأكاديميين، و من جملة التعاريف المقدمة حول المصطلح ما يلي:

- يعرف الحراك على أنه حركة كبيرة من التفاعل بين مختلف القوى السياسية التي تتفاعل مع بعضها البعض، و في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تسعى لإيجاد مكان لها في الحياة السياسية و تعبئة مختلف طوائف الشعب المشاركة في العملية السياسية و الانتقال بالمجتمع السياسي نحو مرتبة أعلى من التفاعل و حرية الحركة، و حرية صنع القرار و المشاركة في التنظيمات و الأحزاب السياسية المختلفة دون أي قيود من السلطة السياسية أو نظام حكومي.

¹- جابر السكران، الثورة تعريفها مفهومها نظرياتها، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/14، الساعة 15:16، www.abjaredah.com.

²- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 113-114.

كما يعرف الحراك كذلك على أنه نشاط عقلي تحكمه جدلية القضايا المجتمعية و الذاتية التي تصبح مطلبا حيويا يقتضي أسلوبا منظما لتحقيق إشباع تلك المطالب قضايا تأخذ صيغة الأمر الذي يصبح مطلبا وفق أسلوب يأخذ شكل التمرد المنظم لفرض الحصول على مطالب تلك، وفي هذا الإطار لا يمكن فصل الحراك عن التراكم الذي تختلف فيه درجة حدة مستوياته حيث أن هذه الأخيرة كلما وصلت درجة وجود هوية العليا كلما حدثت وبالضرورة معنى جديد للوجود العربي.¹

المبحث الأول: الثورة التونسية بين الأسباب و التحديات المؤسسية .

يعد الحراك السياسي الذي مس المنطقة العربية منذ أواخر 2010 و الذي كانت انطلاقته من قرية "سيدي بوزيد" * بتونس حيث قام شاب يدعى محمد البوعزيزي بحرق نفسه يوم 17 جانفي 2010 أمام مقر ولاية "المحافظة" نتيجة تعرضه للإهانة اللفظية و الجسدية من قبل موظفين حكوميين (الشرطة) و ذلك بعد أن قامت هذه الأخيرة بحجز عرسته التي تمثل مصدر رزق له خصوصا و أنه رب لأسرة يكفلها هو عبر بيع الخضر و الفواكه، فقام البوعزيزي بحرق نفسه كرد فعل على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة التي وصل إليها أمثاله من الأسر التونسية، لتدخل تونس بعد حادثة البوعزيزي مرحلة جديدة إذ تحولت مطالب الشعب من الاجتماعية و الاقتصادية إلى مطالب سياسية تدعو إلى إسقاط النظام ليكون تاريخ 24 جانفي 2011 رحيل الرئيس زين العابدين بن علي الذي حكم أكثر من 23 سنة.² و قبل التعرض للأسباب و العوامل التي أدت إلى الثورة و كذا أهم المراحل الانتقالية بعد بن علي.

¹ - على الزعبي، السياسة التنموية و تحديات الحراك السياسي في العالم العربي حالة الكويت، الكويت: مركز الدراسات الخليج، 2015، ص 27-30.

* تقع مدينة سيدي بوزيد غرب تونس العاصمة، تتربع على مساحة قدرها 4.6 من المساحة الكلية لتونس، و كثافة سكانية تقدر ب 409.681 نسمة، و تعد هذه المحافظة من المدن التونسية الأقل تحضرا و يغلب عليها الطابع الريفي الفلاحي. للمزيد أنظر أحمد ماليكي و آخرون، ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات، ط 1، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص 30.

² أحمد كرعود، الربيع العربي للثورات، الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات (تونس ثورة الحرية و الكرامة)، ط 1، تونس: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص 37-38.

المطلب الأول: أسباب الثورة التونسية.

استطاعت الثورة التونسية 2011، أن تطيح بنظام الحكم البولييسي، و قد شكلت هذه الاخيرة في تونس نهاية الخضوع و التسلط على امتداد عقود من الزمن، في مواجهة دولة عربية بولييسية يدعمها الغرب و أنظمة حكم تقوم على اساس أجهزة الامن و الجيش.¹ و من هذا المنطلق سنحاول تسليط الضوء على الاسباب و العوامل التي أدت إلى قيام الثورة في تونس و التي نقسمها إلى:

أولاً/أسباب داخلية: لقد دفعت مجموعة من الأسباب الداخلية التي ميزت الوضع السياسي و الاقتصادي و الأمني في تونس إلى تمهيد الأوضاع لقيام الثورة و تتمثل في:

1/الأوضاع السياسية: لقد ساهمت عناصر المنظومة التسلطية في تونس في قيام الثورة و لطلب سنركز على المقتررب القانوني في تفسير تلك الأسباب:

أ/نظام تسلطي قائم على أساس الحرب الواحدة:

تميزت الحياة السياسية في تونس بسيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي و هيمنته على مجمل نشاطات الحياة السياسية و مجرياتها و لقد زادت وتيرة الهيمنة و السيطرة على الحياة السياسية، و مع وصول رئيس الحزب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي للحكم في عام 1987 على إثر انقلاب عسكري أبيض بقيادته على الرئيس بورقيبة و منذ ذلك اليوم و حتى نهاية حكمه إثر الثورة الشعبية التي أطاحت به يوم 14/01/2011، سيطر الحزب على أغلبية المقاعد في مجلس النواب - أكثر من 80 بال المئة- من المقاعد في الدورات الانتخابية التي أجريت عام 1989 و بهذا سيطر الحزب على مجمل الحياة السياسية في مجلس النواب²، و بما أن النظام الرئاسي هو الخيار الاول لواضعي الدستور التونسي لسنة 1989 إلا أن هذا النظام تطور إلى نظام رئاساوي يجمع كل السلطات بيد رئيس الجمهورية، و يجعل منه محور النظام السياسي في الدولة رغم تشديد

¹ كفاح عباس رمضان الحمداني، حركة التغيير في تونس الأسباب و التحديات ، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، (د.س.ن)، ص 62.

² العربي صديقي، تونس ثورة المواطنة.. "ثورة بلا رأس"، قطر: المركز العربي للأبحاث و السياسات، 2011، ص 13-14.

واضعي الدستور على إقامة ديمقراطية على أساس سيادة الشعب، قوامها نظام سياسي مستقر يركز على قاعدة التفريق بين السلطات، احتل فيه الرئيس كل الفضاء السياسي و المؤسسات في الدولة فهو على سبيل الذكر، رئيس الدولة (الفصل 38 من الدستور)، رئيس الإدارة (الفصول 53/35/55) رئيس الحبس باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة (الفصل 44) =... إلخ، وبهذا استطاع الرئيس بذريعة الاستقرار السياسي و متطلبات بناء الدولة الفتية من التسلط و السيطرة و تحول إلى نظام هيكلي للنظام التونسي .

ب/ الأحزاب السياسية و المشاركة السياسية: من قدوم الرئيس بن علي إلى السلطة أعطت جملة من الوعود بالإصلاحات السياسية، و على رأسها إفراح المجال للمزيد من الحرية السياسية و انخراط الأحزاب الأخرى في مشاركة سياسية حقيقة مع الحزب الحاكم، لكن في الحقيقة لم تنفذ هذه الاصطلاحات، بل جمدت من طرف الرئيس و حزبه الحاكم، و بقيت شكلية على البنية الدستورية و الإجرائية للنظام السياسية.¹

ج/ قمع المعارضة: حيث كان هناك استخدام مفرط للقوة في قمع الاحتجاجات و من مسافات حيث استخدمت الذخيرة الحية لقتل المحتجين و من مسافات قريبة جدا، وقد انتشرت أخبار عن وجود عناصر من القتل المتدربين استهدفوا الشباب و بالقصد لقتلهم و ليس لتفريق المسيرات السلمية، ما أدى إلى تأجيج غضب الشعب على السلطة و نظام الحكم، خاصة في 24 ديسمبر 2010، حيث كان سقوط أول شهيد في مدينة بوزيان بولاية سيدي بوزيد، و كذلك خسائر أكبر للأرواح في الفترة ما بين 8 و 10 جانفي 2011.² كما قامت بقمع الإسلاميين، اليساريين، الديمقراطيين و نشطاء حقوق الانسان.³

د/ المركزية: تمثل الإدارة امتداد للسلطة السياسية فهي مجموعة الأجهزة والهيكل المرتبطة عضويا ووظيفيا بالسلطة التنفيذية، تعتمد في أرض الواقع ألا يتفاعل و تضافر البعدين السياسي والإداري حيث ساهمت المركزية الإدارية في تعزيز نفوذ رئيس الجمهورية في النظام السياسي فهو

¹ أحمد مالكي وآخرون، المرجع السابق، ص 40.

² أحمد كعود، المرجع السابق، ص 33

³ كفاح عباس، المرجع السابق، ص 65.

الذي يضبط السياسة العامة للدولة (الفصل 49 من الدستور)، كما أنها وسعت من الامتداد الترابطي للتسلط حيث ترجع هذه الممارسة كوظيفة للجهاز الرئاسي، و تنحصر الوظيفة الإدارية بحسب هذا التصور في تنفيذ القوانين، و يتبين أن رئيس الجمهورية من خلال الدستور التونسي يجمع بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية في الدولة، فهو الذي يحول هذه التصورات إلى نصوص قانونية (حق المبادرة التشريعية الذي يستمد من الفصل 28 من الدستور، و هو المكلف بتنفيذ القوانين (بحسب أحكام الفصل 53 من الدستور)، حيث يبرز رئيس الجمهورية من خلال عدد أحكام الدستور منزلة رئيس الإدارة، من خلال عدد أحكام الدستور في تونس.¹

ج/ دور الجيش: فلا يمكن الحديث عن الثورة التونسية دون التعرّيج على الموقف الإيجابي للمؤسسة العسكرية التونسية، حيث إنجاز الجيش إلى صف الشعب بالتزامهم الحياد الإيجابي، و رفضهم أوامر التصدي بالقوة للمحتجين.²

هـ/ واقع حقوق الإنسان: حيث يشهد واقع حقوق الإنسان في تونس ما قبل الثورة، سجلا حافلا من الانتقادات التي وجهتها العديد من المؤسسات الحقوقية سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية إلى تونس، سجلها في مجال حقوق الإنسان على مدار عقود من الزمن، غير أن تونس لم تشهد على المستوى الرسمي الدولي انتقادات كبيرة من حكومات رؤساء العديد من الدول، بدعوى أن تونس شريك رئيسي للغرب في مواجهة ما يطلق عليه بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، الحرب على الإرهاب.³ و لذلك وجد الشعب التونسي نفسه بعد 23 سنة من حكم بن علي محروما من أبسط حقوقه الأساسية و مستثنى من المشاركة في الحياة السياسية يعيش أفراده في وضع الرعية لا في وضع المواطن يلزمهم الخوف على حريتهم و على حرية أجسامهم و موارد رزقهم و خفايا حياتهم الخاصة و عن حرمة عائلاتهم و مصيرها فدولة القانون و الحريات التي وعد بها بن علي كانت في الواقع تعسف و تسلط و حرمان طوال فترة حكمه.⁴

¹ أحمد مالكي، المرجع السابق، ص 53-54.

² محمد المختار القلاي، الطاهر بن يوسف، القوى المضادة للثورة في تونس، الباجي قايد السبسي نموذجاً، تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012، ص 31.

³ العربي صديقي، المرجع السابق، ص 16.

2/ الأسباب الاقتصادية: ساهمت عدة أسباب و عوامل اقتصادية في قيام الثورة في تونس و

منها:

أ/ تراجع الاستثمارات الأجنبية: تونس تعتمد في نموها الاقتصادي على سوق واحدة، وهي سوق الاتحاد الأوروبي و التي تستوعب 80 بالمائة من الصادرات التونسية، و لكن منذ 2008 تعرض الاتحاد الأوروبي إلى العديد من الانعكاسات المدمرة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية، هذا ما جعل الإقبال الأوروبي على الاستثمار يعيش ركودا، وهو ما انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد التونسي، حيث تراجع الإقبال السياحي وانخفض استهلاك الملابس والسيارات مما أدى إلى زيادة المصاعب التي واجهها الاقتصاد التونسي خلال سنتي 2009 و 2010، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية بنسبة تفوق 61 بالمائة.

ب/ نهاية ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية التونسية: حيث اعتبر النموذج الاقتصادي التونسي نموذجا ناجحا دوما هذا ما كانت تروج له حيث اعتمدت المعجزة التونسية على الاختيار الماكر للمقاربات الزمنية و الجغرافية غير المنطقية للقيام بتحويلات المحاسبة و التصنيف، وذلك عن طريق السماح للمتغيرات الخفية بناء المؤشر و في طرق القياس أو في تقييم ظاهرة ما بإظهار التحسينات باستمرار، وكذلك لإظهار أن المهاجرين يستثمرون في البلاد، وهذه كلها عبارة عن سياسة اقتصادية صنعها النظام لإخفاء فشله.

ج/ انتشار الفساد: وفقا لتقديرات الهيئات الدولية يحتل معدل الفساد في تونس مستوى متوسطا¹، حيث أشارت مؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2010، أن مستوى الفساد في تونس احتل المرتبة 62 من أصل 180 دولة شملها التقرير حيث نشرت درجة الفساد في أجهزة الدولة و مؤسساتها.²

كما أن الوقائع للدولة التونسية أكدت أن مناطق الشمال حظيت على مدى سنوات حكم الرئيس المخلوع بالأفضلية و الدعم المتواصل و السعي للتطوير في حين عانت مناطق الوسط و الجنوب من التهميش حيث كشفت الإحصائيات الاقتصادية لعام 2008، أن معدلات التنمية من خلال وزارة

¹ كفاح عباس رمضان الحمداني، المرجع السابق، ص 79، 83.

² العربي صديقي، المرجع السابق، ص 10.

التنمية لعام (2006-2008)، بلغ 311.6 مليون دينار تونسي في حين يفيد نفس التقرير أن ما أنفق من ميزانية الدولة تحت بند البيئة و التنمية المستدامة خلال نفس الفترة بلغ 306.5 مليون دينار تونسي.¹

د/ علي صعيد توزيع الثروة: شهدت تونس تباينات متفاوتة فيما يتعلق بتوزيع الثروة، حيث تركزت في يد فئة مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بنظام الحكم في تونس.²

حيث تغلغل نفوذ " ليلي الطرابلسي" زوجة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي و عائلتها، في الهيمنة و السيطرة على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي إما عبر امتلاك الشركات و المؤسسات الاقتصادية و المالية، أو عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية أو المالية.³

3/ الأسباب الاجتماعية للثورة :عانت تونس من مجموعة من الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى تفجير الثورة في 2011 و منها :

أ/البطالة:حيث انتشرت في صفوف الشباب من حملة الشهادات أي خريجي الجامعات و العاهد العليا ،حيث قدر عددهم لسنة 2010 بحوالي 200.000 ،فيما قدر عدد العاطلين عن العمل بحسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصائيات لعام 2000 بحوالي 491 ألف عاطل عن العمل،أي بنسبة 13 بالمائة بحسب ذات المصدر .

ب/الواقع الاجتماعي:الواقع الاجتماعي أدى إلى تفجير الثورة و خاصة بارتفاع شريحة الشباب من مجموع السكان ،فوقاً لبيانات المعهد الوطني للإحصاء ،بلغت نسبة فئة الفئة العمرية بين 15 و 29 سنة نحو 28.4 بالمائة و 43.7 للفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 و 39 سنة و هذا مؤشر عن ارتفاع الشريحة الشبانية مقارنة بباقي الشرائح ،وقدرت نسبة غير المتزوجين من ذات الفئة ب

¹ العربي صديقي،المرجع السابق،ص 9-10.

² العربي صديقي،المرجع السابق،ص 9-10.

³ أحمد كرعود،المرجع السابق،ص 39.

40.5 بالمائة و هذا بسبب الضعف في المستوى المعيشي و 33.9 بالمائة من السكان يعيشون في وسط غير حضري¹

ج/ المحسوبية و الرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، وضع الرجل غير المناسب في المكان الذي لا يستحقه مع إهدار أمام من هو أكفأ منه، كما أدت الرشوة إلى إسناد كبير في الاقتصاد و هو ما جعله يتميز بعدم الشفافية فيه و افتقاره إلى المصداقية في الكثير من المؤسسات للدول خصوصا الأمن و القضاء و الإدارة.

الظلم و ارتفاع معدلات الفقر: أدى الظلم و الفقر المنتشر في تونس في الكثير من المناطق إلى تدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد و المتمثل في ارتفاع الأسعار و و عجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات و انخفاض الصادرات أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية للفرد.²

د/المستوى التعليمي: حيث تحتل تونس مراتب متقدمة، من حيث مستوى التعليم، و مع ذلك وصلت نسبة الأمية في المجتمع التونسي إلى 19 بالمائة، و هي نسبة مرتفعة، و تشير الإحصائيات أن نسبة الأمية لا تتجاوز 2.1 بالمائة لدى الفئة العمرية (10-14) سنة و 29 بالمائة لدى الفئة العمرية (15-19) بالمائة و 7.4 بالمائة لدى الفئة العمرية (60-69) سنة و 81 بالمائة لدى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 70 سنة. كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأمية تصل إلى 30 بالمائة في المناطق غير الحضرية بالمقارنة مع 13.2 بالمائة في المناطق الحضرية، و هذا دليل على التهميش.³

4/ دور ثورة المعلومات في تفجير الثورة التونسية:

¹ نيكولا بوكاترين غراسياني، حاكمة قرطاج، الاستيلاء على تونس، ترجمة عمر بن صور و آخرون، دار محمد علي للنشر، تونس، 2011، ص 08.

² ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثالثة من التحرير السياسي، المستقبل العربي، الجزائر، (س ند)، ص 134.

³ توفيق المدني، تونس الثورة المغدورة، و بناء الديمقراطية (الطوباوية و الأصولية في السلطة)، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص 20.

تعتبر ثورة المعلومات و الاتصال من العوامل التي ساعدت على إزاحة الخوف السياسي و كسر الصمت الإعلامي على الرأي العام التونسي ،حيث شكلت شبكة الشبكات :الانترنت بوصفها الأداة الأولى الوسائطية ملاذا للمعارضين الذين تواصلوا فيما بينهم بواسطة اليوتيوب و التويتر و الفايسبوك و لا سيما لجيل الشباب التعددي المنتمي إلى شعب هو من أكثر الشعوب تعليما و الأرقى علمانية في العالم العربي .و بعد ان كشفت وثائق ويكيليس انتقاد الدبلوماسية الامريكية لتؤكد ما كان تناقله التونسيون منذ أعوام من أخبار و إشاعات حول الحجم الكبير للفساد الذي يهدد الإدارة و المجتمع¹ و قد بلغ عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك خاصة بتونس حوال 19.39 بالمئة من مجموع السكان حيث مثلت هذه الوساطة متنفسا للثورة للتعبير عن الرأي و تبادل الافكار من اجتماعية ،اقتصادية و سياسية ،وهناك عدد كبير من المدونات الالكترونية التي كان لها دور واضح في تجاوز الممنوع في تونس و بتناولها قضايا ساخنة مثل مدونة توه.²

ثانيا/العوامل الخارجية:

ارتبطت الثورة التونسية بعدة أسباب خارجية منها:

1/الأسباب الأمنية والسياسية:

أ/أحداث 11 سبتمبر 2011:منذ أحداث 11 سبتمبر 2011 توطدت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية مع الدول العربية التسلطية خوفا من بروز الخطر الإرهابي الذي أعطى صدقته للمخاوف الغربية،حيث اقتنعت هذه الأنظمة التسلطية الدول العربية أن الحركات الأصولية الإسلامية المتطرفة هي البديل إذا رحلت هي،لكن الواقع أثبت عكس ذلك مع النضالات الوطنية الإسلامية والحركات الاجتماعية في الوطن العربي و الذي كانت منه تونس نموذجا ،وكما كانت الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تخشى وصول الإسلاميين للحكم في الدول العربية ،قامت بتدعيم الأنظمة العربية الديكتاتورية من أجل منعهم من الوصول للسلطة.³

¹ أحمد كرعود، المرجع السابق، ص 33

² العربي صديقي،المرجع السابق،ص17.

³ توفيق المدني،المرجع السابق ، ص ص 21-22.

ب/المتغيرات الإقليمية: يقصد بها تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الاقليمي الفرعي (بلدان الإتحاد المغرب العربي)، حيث تعد القيود الإدارية و الرسوم المالية و المضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب العربي ،سواء لفرض السياحة أو العمل أو التجارة التي تعتبر المصدر الرئيسي لرزق سكان المدن الحدودية ،مثل العوالم الدافعة إلى الحراك الاجتماعي، كذلك القيود و الرسوم التي فرضتها الجماهيرية الليبية على دخول الشعب التونسي إلى الجماهيرية فجرت الأوضاع في الجنوب الشرقي ،حيث انخفض عدد سكان المدن "بن قردان" التابعة لولاية مدين احتججا على تضيق التجارة مع ليبيا.¹

2/ دور منظمات المجتمع المدني الحقوقية العالمية: حيث تجلّى دور هذه المنظمات في إصدار تقارير و نشرات ضد النظام، وهذا التنديد و الضبط و تحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية و يشار هنا إلى التنديد و الضغط و تحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية و يشار هنا، بصفة خاصة إلى تقارير المنظمات الحقوقية في أثناء الانتخابات الأخيرة و بعدها في أكتوبر 2009، و من أبرز هذه المنظمات منظمة مراسلون بلا حدود التي اتهمت السلطات التونسية بمنع الصحفيين و المراسلين الأجانب من أداء عملهم خلال الانتخابات و كذلك الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان أوردت من خلال تقرير أصدرته أن السلطات التونسية، تنتهك حقوق الإنسان و الحريات.²

3/ الأزمة الاقتصادية العالمية 2008: لقد كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، تأثير كبير جدا حيث أنها دخلت في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي لتبادل السلع الصناعية المبرمة سنة 1995، و بعد الثورة تم الاستقرار في نفس السياسات بضغط من مجموعة السبعة و الاتحاد الأوروبي و خضعت تونس مجددا منذ 2013 للبرامج و القروض المشروطة لصندوق النقد الدولي ما زاد في تعميق الأزمة التي تعاني منها البلاد³ كما أنها شهدت معدلات كبيرة في حجم الفساد منذ 2008 في حيث احتلت المرتبة 62 عالميا.¹

¹ ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 44.

² ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 145.

³ أحمد بن مصطفى ، تونس و رهانات العولمة الاقتصادية الجديدة، تم تصفح الموقع يوم 05/05/ 2016 تم الاطلاع يوم 05/05/2016، على الساعة 15.06، <http://kalamong.org>.

العولمة السياسية: حيث تعرف العولمة السياسية على أنها الجانب من الحرية والديمقراطية، و هو جانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمن غالي من دماء أبناءها و لا تزال تدفع كل يوم ضريبة دعم جديد من أجل إحقاقها.²

و يقوم الجانب السياسي للعولمة على الحرية في صورها المتعددة حرية العقيدة و الفكر و حرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية المختلفة و كذا حرية إنشاء و تشكيل الأحزاب السياسية و الانتخابات و حرية الاختيار و من المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الدكتاتورية و الشمولية و الاتجاه إلى الديمقراطية، و النزوع إلى التعددية السياسية و تأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان و لقد تأثرت الثورة التونسية بالعولمة و التي دفعت بها إلى تبني مطالب سياسية نادت بها الشعب التونسي و تمثلت تأثيراتها في المطالبة بالحرية و الحقوق في الحياة السياسية و تحقيق الذات و كذلك الهدف الكبير هو إسقاط النظام و الاتجاه نحو التغيير الجذري للأوضاع السياسية.³

المطلب الثاني: إرهابات التحول الديمقراطي في تونس.

استنادا على ما تناولناه في الفصل النظري، عندما تعرضنا لذكر مراحل التحول الديمقراطي فإننا سنحاول في هذا المطلب أن نعرف الإرهابات الأولى لعملية التحول الديمقراطي في تونس، والتي اعتبرت بمثابة المرحلة التمهيدية للتحول الديمقراطي في البلاد.

المرحلة التمهيدية الأولى للتحول الديمقراطي وتمثلت في مجموعة من الإرهابات أي: لقد بدأت تظهر في تونس بعض التغيرات بعض التغيرات الداخلية و الخارجية تمثلت في:

أولا: **الاحتجاجات:** حيث مثلت الاحتجاجات في تونس المنطلق الأول نحو التحول

الديمقراطي، حيث شهدت البلاد العديد منها كانت منذ عام 2010 وفي مناطق عدة (بن قردان

¹ سارة حسان، ماهي العولمة؟، مأخوذ من الموقع تم الاطلاع عل الموقع 22 يوم: 2016/04/ على الساعة 00.46، <http://mawdoo3.com>.

² طارق عبد الرؤوف عامر، العولمة و مفهومها، أهدافها و خصائصها، تم الاطلاع على الموقع يوم 22/04/2016 الساعة 12.54، <http://alzlom.com>.

³ علي حيدر، الثورات العربية، الأسباب و السيناريوهات المحتملة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/05، على الساعة 18.45، <http://www.dirasaarabia/>.

الواقعة على الحدود التونسية الليبية)، وكذلك منطقة الحوض المنجمي (جنوب غرب تونس) و التي عاشت حالة تمرد بقيادة كوادر نقابية وسطى استمرت لأشهر عديدة و تصدت لها السلطة بالعنف الشديد، كما قام الاتحاد العام التونسي للشغل باحتجاجات اجتماعية حيث عمقت مختلف القطاعات و مؤسسات الاستثمار الأجنبي الخاصة المنتشرة بالبلاد و أدت إلى أضرار كبيرة خلال سنة 2008 (287 مؤسسة منها 97 مؤسسة تونسية و 61 مؤسسة فرنسية)¹

و تواصلت الاحتجاجات إلى حين إقدام الشاب محمد البوعزيزي على حرق نفسه احتجاجا على الفقر والظلم ورفعت الاحتجاجات شعار واحد وهو التغيير² كما أنها ظهرت بروح شبابية عالية من العطاء و الاستبسال في مواجهة أجهزة الأمن التي أرادت قمع تلك الاحتجاجات³ كما قام اتحاد العام للشغل باحتضان تلك الاحتجاجات⁴ و على إثر هذه الاحتجاجات خرج النظام عن يوم 28 ديسمبر 2010 على شاشات القنوات التلفزيونية لمحاولة المناورة و تهدئة الأوضاع و لكن محاولتهم هذه باءت بالفشل حيث واصل المحتجون احتجاجاتهم و تمسكوا بمطالبهم.⁵

ثانيا: الإضرابات و الاعتصامات: لقد قام الاتحاد العام للشغل أيضا بعدة إضرابات و التي ارتفعت من 382 إضراب عام 2007 لتصل إلى 412 عام 2008، و كان أكثر الإضرابات في القطاع الصناعي بين 64% و 66%، و قطاع الخدمات احتلت المرتبة الثانية ب 31% و 34% و 25% على التوالي بين 2000 و 2009 أما الإضرابات غير المسبقة، فتشمل 80% من الإضرابات في السنوات الثلاث 2007 فيها 75.7% و 78% سنة 2008 و كان سبب الإضرابات هو عد

¹ أحمد مالكي، المرجع السابق، ص ص 197-199

² عبد العلي حامي الدين، الثورة الشعبية في تونس، مدى قابلية النموذج للتعميم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 1.

³ أحمد كرعود، المرجع السابق، ص 33.

⁴ راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط 1، دار الأقلام للنشر و التوزيع و التجزئة، القاهرة، 2011، ص ص 92-93.

⁵ مسلسل الأحداث منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/04/25، على الساعة 09.02، -sidi-chronology-events-tunisia/20110113، <http://www.france24.com/ar>

-bouzid-

-bouazizi.

صرف الأجور و انعدام الظروف المناسبة للعمل و عدم تطبيق القوانين و الاتفاقيات المشتركة بخصوص الأجور و كما قام العمال باعتصامات خارج أوقات عملهم الرسمي و تعطيل الإنتاج. الانتحار: شهدت تونس عدة انتحار فحسب المعدلات أقدم تونسي واحد على الانتحار منذ عام 2005، من أصل 1000 شخص، وأكدت مراكز الأبحاث الطبية أن المركز استقبل خلال 2010 (2800 حالة انتحار) بمعدل (280 انتحار كل شهر).¹

لقد أسهمت هذه الاضطرابات و الاحتجاجات في بناء الوعي الديمقراطي لدى الجماهير. دور منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية في الثورة التونسية:

1 / دور الاتحاد العام التونسي للشغل:

اكتسب الشعب التونسي وعيه الثقافي مبكرا، وكان ذلك قبل الاستقلال بعد أن نشأت فيه طبقة عاملة واسعة في قطاعات متعددة و بذلك تكون الاتحاد العام التونسي للشغل و الذي كانت له أسهمت في عهد الاستعمار وبعده حيث خاض الاتحاد محطات نضالية كبيرة مشعة في تاريخ تونس الحديث هما، على الإطلاق أحداث 1978 ضد استبداد النظام الدستوري و أحداث الخبز سنة 1984، و كان دوره حاسما في ثورة ديسمبر 2010 و جانفي 2011 حيث فتح الاتحاد الدائرة المركزية ومقراته الجهوية والمحلية في مختلف ربوع تونس لنجدة المحتجين و حمايتهم وإخفائهم و تأمينهم من ملاحقات البوليس و كان رئيس النهضة "راشد الغنوشي" قد أعلن من ملجئه الاختياري في لندن أثناء اشتعال الثورة التونسية بأن الاتحاد هو من يقود الثورة و يحتضنها و يؤطرها، و هو الدور الطي لعبه فعلا، حيث قادة الاتحاد لاسيما في الهجمات الداخلية و منطقة الحوض المنجمي،² كما ان عشرات الآلاف من الاتحاد الجهوي للشغل "بصفاقس" خرجوا رافعين شعارات الثورة فيما استمرت القيادة النقابية على تحفظها العلني و مفاوضاتها السرية مع النظام لإيجاد مخرج من الأزمة، و بحسب ما صرح به مدير ديوان بن علي، "عياض الدرنى"، لقناة تونسية محلية³ تحمل الاتحاد كعادته مسؤوليته الوطنية و قاد الحوار السياسي الوطني الذي انتهى إلى إنقاذ تونس من

¹ احمد مالكي، مرجع سابق، ص 100.

² مصطفى القلعي، الاتحاد التونسي للشغل و دوره في مستقبل تونس، مقالة العدد (9707)، 2014، تم تصفح الموقع يوم 2016/05/05، الساعة 23:23، <http://www.alarab.COM>.

³ أحمد دراوشية، الاتحاد العام التونسي للشغل "إرث حسناء في محاربة الاستبداد"، تم التطلع على الموقع يوم 2016/04/22، على الساعة 16.50، <http://www.arab.com>.

المجهول و جهود الاتحاد في قيادة الحوار الوطني قادت تونس إلى دستور جديد و إلى النجاح في تحديد مواعيد انتخابية وطنية.¹

رابعاً: دور المحالفات و التكتلات السياسية في التحول الديمقراطي:

حيث قامت عدة أحزاب من المعارضة على إيجاد أطر "جبهوية" لمواجهة تحالف الحزب الحاكم في تونس و نذكر منها هيئة 18 أكتوبر للحقوق و الحريات، تحالف المواطنة و المساواة و 2009² حيث ساهمت هذه التحالفات في إيجاد توجه جديد للنخبة من أجل فتح المجال للمطالبة بالحقوق و الحريات السياسية و إيجاد مخرج للتحرر من النظام السلطوي السائد عن طريق فكر إيديولوجي جديد تقدمي يهدف إلى فتح فضاء للديمقراطية و حقوق الإنسان.

خامساً: الأحزاب السياسية و دورها في التحول الديمقراطي:

لقد ظهرت في تونس عدة أحزاب تنتقد النظام السائد في تونس و تدعو إلى محاولة الخروج من سيطرته و القضاء عليه بأفكار جديدة و تعويضه بنظام جديد قائم على الديمقراطية في تونس إلى ثورة التحول الديمقراطي حيث نجد حزب المؤتمر الجمهوري 2005 و حزب العمال الشيوعي التونسي نوفمبر 2010.³ لقد استطاعت هذه المنظمات و الأحزاب و التكتلات و الاحتجاجات و الإضرابات إلى وضع مرحلة تمهيدية في تونس .

سادساً: سقوط نظام بن علي:

وسط الضغوطات الداخلية والخارجية التي شهدتها تونس والتي أسهمت في إسقاط نظام بن علي، حيث أسهم مئات الآلاف من التونسيين في صنع الحدث في مسيرات الثلاثة أيام الاخيرة قبل سقوط بن علي خاصة يوم الجمعة 14 يناير 2011، كما أن الأجهزة العسكرية والأمنية لعبت دوراً حاسماً في حقن الدماء ووقف الحرب ومنع سقوط مزيد من الشهداء والجرحى وتضح أن شخصيات عسكرية و أمنية قامت بدور مركزي في دفع الأوضاع نحو الإطاحة ب "بن علي" مثل العقيد "عمار خطار"، نائب مدير عام الأمن الرئاسي السابق و الجنرال "رشيد عمار"، قائد أركان الجيش الذي عينه بن علي صباح الجمعة 14 يناير منسقا عاما للقوات الأمن الوطني في وزارة الداخلية.

¹ مصطفى القلعي، المرجع السابق.

² أحمد مالكي، المرجع السابق، ص 209، 211.

³ المرجع نفسه، ص 219، 221.

دفعت بن علي بطريقة مباشرة رسمية من داخل القصر، حيث دفعت بن علي بطريقة مباشرة وغير مباشرة نحو مغادرة البلاد،¹ و بالفعل قام بن علي في 14 جانفي بمغادرة البلاد نهائيا ليستقر في المملكة العربية السعودية بعد نجاح الثورة الشعبية جزئيا، حيث لم تشكل الأحزاب و الفعاليات السياسية المشاركة في الثورة و الملتحقة بها حكومة الثورة، ولم تعد نفسها مسبقا لما بعد انهيار رأس النظام و وهوبه ولأن الطبيعة لا تحب الفراغ فقدست النظام السابق، ومن وقتها شرع في مسار الثورة وبشكل ممنهج وبمشاركة أطراف النزاع الإيديولوجي و المال محركها في الانخراط في مشروع الثورة المضادة بقيادة المنظومة السابقة.

و قد أعلن عن الشغور المؤقت في منصب رئاسة الجمهورية عبر التلفزيون، و عن الإسراع في سد هذا الشغور وفق الفصل 56 من الدستور.

حيث تم توظيف الفصل 57 من الدستور لإنهاء حقبة بن علي، فعند مشاورات بين محمد "الغنوشي و "فؤاد المبرع" وعدة شخصيات سياسية و قانونية مثل رئيس الحكومة السابق "الهادي البكوش" و حامد القروي و غيرهم من الخبراء كرافع بن عاشور... إلخ، خلصت المشاورات إلى دفع الأوضاع نحو تطبيق الفصل 57 من الدستور يقرر بأن "شغور منصب رئاسة الجمهورية نهائيا بما يعني تسلم رئيس مجلس النواب "فؤاد المبرع" الرئاسة مؤقتا يوم 15 جانفي 2011، كما أن الوزير الأول رئيس الحكومة سابقا "محمد الغنوشي" تولى مهام وزير أول و تم حرمان بن علي من فرصة العودة إلى تونس²، وقد تحقق ذلك بفضل تعاون رئيس مجلس المستشارين السيد "فتحي عبد الناصر" وبقية أعضاء المجلس مع "الغنوشي و المبرع"، فأعطوا شرعية للانتقال السلمي للسلطة.

كما أسهمت في سقوط نظام بن عدة عوامل و هي أن العائلات المتقربة من بن علي أطاحت به من خلال دفع الأوضاع نحو التدهور، وشل عمل الحكومة و مؤسسات الدولة عبر تدخلاتها المتناقضة وقوى الضغط متضاربة المصالح و التوجهات التي سلطت عليها.

وكان من بين أول مظاهر الإطاحة بين علي نداء الجمعة في 14 يناير إسهام مسؤولين و أعوان من مصالح الأمن و الجيش و قوى فاعلة في الغدارة و المجتمع في اعتقال رموز من تلك

¹ كمال بن يونس، التهميش الشامل عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، 2011، ص 60.

² عبد الباقي خليفة، أبرز المحطات في تونس منذ الثورة وصولا لانتخابات الرئاسة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 27/04/2016، على الساعة 21.49. <http://almslim.net/net/mode>.

العائلات و مطاردها وفي اليوم التالي انطلقت سلسلة من الحملات و اعمال العنف التي استهدفت مرموز الثراء غير المشروع ، أما بالنسبة للعامل الخارجي الذي أسهم في الإطاحة "بن علي" حيث أسهمت عدة عواصم في إضعاف النظام التونسي خلال الأعوام الماضية، كما تراكمت أخطاء الخارجية التونسية و أخطاء بن علي مع بعض العواصم المؤثرة في صنع القرار في "تصعيد" بن علي و حكومته للهجة ضد واشنطن أن دعت الخارجية الأمريكية السفير التونسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ألقت نظرة إلى خطورة ارتفاع عدد ضحايا الرصاص من بين المتظاهرين في سيدي بوزيد و مناطق أخرى من البلاد ومن بين المتظاهرين في سيدي بوزيد، ومناطق أخرى من البلاد ومن بين آخر الضغوطات التي مارستها الدول العظمى التي يبدو أنها جميعها فوجئت بخبر هروب بن علي و انهيار نظامه. تلويح الأمين العام "بان كي مون" صباح الجمعة 14 جانفي 2011، بعقد اجتماع إداري لمجلس الأمن الدولي خاص بتونس و باستصدار المجلس قرار يدين بن علي و نظامه و التهديد بتوجيه اتهامات دولية إليه، ويبدو أن ذلك التهديد كان من بين العوامل التي أقنعت بن علي بالرحيل.¹

لكن رغم هروب بن علي فإن الدافعية الذاتية لم تتوقف أمام أنجاز الهدف الكبير استمرت الدافعية في التعبير عن نفسها باستمرار في التظاهر لإسقاط الحكومة و رفعت العديد من الشعارات خلال فترة ما بعد هروب بن علي من قبل المملكة العربية السعودية و الحكومة هي و الشعب يريد إسقاط الحكومة" و ازدادت هذه الدافعية بإطلاق المسيرة الراجلة من مناطق الجنوب متجهة نحو العاصمة من أجل التظاهر في محاولة إسقاط الحكومة واستطاع "الشباب" بدافعيتهم الذاتية، تحقيق عدد من المطالب التي حاول رموز النظام الالتفات عليها ، وكبح الثورة و تفريغها من محتواها، وسجلت الأيام ثلث هروب بن علي مدى فاعلية الجماهيرية وقدرتها على النزول إلى الشارع² وهذا ما مهد إلى المرحلة الانتقالية التأسيسية للتحول الديمقراطي في تونس والتي سنتناولها في المطلب التالي.

¹ كمال بن يونس، المرجع السابق، ص ص 60-61.

² العربي صديقي، المرجع السابق، ص ص 19-20.

المطلب الثالث: الأسس الأولى لعملية التحول الديمقراطي.

انتخابات المجلس التأسيسي المجلس التأسيسي ووضع الدستور التونسي الجديد:

في ظل الفراغ السلطوي الذي حدث منذ هروب الرئيس المخلوع " زين العابدين بن علي" ازدادت الدعوات من قبل العلماء المختصين في القانون الدستوري، ومكونات المجتمع المدني للمطالبة بصياغة دستور جديد للبلاد، يكون دستورا دائما متحررا من مقتضيات الخضوع للرغبات الرئاسية ومنضويا تحتها فاختارت تونس الطريق الثورية، لجهة انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا يعبر فيه الشعب عن ارادته عبر انتخاب أعضاء هذه الجمعية و بذلك يتم الانتقال الديمقراطي الحقيقي.

لقد جاءت ولادة انشاء الجمعية التأسيسية من أن الشعب التونسي يريد شرعية جديدة، لا أن يقوم بإصلاحات للنظام السابق، لاسيما أنه بعد فرار بن علي، طرحت الحكومة المؤقتة إجراء انتخابات رئاسية خلال مدة شهر كما ينص على ذلك الدستور القديم ولما كان الشعب يريد شرعية جديدة، أصبحت المهمة الملقة على عاتق الأحزاب و منظمات المجتمع المدني تتمثل في الإعداد لانتخابات مثل هذه الجمعية التأسيسية فأول مرة في تاريخها عرفت تونس انتخابات حرة و نزيهة في 23 أكتوبر 2011، من دون تلاعب وبالأصوات وقد اختارت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" القانون --- في الاقتراع فهو أكثر النظم توازنا، ويمنح كل الأحزاب الحظوظ القصوى بالتمثيل و الوصول إلى الجمعية التأسيسية.¹

أولا: قيام الانتخابات:

بعد طول شد و جذب وجدل كبير بين الكتل و الأحزاب السياسية و الهيئات عقب ثورة يناير 2011 في تونس، وعقب استقرار الرأي على إحداث مجلس وطني تأسيسي يتولى تشكيل حكومة شرعية ووضع دستور جديد للبلاد وهو المطلب الذي رفعه المعتصمون في القصبة بعد أسابيع من سقوط رأس النظام الحاكم في تونس و تولي رئيس البرلمان زمام الحكم كما ينص على ذلك الدستور الذي كان قائما ،و حدد موعد تلك الانتخابات 23 أكتوبر 2011، ويتم انتخاب هيئة مستقلة عن

¹ توفيق المدني، المرجع السابق، ص 47، 49.

الحكومة و الأحزاب للإشراف عليها و تسييرها.¹ ولقد اختارت أحزاب و منظمات و مستقلون خوض انتخابات المجلس التأسيسي ضمن تحالفات انتخابية "حركة التجديد واليسارية ومعها أحزاب سياسية و منظمات غير حكومية مثل "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات " التي شكلت القطب الديمقراطي الحداثي" الذي يقول أنه يدافع عن قيم الديمقراطية و الحداثة فيما كانت مجموعة شخصيات ليبرالية و علمانية و إسلاميون معتدلون تحالفا مستقلا أطلقوا عليه اسم "الائتلاف" الذي يتزعمه الشيخ "عبد الفتاح مورو" القيادي السابق في حزب النهضة الإسلامية الذي انشق مؤخرا عن حركة النهضة لأسباب غير معلومة شخصيات معروفة في الساحة التونسية.

كما أن الانتخابات دفعت إلى حضور لافت للمستقلين حيث بلغت القوائم الانتخابية المستقلة أكثر النظام الحاكم في تونس دفعت إلى حضور لافت للمستقلين حيث بلغت القوائم الانتخابية المستقلة أكثر من 40 بالمئة من جملة القوائم التي ترشحت لانتخابات المجلس التأسيسي بعد الحضور اللافت للمستقلين، فاجأ الكثير منهم المتابعين للشأن السياسي التونسي بعد أن ساد الاعتقاد أن الأحزاب اليسارية ال 111 في البلاد تسيطر على المشهد السياسي التونسي و تقلص من فرص المستقلين.

أما العدد الإجمالي للمسجلين في الانتخابات فقد بلغ مليونين و 276 ألف ناخب مجموع 79 ملايين ناخب، و كانت المشاركة في الانتخابات ضئيلة جدا بمقابل المطلب الذي كان على التونسيين القيام به و هو انجاح الثورة.

وقد رجع هذا العزوف عن الإقبال على الانتخابات إلى الحذر الذي توخاه المواطنون التونسيون في التسجيل في القوائم الانتخابية، نتيجة خيبة المواطن التونسي اتجاه خبايا الدولة التي كشفتها الثورة بعد أن كشف عن هو الفساد الذي كان متفشيا في أجهزتها.

و مع اقتراب أول موعد انتخابي على درب المسيرة للانتقال الديمقراطي استعادت مسارات بناء الثقة بين المواطنين و المشهد السياسي بعض من عافيته، خاصة على اثر تلقي رسائل تطمين عديدة أكدت له حرص الحكومة المؤقتة على إجراء الانتخابات في موعدها الثاني، (كان الموعد

¹ عائشة التايب، قراءة في مضامين و دلالات نتائج الانتخابات في تونس، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 02.

الأول الذي وقع تأجيله يوم 24 جويلية 2011)، وفي ظروف نزيهة و شفافة و بعيدا عن أي تدخل من الحكومة.¹¹

و أجريت الانتخابات في 23 أكتوبر 2011، في وسط من المنافسة بين الأحزاب المرشحة ، وأعلنت النتائج عن فوز حزب حركة النهضة الإسلامية في تلك الانتخابات حيث حصلت عن 89 مقعدا من مجموع المقاعد، و يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي تحصل على 29 مقعدا ثم العريضة الشعبية للحرية و العدالة و التنمية بـ 26 مقعد، و تحصل حزب التكتل من أجل العمل و الحريات على 20 مقعدا، و تحصل الحزب الديمقراطي التقدمي على 16 مقعدا، يليه حزب المبادرة، و القطب الديمقراطي الحداثي بخمسة مقاعد لكل منها و بقية المقاعد، كما أفادت الإحصائيات الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ،أن 1600 نحو قائمة انتخابية ترشحت للانتخابات المجلس التأسيسي، بينما نحو 700 قائمة لشخصيات أو تحالفات مستقلة و البقية قوائم الأحزاب أو التحالفات بين الأحزاب.

كما ضم المجلس 218 مقعدا، من بينها 19 مقعد خصص للتونسيين العاملين بالخارج، و التي تولت تسيير البلاد مؤقتا وصياغة دستور جديد يقام على أساس انتخابات تشريعية و هكذا أجريت الانتخابات من خلال 33 دائرة انتخابية 27 داخل تونس و 06 خارجها.

فيما فضلت أحزاب أخرى و قوائم عدم الخوض في الانتخابات، حيث عجزت عن الحضور في الدوائر الانتخابية و أنها تأخرت في تقديم قوائمها في الآجال القانونية المحددة، و تعود أسباب ذلك إلى عدم توفر هذه الأحزاب على الإمكانيات المادية اللازمة أو لقلة عدد أنصارها أو جراء ما يعصف بها من انشقاقات نتيجة خلافات أو صراعات على زعامة الأحزاب.

من ناحية أخرى رفضت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبول ترشح 300 قائمة من أصل 1600 إلى انتخابات المجلس التأسيسي بسبب مخالفتها للقانون الانتخابي و كرت الهيئة أن القوائم المرفوضة تضمنت أسماء مناشدين ،أي أشخاص ناشدوا الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي للترشح للانتخابات الرئاسية التي كان مقرا أجراها في 2014 أو مسؤولين سابقين في حزب

¹¹ عائشة التاييب، المرجع السابق، ص 2-5.

التجمع الدستوري الحاكم في عهد بن علي، و من الأسباب الأتي استبعدت من اجلها القوائم هي عدم احترامها للتناسب بين الرجل و المرأة في ترتيب أسماء المرشحين ضمن القائمة الانتخابية الواحدة.¹

و قد أفضت نتائج الانتخابات إلى فوز حزب حركة النهضة بفوارق كبيرة و دالة عن بقية الأحزاب، و سمحت بأقدار متفاوتة لبعض الأحزاب الأخرى بالوجود حوالي 10 أحزاب إلى جانب تيار العريضة الشعبية للعدالة المستقلة و بعض القوائم المستقلة الأخرى.

و بالنظر إلى معطى تباين الخلفيات الايديولوجية للأحزاب التي توصلت على إلى لمجلس و تقاطعه مع معطى الصعيد النضالي لتلك الأحزاب جاءت خلاله النتائج لتؤكد تشكل كتلة أولى ضمت الاحزاب الثلاثة الفائزة بالمراتب العليا (حزب النهضة، و المؤتمر من اجل الجمهورية، وتكتل من اجل العمل و الحريات)، و كتلة ثانية ضمت بقية الأحزاب التي فازت بأعداد قليلة من المقاعد المتراوحة في عمومها بين واحد و خمسين باستثناء الحزب الديمقراطي التقدمي الذي حصل على ستة عشر مقعداً، و تضم هذه الكتلة الثانية عدداً من الأحزاب الوليدة ، كحزب "آفاق تونس" و بعض الأحزاب الأخرى، و في حوار أجريناه مع السكرتير الأول للسفارة التونسية السيد "محمد أمين بوسباط" حيث أكد أن الانتخابات عبارة عن مرحلة انتقالية، للتحول الديمقراطي في تونس، حيث أجريت في فترة تميزت بعدم الاستقرار السياسي لكن رغم ذلك أجريت هذه الانتخابات (2011) و تميزت بأنها حرة شفافة، وقد تميز مسار التحول الديمقراطي باستقرار أكثر بتشكيل حكومة ائتلافية تتكون من رئيس الجمهورية من حزب المؤتمر الجمهوري السيد يوسف المرزوقي، التكتل الثلاثي تقلد رئاسة المجلس التأسيسي المكلف بإعداد الدستور و تشكيل الجمهورية الثانية، وقد تكيف حزب النهضة الذي فاز بالأغلبية في الانتخابات و ترأس الحكومة و بذلك تم توزيع المناصب الحكومية و تنفيذ المجلس التأسيسي.²

¹ منير سنوسي، أول انتخابات ديمقراطية في تونس "مهد الربيع العربي"،... مئات القوائم و عشرات الأحزاب"،
2011 lkhrt-lntkhby-fy-twns-ljdyd-wl- تم الاطلاع ا لموقع ا يوم: 2016/04/27، على الساعة 21.21،
.ntkhbt-dymqrty-fy-twns-mhd-lrby-lrby-myt-lqwym-wshrt-lhz

² مقابلة مع السكرتير الاول بسفارة تونس "محمد بوسباط"، السفارة التونسية، يوم الاثنين على الساعة 10:30 صباحاً، يوم الاثنين 2016/02/29.

ثانيا: صياغة الدستور و مطالب النخبة:

مع انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، عهد إلى النواب الشعب مهمة صياغة الدستور الجديد، و في ذلك علامة على عمق الوعي الدستوري و المدني لدى التونسيين، الذين لم يفكروا في تقديم مؤسسات الماضي و إن طرأ عليها و و بان فيها الفساد بقوة السلاح و إنما ارتأوا أن يكون القانون هو وسيلة لذلك، فكأن لها رغبة دستورية تسعى إلى التغيير الدستوري، عبر إيقاف العمل بالدستور القديم ووضع دستور جديد للبلاد، و هذا الإطار هو المجلس الوطني التأسيسي "لذلك تعتبر الانتخابات التي نضمها المجلس التأسيسي تنافسا على تحقيق أهداف الثورة في دستور جديد.¹

حيث طرحت المسودة الرابعة لمشروع الدستور التونسي في بداية شهر جوان 2013، وقد سبق أن أصدر المجلس الوطني التأسيسي بعد حوالي ثمانية أشهر عمله الفعلي في أوت 2012 مشروع المسودة الأولى، ثم بعد أربعة أشهر و تحديدا في 14 ديسمبر 2011 مسودة أخرى معدلة، و بعد مرور أربعة أشهر أخرى بتاريخ 22 أبريل 2013 أصدر مسودة ثانية أخيرة و بتاريخ 01 / 06 2013/ وضع للمجلس التأسيسي مشروع دستور الجمهورية التونسية بموقعه الرسمي و يقع مشروع الدستور التونسي في توطئة و 146 فصلا.

حيث احتوت النسخة على وصف لما قدمه المقرر العامل للدستور: الأستاذ الحبيب خضر بين فيه خاصة: أن هذا النص ما هو إلى الحصيلة الخام لعمل اللجان التأسيسية الست في الفترة الممتدة بين 02/13 و 08/31 2011 " فهذا النص ليس الدستور التونسي الجديد و إنما هو مرحلة مرحلة سابقة لذلك هو جملة النصوص التي انتهت إليها اللجان المكلفة بكتابة الدستور، و تحتوي هذه النصوص على 146 فصلا .

تتوزع على تسعة أبواب كالتالي: توطئة، المبادئ العامة، الحقوق و الحريات، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، القسم الأول: رئيس الجمهورية، القسم الثاني: الحكومة، السلطة القضائية، السلطة المحلية الهيئات الدستورية، تعديل الدستور، أحكام ختامية و انتقالية.

¹ توفيق المدني، المرجع السابق، ص 487.

في مقارنة بين مسودة الدستور الجديد و دستور عام 1959، لم يحتفظ الدستور الجديد من دستور 59 إلا بثلاثة فصول هي :

الفصل الأول:تونس دولة حرة مستقل، الإسلام دينها، و العربية لغتها

الفصل الثاني:وهو المتعلق بشكل العام التونسي

الفصل لثالث:متعلق بالنشيد الرسمي.¹

حيث جاء هذا الدستور دون طموحات الشعب بسبب انه لا يجسد الدولة المدنية التي نادي بها الشعب، كذلك في هذا الدستور يلاحظ تقديم المبادئ الأساسية على باب " الحقوق والحريات": وهذا لا يتماشى مع مبادئ الثورة التونسية، كما أن طبيعة النظام السياسي في مسودة الدستور أنه يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة مقابل صلاحيات محدودة لرئيس الدولة، و هو ما يقود إلى تهديد العلاقات بين السلطات و يجعل رئيس الدولة تحت مظلة رئيس الحكومة ،و هذا الإعلان واضح عن نوايا الدولة مبنية تعمل حركة النهضة على تمريرها لجهة تفضيلها النظام البرلماني.²

المبحث الثاني:التحول الديمقراطي في تونس بين التعثر و الاستمرارية.

عرف تونس ما بعد الثورة دخول مرحلة جديدة في شتى المجالات أو ما يعرف بمرحلة الانتقالية في شتى الميادين لاسيما السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و هو ما سنحاول التعرض إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:تعثر التحول الديمقراطي في تونس.

مر التحول الديمقراطي التونسي كغيره من عمليات التحول لتي شهده النظام الدولي بمراحل عديدة تخللها فترات من الاستقرار و فترات من التعثر،و ذلك تبعا لظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تمر بها تونس و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية كالآتي:

¹ توفيق المدني،تونس:قراءة في مشروع دستور ما بعد الثورة، مجلة النافذة الاقتصادية، العدد (4774)، 2013، ص19.

² توفيق المدني،المرجع السابق،ص ص 442، 449

أولاً: تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية.

كان من المفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسية بصياغة الدستور خلال سنة من تاريخ انتخابه في 23 أكتوبر 2011 "إذ تم الاتفاق على 11 حزب يتمثل في حركة النهضة التكتل من أجل العمل و الحريات الحزب الجمهوري و حزب المسار الاجتماعي الديمقراطي..."، ولكن الاتفاق الذي تم توقيعه يوم 15 سبتمبر 2011 لم يتم التقيد به، بل تم تمديد المهلة المتفق عليها في صياغة الدستور و هو ما أثار حفيظة لدى مختلف الأطياف السياسية لاسيما المعارضة "الجبهة الشعبية و الاتحاد من أجل تونس جبهة الإنقاذ حركة ترمز"، إذ رأت المعارضة في ذلك محاولة من الترويكاء البقاء في الحكم و الهيمنة على مفاصل الدولة، و هو ما دفع حزب نداء تونس و الحزب الجمهوري و حزب العمال على إنهاء مهمة المجلس التأسيس بحلول 23 أكتوبر 2012 و تشكيل حكومة كفاءات تستمد سلطتها من الشرعية التوافقية.

و في المقابل رفض أنصار الترويكاء هذا الرأي و اعتبروا أنه محاولة لانقضاض على الحكم، و تشبثوا بالشرعية الانتخابية، ما عدا التفويض الشعبي للمجلس التأسيسي لبقاء ما لم يتم انجاز مهمته الدستورية، إذ أدى هذا الجدل المتعلق بحدّة المرحلة الانتقالية و حدودها ومهمتها حالة من الانقسام داخل المشهد السياسي، و عمق الأزمة بين الترويكاء الحاكمة و عدد من أحزاب المعارضة.¹

ثانياً: التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي و صياغة الدستور.

لقد أخذت اللجان المتخصصة في صياغة مشروع الدستور التونسي وقتاً طويلاً، في الوقت الذي كانت فيه شرعية المجلس الوطني محدودة زمنياً لكتابة الدستور الجديد، و بالتالي إقراره. إذ انتهى عهد المجلس الوطني التأسيس قانوناً في 13 أكتوبر 2012، و عدم قيام المجلس بمهامه في المدة المحددة، و بعد مرور 9 أشهر على انتهاء شرعية المجلس القانونية و معاينة الإخفاق الجلي في وضع الدستور، دخلت البلاد مرحلة جديدة تتسم بانعدام الشرعية و وجود مؤسسات غير قانونية تحتكر العمل التشريعي و التنفيذ دون سقف زمني و لا رقابة قضائية لمشروعية ما يتم

¹ - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق، سياسات عربية، المركز العربي لأبحاث، العدد، 2013، ص 9.

اتخاذها من قرارات ترهن مستقبل البلاد و الشعب ،قد تؤدي إلى تصرفات لا يمكن إدراك انعكاساتها إلا بعد فوات الأوان.

و رغم أن المعارضة و الممثلة في الليبراليين و اليساريين و الإتحاد العام التونسي لشغل،قد طالبا بحل المجلس عقب انتهاء مدة صلاحياته في 23 أكتوبر 2013،إلا أن حركة النهضة و حلفاءها أصروا على الاستمرار في المضي قدما في نهج الانسداد السياسي،و مع نزعة الفشل التام في تنفيذ المهم الموكولة للمجلس ،و احترام القوانين و غياب التام للمصادقية في احترام المواعيد الملتمزم بها،و في تحقيق أي هدف من أهداف الثورة لاسيما صياغة دستور ديمقراطي يحترم كافة الأطياف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية لتونس.

و مع صدور الدستور الذي صاحبه خطآن نوجزهما في الآتي:

-الإنفراد في الصياغة:إذ رفض العديد من أعضاء المجلس و منهم رؤساء اللجان التأسيسية بل و اتهموا مقررات هيئة التنسيق و الصياغة بالانقلاب على الخيارات التي تم إقرارها من قبل أعضاء اللجان التأسيسية و ذلك يعد خرق للقانون الداخلي ،إذ لم تعتمد هذه الهيئة عند صياغة نص المشروع على تقارير اللجان كما ينص على ذلك الفصل 104 من النظام الداخلي،و هو ما من شأنه أن يطرح مشاكل قانونية و لاسيما الأخلاقية أمام الجلسة العامة في ظل غياب التطابق بين نص المشروع و تقارير بعض اللجان.

-القفز على الحوار الوطني:إذ صدر مشروع الدستور في الوقت الذي كان يجتمع فيه أهم الفرقاء السياسيين من النهضة إلى نداء تونس،و ذلك في إطار ما يسمى بالحوار الوطني،إذ صدر المشروع و الحوار لم يحسم بعض المسائل العالقة كضبط و توزيع الصلاحيات داخل السلطة التنفيذية،و هوية الدولة المحكمة الدستورية.

و بعد الاضطلاع على مشروع الدستور نجد أنه جاء دون الحد الأدنى لتطلعات الشعب و النخب التونسية،إذ هناك إجماع بين المعارضة الليبرالية و اليسارية و بين الخبراء في القانون الدستوري إذ أن الذين صاغوا مشروع الدستور الجديد هم أعضاء المجلس التأسيسي الذين يفتقدون

للخبرة و المعرفة القانونية،و هو ما أدى إلى صياغة و فتح تأويلات خطيرة مناهضة للغة العربية و بناء الدولة المدنية الديمقراطية.¹

أما على مستوى هوية الدولة افترق أعضاء اللجان بين المطالب الداعية لنصوص الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الأساسي لدستور و بين من يدعو إلى اكتفاء لمنظور الفصل الأول من دستور 1959م في هذا الشأن و القائل إن تونس دولة مستقلة ذات سيادة الإسلام دينها و العربية لغتها و الجمهورية نظامها.

أما فيما يتعلق بمستوى نظام الحكم فتباينوا بين دعاة نظام برلماني "النهضة" و دعاة نظام الرئاسي "حزب نداء تونس و الحزب الجمهوري" و دعاة حكم المختلط يتوازن فيه فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرلمان "المؤتمر من أجل الجمهورية"، أما مستوى حقوق المرأة فقد احتدم الصراع المتعلق بالتسليم لمبدأ المساواة المرأة بالرجل مطلقاً، ذلك أن الليبراليين ذهبوا إلى مطالب تدعوا لتتصيص على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق و الواجبات في الدستور في حين ذهببت حركة النهضة إلى القول أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة، بالنظر إلى استحالة نقص أحكام الإرث في مجتمع مسلم.

كما أن دعوة حركة وفاء و المؤتمر من أجل الجمهورية و عدد من أنصار حركة النهضة إلى طرح قانون تحييز الثورة على التصويت و إدماجه في الصياغة النهائية للدستور قد مثل سببا من أسباب التنازع بين القوى السياسية، إذ رفضت مكونات إتحاد تونس و غيرها من أحزاب المعارضة الليبرالية هذا المقترح، إذ رأت أنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستورية و التضيق على الحريات بحجة حماية مكتسبات الثورة، و قد ساهم الجدل الحاد بشأن هذه المسائل الدستورية و غيرها في إطاحة المدى الزمني للفترة الانتقالية و في تأخير بلورة صياغة توافقية لمحتوى الدستور.²

¹-توفيق مدني، مرجع سابق، ص 491، 489.

²-أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص 10-11.

ثالثاً: ضبابية الإسلاميين.

تتجلى في صعود تيار النهضة الإسلامي إلى أعلى هرم السلطة في تونس و تداعيات ذلك على المشهد السياسي حيث واجه هذا صعوبة كبيرة في إدارة المشهد السياسي في ظل الضغوط المفروضة عليه من مختلف التيارات اليسارية و العلمانية، إذ أدت في النهاية إلى دخول حركة النهضة التونسية في تحالفات إستراتيجية و تقديم تنازلات بهدف تجاوز انتكاسة الإسلام السياسي، و هو ما لوحظ في النقاش المحتدم حول مواد الدستور الجديد بين النهضة و الأطياف السياسية الأخرى لاسيما ما تعلق بالنسق السياسي لبعض المواد الدستورية.¹

رابعاً: الأزمات الاقتصادية.

على الرغم من أن ثورة تونس لم تكن للفقراء فقط بل ساهمت فيها مختلف الطبقات الاجتماعية التي سئمت من سلبيات النظام السياسي الذي مس مختلف الفئات الاجتماعية، و لا يمكن نكر أن الوضع المعيشي هو الذي أشعل الثورة، و هو أكثر المعضلات التي تواجه دولة ما بعد بن علي، و ذلك بالرغم من إعلان الحكومة أنها حققت بعد سنتين من الحكم نمو بلغ 3,5 بالمئة بالرغم من وراثتها لأوضاع متدهورة من أثار سياسات النظام السابق.

كما أقر النظام المركزي التونسي بتفاقم العجز التجاري للبلاد خلال عام 2012 ، و تراجع الموجودات الصافية من النقد الأجنبي موضحاً أنه في حالة عدم الاستقرار التي تعانيها البلاد سمحت بتقليص مستوى الموجودات لصافية من النقد الأجنبي إلى حدود 9,773 مليار دينار أي ما يعادل 6,224 مليار دولار، و في 26 أكتوبر 2012 أي بعد 94 يوم من الواردات مقابل 113 يوم في نهاية 2011 و ذلك في سابقة لم تشهدها البلاد من قبل.

كما تواجه الحكومة بقيادة حركة النهضة انتقاد حاد فيما يتعلق بإيجاد حلول سريعة لانشغالات التونسيين، و ذلك في ظل تنامي معدلات الفقر و ارتفاع معدلات البطالة إذ كشفت التقارير الصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية أنه يوجد ما نسبته 700 ألف عاطل تونسي عن العمل

¹ عمران كبروسة، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن، مجلة المفكر، العدد 11، 2011، ص 143.

أي 69 بالمئة تقل أعمارهم عن 30 سنة في حين تشير التقارير غير الرسمية عن وجود ما نسبته 850 ألف عاطل قبل عام، كما بلغت نسبة الفقر 24،7 بالمئة وفق لتقارير دولية و ترتفع هذه النسبة بأضعاف في المناطق الغربية و الجنوبية لتونس نتيجة غياب فرص الشغل في هذه المناطق.

و تعود الأسباب الرئيسية للصعوبات الاقتصادية التي تواجه الحكومة التونسية إلى تراجع نسبة الاستثمارات الأجنبية، و كذا تراجع قطاع السياحة الذي يمثل 7 بالمئة من الناتج المحلي للبلاد، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد التي أصبحت تستهدف السياح الأجانب كهجمات الإرهابية على فندق في سوسة و متحف باردو.

كما أن توتر العلاقات بين الاتحاد العام لشغل في تونس و حركة النهضة كان له الأثر الأكبر على تراجع الوضعية الاقتصادية للبلاد، إذ اتهم مسئولين في الحكومة اتحاد الشغل بتسيب العمل النقابي و التحريض على الاضطرابات و الإعتصامات التي أدت إلى غلق عشرات الشركات الأجنبية فيما اتهم الأمين العام لإتحاد الحكومة سوى التدبير عازيا تفاقم الاعتصام إلى مبالغة الأحزاب الفائزة في الانتخابات بعود الناخبين بتحقيق مطالبهم دون إيجاد حلول.¹

خامسا: الأوضاع الأمنية.

إذ تباينت مواقف الأحزاب السياسية من دور الإتحاد داخل المشهد الاجتماعي و بعد الثورة، إذ ذهبت تروिका إلى تحميله مسؤولية تزايد الاضطرابات و الاعتصام للمطالبة على مدى خمسة أيام بدعوى من الفرع الجهوي لإتحاد،² و قد تخلل الإضراب مواجهات عنيفة بين قوات الأمن و المئات من المتظاهرين بين المطالبين بالتنمية و التوظيف، و طرد المحسوبين على حركة النهضة، و الإفراج عن 14 شابا اعتقلوا خلال أعمال عنف شهدنها تونس في 26 أبريل 2011.

كما اشتدت حدة العنف نتيجة استخدام قوات الأمن للغاز المسيل لدموع و الرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين، و لم تكن تلك المواجهات الأولى من نوعها بعد الثورة بل عرفت البلاد

¹ - مآزق المرحلة الانتقالية في تونس، السياسة الدولية، تم الإطلاع على الموقع يوم: 1 ماي 2016، الساعة: 12.15،

www.siyasa.org.

² - أنور الجمعاوي، مرجع سابق الذكر ص 13.

كذلك أحداث في 24 أكتوبر 2012 قام بها مجموعة من المتظاهرين ضد السياسة الاجتماعية للحكومة ومجموعة مؤيدين لحزب النهضة الحاكم حيث قتل فيها ناشط سياسي في صفوف حركة نداء تونس مع إصابة عشرين آخرين، وفي 18 أكتوبر 2012 نظمت في الجنوب مسيرة مطالبة بتطهير الإدارة التونسية من رموز النظام السابق، والتي دعت إليها الرابطة الشعبية لحماية الثورة إذ تحولت المسيرة إلى مواجهات عنيفة لما اقتربت من الإتحاد الجهوي للفلاحين، وقد دفعت هذه التطورات وحدات من الجيش إلى التدخل لمساعدة قوات الأمن.¹

كما عرفت تونس احتجاجات أخرى في مدينة القصرين لمحتجين مطالبين بالشغل و بالتوازي مع ذلك شرعت الوحدات الأمنية و العسكرية بالقيام بعمليات تمشيط واسعة للمدينة و القوى المتاحة لجبل الشعابني على إثر ورود تحذيرات من المخابرات الجزائرية على وجود مجموعة من الإرهابيين تابعين لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى مدينة القصرين مستغلة حالة الانقلاب الأمني الذي تعرفه المدينة.²

و في 30 أكتوبر 2012 وقعت مواجهات واسعة بين عناصر سلفية و قوات الأمن في منطقة "دوار هيشر" في ولاية منوبة، و التي أسفرت عن مقتل شخصين من التيار السلفي بعد أن شارك مركز الحرس الوطني مسلحين بزجاجات الحارقة و الأسلحة البيضاء و استمر التوتر مع تسجيل حالات الاعتداء على رجال الحرس الوطني.

و كان من أخطر الحوادث الأمنية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الأخيرة هي الهجمات التي قامت بها عناصر من السلفيين على السفارة الأمريكية في سبتمبر 2012، و التي زادت من حدة الخلاف بين التيار الإسلامي و المعارضة حول الطريقة المثلى لتعامل مع المتطرفين، و ذلك في الوقت التي كانت تحاول حركة النهضة إقناع التونسيين بأنها ستحترم القيم الديمقراطية الليبرالية و لن تسعى إلى فرض قانون إسلامي صارم، في وقت الذي تم توجيه انتقادات واسعة في تعاملها المتسامح مع الإسلاميين السلفيين.

¹ - السياسة الدولية، مرجع سابق الذكر.

² - منذر البضيافي، شبح انتفاضة جديدة بثلاث محافظات و مقتل شرطي، تم الاطلاع على الموقع يوم: 1 ماي 2016، الساعة: 23:34، www.alarabiya.net/ar/north African/Tunisia/

و في ظل الأزمة التي تمر بها المرحلة الانتقالية ظهرت في تونس مجموعة من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن على غرار الإرهاب و الاغتيالات السياسية قيادات في المعارضة الصحفيين و المثقفين¹، إذ شهدت البلاد مقتل المنسق الجهوي لحركة نداء لطفي تطاوين في 18 أكتوبر 2012 ما زاد من حدة الاحتقان في البلاد بين الحكومة و المعارضة إثر مقتل المعارض اليساري "شكري بلعيد" زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين في 6 فيفري 2013، و إثر مصرع "محمد براهمي" في 25 جويلية 2013 أحد نواب المجلس التأسيسي و زعيم التيار الشعبي على يد الإرهابيين ينتمون لتيار السلفي الجهادي، و ذلك بعد فشل حركة النهضة في سياسة مد اليد لسلفيين و عجزها عن إقناع عدد منهم بالإقلاع عن تمرد المسلح عن الدولة و الانخراط في النسيج المجتمعي و التنافس السياسي السلمي و قد مثل الاغتيال حدث صادم لدى التونسيين و مثل لهم استياء واسع، و ذلك بانتقال الصراع السلمي من حيز السجال إلى حيز قتل الخصم على خلفية هويته السياسية و بادر أعلام المعارضة بتوجيه الاتهام لحركة النهضة.

سادسا: الخطاب الإعلامي التحريضي.

شهدت تونس عقب الثورة حالة من الانقلاب الإعلامي، إذ تعددت وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المكتوبة، و قد اتسع مجال حرية التفكير و التعبير اتساعا غير مسبوق غير أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي ساهم في نشأة كتابات تدعو لتعصب مروجة لمنطق الإقصاء و التخويف، و قد جاء في التقرير الذي أعدته مجموعة العربية لرصد الإعلام و جمعيتان تونسيان هما: المجلس الوطني للحريات بتونس و شبكة تحالف من أجل نساء تونس أن الإعلام التونسي بات يضطلع بدور التحريض و تنمية مشاعر الحقد و الكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي وورد في التقرير أيضا أن قنوات التلفزيونية و الإذاعية تحولت إلى أبواق حزبية تروج خطابات تدعو إلى التخويف و التكفير و القذف.

كما أفاد التقرير كذلك أن الصحف الناطقة باللغة العربية قد نشرت ما نسبته 90 بالمئة من خطابات الكراهية في حين اكتفت الصحف الناطقة باللغة الأجنبية تدعو إلى خطابات صريحة للعنف، كما أورد التقرير كذلك أن أكثر من 58 بالمئة من المادة تضمنت خطابات تدعو للكراهية

¹ -توفيق مدني، مرجع سابق الذكر، ص 515.

تعلقت على نحو مباشر أو غير مباشر بمحوري الأحزاب و الدين و قد لعب الإعلام دور كبير في التحريض و تغذية الاحتقان الاجتماعي و العنف السياسي.¹

ثامنا: أزمة نداء تونس.

ظهرت هذه الأزمة بعد وصول حزب نداء تونس إلى السلطة عقب نجاحه في احتلال المرتبة الأولى خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 أكتوبر 2014، إذ نجح في قلب المعادلة السياسية و تمكن بعد عامين من تأسيسه على صياغة الخارطة الحزبية الجديدة لعل أحد إيجابياتها إحداث توازن مع حركة النهضة رغم ثنائية الاستقطاب، و بدأت الأزمة في التعمق إثر عدم قدرة الحزب على عقد مؤتمره و ذلك على الرغم من المواعيد التي تم تأجيلها قبل الانتخابات التشريعية، و هو ما أثار علامات استفهام كثيرة حول الديمقراطية داخل الحزب، و بالتالي يستتقص من الشرعية هياكله و قياداته.

حيث يضم حزب نداء تونس نقابيين و يساريين و منتمين سابقين إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في عهد الرئيس بن علي 1987-2011، إذ استوعب الحزب في داخله النخب و الفئات الاجتماعية التي ينشطها "الباجي قائد السبسي" رؤية الحزب و تموقعه لاسيما على طبيعة الدولة المدنية و نموذج المجتمع المدني و مقارنة الإرهاب التكفيري، و إعادة الهبة لدولة التونسية التي أصبحت مفقودة بسبب الترويك السابفة بقيادة حركة النهضة لكن سرعان ما ظهرت النزعة الذاتية و الأنانية عن جانب من القيادات الحزب، و يمكن اختزالها في شقي الصراع حاليا، و يتعلق الأمر بمحسن المرزوقي و قائد السبسي نائب رئيس الحزب،² و قد أفضت هذه الأزمة إلى إعلان عدد كبير من قيادات و نواب حزب نداء تونس 22 نائبا إستقالته سواء من الحزب أو من كتلة البرلمانية ما جعل الأغلبية البرلمانية لحزب النهضة تستقيل³، و كانت من نتائج هذه الأزمة أنها فتحت المجال أمام الجماعات الإرهابية لتنفيذ مخططاتها، فالانقسام الذي أصاب حزب الأغلبية في

¹ -أنور الجمعاوي، مرجع سابق الذكر، ص 518.

² -محمود علي، تعرف على أسباب و تداعياتها أزمة حزب نداء تونس، تم تصفح الموقع يوم: 1 ماي 2016

، الساعة: 14:13، 30/11/2015، www.albadil.com

³ -منذر البضيافي، عشية الذكرى الخامسة لثورة تونس على أعتاب أزمة سياسية، تم الاطلاع على الموقع 3 ماي 2016، الساعة: 12:14، www.alarabiya.net/ar/north African/Tunisia/.

تونس من شأنه أن يضعف عمل الحكومة و يربكها و هذا يؤثر على طريقة مواجهتها لكافة التحديات،و في مقدمتها التحدي الأمني لاسيما خطر الإرهاب.¹

تاسعا:تداعيات الوضع على البيئة الإقليمية-مصر-.

كان لما شهدته مصر من حراك احتجاجي شعبي في جوان 2013 أدى إلى إزاحة أول رئيس مصري منتخب عن السلطة،و أفضى إلى صعود العسكر إلى الحكم في 3جويلية2015 الذي أثر على المشهد السياسي التونسي الذي عرف حالة من الانقسام الشديد إزاء متغيرات الوضع المصري،ما أدى بالعديد من السياسيين إلى تأييد التحول في مصر عاذا ما حصل تصحيحا لمسار الثورة،و بداية لنهاية الإسلاميين و فشلهم في إدارة المرحلة الانتقالية.

في هذا الإطار لتتنزل موقف حركة نداء تونس و الجبهة الشعبية،الذان باركتا عزل الرئيس محمد مرسي و عمدتا إلى ترويج خطاب سياسي يهدف إلى حشد الشارع و تفويض المسار الانتقالي،و يقصد منه إطاحة الترويك و إقامة منظومة حكم بديلة إذ دعت حركة نداء تونس بزعامة "الباجي قائد السبسي" إلى الحكومة و تشكيل حكومة إنقاذ وطني يشرف عليها تكنوقراط و تطالب بوضع خريطة طريق للانتخابات و تكوين لجنة فنية لإصلاح مشروع الدستور و الإعلان عن حل روابط الثورة داعية إلى ضرورة الإصلاح الفوري للمسار الانتقالي.

و في السياق ذاته دعت الجبهة الشعبية لحل المجلس الوطني التأسيسي،و تشكيل هيئة تتولى استكمال صوغ الدستور بدل المجلس التأسيسي الفاقد لشرعية بعد أن استبدادية حركة النهضة و حلفاؤها و جاءت به عن مهامه الأصلية و حولته وكر للتأمر على مكاسب الشعب على حد قولها كما طالبت بتشكيل حكومة إنقاذ وطني ذات برنامج مستعجل لحل الأزمة تشرف على الانتخابات القائمة،و جرت محاولات حثيثة لاستتساخ المشهد المصري،فجرى الإعلان عن أحداث حركة تمرد تونسية بتاريخ 3جويلية2013،و كان المراد من جانب المعارضة تهيئة الشارع للقبول يتحول في هرم السلطة الذي يكون مصدر ضغط للاحتجاج الشعبي و تدخل المؤسسة العسكرية،و في المقابل تفاعلت "الترويك" و الحزب الجمهوري بطريقة مخالفة مع مستجدات المشهد السياسي

¹-محمود على،مرجع سابق الذكر.

المصري، فالتقت عند التنديد بما حصل و عند إطاحة حكم الإسلاميين حصل انقلابا بامتياز و قد ذهبت حركة النهضة إلى أن انقلاب كرس تقسيم المصريين و أبرر مطالب جزء منهم على حساب جزء آخر دعم الرئيس المنتخب، ما أدى إلى اليأس من الديمقراطية.

و على الرغم من سعي أحزاب المعارضة لاستيراد التجربة المصرية بعد 3 جويلية 2013، و إجرائها داخل الاحتجاج التونسي، فإن تلك المساعي لم تتجح بل زادت المشهد السياسي احتقاناً بسبب المسار الانتقالي بين البلدين، و كذلك عدم نجاح المعارضة في عزل "الترويك" في تونس و غيرها من الأسباب الأخرى¹.

المطلب الثاني: استمرارية التحول الديمقراطي.

أولاً: توافق النخب السياسية في تونس.

نجد أن كل ما وقع في تونس من أحداث سياسية و أمنية خطيرة يرجع بالأساس إلى رغبة الأحزاب السياسية للخروج م تبعات النظام السابق و تجاوز مشروعية الانتخابية إلى المشروع الديمقراطية يقتضي تبني مفهوم "التوافق"، و عت النخب السياسية أن ذلك هو المخرج الآمن خصوصاً و أن التجربة دول الجوار باتت عن محدودية الانتقال و ضعف الأحزاب الإسلامية في تدبير مرحلة الاستقرار، و الدرس أو الاستثناء التونسي استند بالأساس إلى وعي النخب السياسية لمخاطر إغراق تونس في الفوضى و الانقسامات غير أن الظروف موضوعية ساهمت في بحث الاستثناء التونسي من أهمها "الرسالة المصرية" التي انتهت بعض القوى أن موازين القوى تتحرك بسرعة في المنطقة إضافة إلى غياب الجيش كفاعل سياسي في تونس ووقوفه على حياد، و ديناميكية تطور الأحزاب و تطلعات المواطن التونسي للخروج من أزمتته بأقصى سرعة ممكنة.

في حين أن القوى الثالثة التي يمثلها الاتحاد العام التونسي للشغل لعبت دور كبير في التوازنات بين الأحزاب التونسية، و وظفت كثيراً صورة فرحات حشاد، و البعد الوطني التحرري لهذه الهيئة لدفع الأطراف جميعها إلى التوافق حول منعطفات الانتقال الديمقراطي، و هذا ما أثر صدور النصوص المؤسسة لدولة الجديدة، و يتعلق الأمر بالدستور و القانون الانتخابي و يتبنى نظام

¹ -أنور الجمعاوي، مرجع سابق الذكر، صص 17-18.

جمهوري متقدما بعيدا عما يعرفه العالم العربي من أنظمة المحاصرة و القبلية و المذهبية و العائلات،و عقب الموافقة على الدستور و القانون الانتخابي جرت الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2014 و الرئاسية في نوفمبر 2014،و أكملت التجربة التونسية مسارها الانتقالي نحو أفق الديمقراطية الكاملة.

و بانتخاب رئيس الجمهورية أفضت تونس مع مسلسل الانتخابات لتمر مع مرحلة تشكيل المؤسسات التشريعية و التنفيذية، فمرحلة الانتقال الديمقراطي إن لم تنته لكن مسلسل الانتخابات في حد ذاته هو تعبير عن قدرة المجتمع التونسي عن كيفية تدبير خلافاته الحادة في كثير من الأحيان عن طريق الحوار داخل المؤسسات،و هي التجربة الوحيدة التي تكللت بالنجاح في دول ما يعرف بالربيع العربي،و سيبني أول نظام جمهوري برلماني في المنطقة العربية،و هذا في حد ذاته تحد كبير لنخب التونسية للحفاظ على هذه التجربة في محيط مضطرب و أنظمة سياسية مغلقة و فوضى غير خلقة.¹

-عراقيل في وجه التوافق.

تميزت تونس بأجواء من التشكيك و انعدام الثقة يتحول الشك إلى سلوك داخل الطبقة السياسية ذلك ما شكل خطرا على مسار الحكم التوافقي حيث ميز التحريف و التشكيك للموظفين من قبل الطبقة السياسية هذا ما أدى إلى حالة عدم الاستقرار،و هو ما دفع بالشعب لاسيما الشباب للعزوف على السياسة و صناعتها كذلك ساد جزء من عدم التوافق بين الفرقاء السياسيين، إذ دخلت النهضة الحوار و هي تواجه هاجس التخوف من أن تتحول المعارضة من قوة احتجاج إلى قوة انقلاب على الشرعية الانتخابية القائمة،و دخل خصوم ترويك الحوار تحت هاجس أن تطول الفترة الانتقالية و تستولي النهضة على مقاليد الدولة،و تؤسلم المجتمع على حد تعبيرهم.

¹-الدرس التونسي،مائدة مستديرة رقم 1، تم الاطلاع على الموقع يوم 2016/04/25، الساعة 23:23 ،

-العصبية الحزبية.

إذ تحول الانتماء الحزبي إلى دوعما منغلقة تؤسس الذات عبر تفويض الآخر حيث شهد المشهد السياسي في تونس زمن الانتقال حالة من الاستقطاب الثنائي بين أنصار "ترويكاً" و معارضيهما قد بلغ في الفترة الأخيرة إذ اقسام الشعب إلى فئتين الأولى مناصرة لإتلاف العالم مطلقاً، و فئة تدعو إلى تفويض ما أنتجته انتخابات 23 أكتوبر 2011 من المؤسسات السياسية الحكومية و الرئاسة، فبهذا الانتقال من الشرعية الانتخابية إلى الشرعية التوافقية أمراً صعباً، فالتحول من التخریب إلى البناء المشترك أمر لم تتعود عليه الطبقة السياسية و التعصب الحزبي انعكس على تفاعلات الحوار الوطني حتى أن كل حزب اصطف خلف مرشح يراه ضامناً لمصلحته هو آلياً في الفترة الانتقالية لتبادل الأطراف السياسية الاتهامات لتعطيل الحوار الوطني، كما بلغ الأمر بحزب نداء تونس و الحزب الجمهوري ضد الاستقطاب من الحوار كما تبين أن نتيجة السباق على الرئاسة ستؤول إلى اختيار غير الشخصية التي يريد.¹

ثانياً: انسحاب حزب النهضة.

بعد أزمة سياسية التي استمرت خمسة أشهر كاملة التي كان من أبرز مظاهرها تعطل نشاط المجلس الوطني التأسيسي المكلف بصياغة الدستور، و افتقار عمل الحكومة القائمة التي كانت تقودها حركة النهضة على ما يعرف تصريف الأعمال، إذ أعلن في تونس يوم 9 جانفي 2014 عن استقالة الحكومة و بتالي خروج حركة النهضة من حكم تونس الذي جاؤوا إليه بعد فوزهم في الانتخابات 23 أكتوبر 2011 بطريقة سلمية، و هي من خصوصيات النموذج التونسي المستمدة من التراث الثقافي السياسي الذي قام على أساس مبدأ التحييد الإيجابي "للمؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية".

فخروج النهضة من بعد سنتين من الحكم تم الترويج له إعلامياً و سياسياً بعد الحصول على توافقات داخل الطبقة السياسية سواء الإسلاميين أو المعارضة، و ذلك برعاية أربع منظمات وطنية

¹ - الثورات العربية بين مصاعب الواقع و مخاطر المتوقع، مجلة الشؤون العربية، العدد (46)، 2011، ص 26.

من أبرزها الاتحاد العام لشغل الذي لعب و لازال دور مهم في التاريخ السياسي التونسي، و في المقابل تم الحرص على إخفاء الدور الخارجي في الضغط على النهضة لمغادرة سدة الحكم، و هو ضغط على جبهتين السياسي و الاقتصادي برغم من أن النهضة أبدت إصرارا واضحا على تلازم المسار، ثم عادت لتقبل باستقالة الحكومة أولا قبل تحديد موعد للانتخابات و قبل انتهاء من المصادقة على الدستور بعد أن مارس الرباعي الواعي للحوار ضغط وصل درجة التهديد، و الذي فرض سابقا و بدعم أوروبي "ترشيح مهدي جمعة" للرئاسة الحكومة ما أدى بموقف الإسلاميين إلى موقف ضعيف و أن الجماعة تبحث عن مخرج آمن من السلطة.

و خصوصا إدراك حركة النهضة أن استمرارها في السلطة يعني خسارة مضاعفة على رصيدها الشعبي و رأسمالها الرمزي، و قد تدفع إلى القوة للمغادرة خاصة و أن الأوضاع الاقتصادية تسير نحو الانهيار بعد أن أخذت الاحتجاجات الاجتماعية شكلا تصاعديا ينذر بثورة ثانية، و إن كان الخطاب الرسمي للحكومة الإسلامية حاول الترويج لهذا الخروج على أنه تنازل من أجل المصلحة الوطنية في حين رأت فيه المعارضة انتصارا لها، و أنها نجحت في إقصاء خصمها السياسي و الايديولوجي من الحكم و بأخف الأضرار.¹

إذ انسحبت حركة النهضة في تونس بطريقة وصفت بالسلمية بتخليهم عن الشرعية التي منحها لهم الصندوق هذه السلمية لها ما يبررها لاسيما ما تعلق بانسداد الطريق أمام حركة النهضة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي و الأمني، إذ تتبرأ حركة النهضة من المجموعات السلفية في تونس بعد الاعتداءات التي نفذتها هذه الجماعات على السفارة الأمريكية و اعتبارهم إرهابيين يجب التخلص منهم لم ينجح في إبرازها بمظهر الحركة الإسلامية المعتدلة على الأول بالنسبة إلى ممثلي المعارضة الذي اتهموها بالنفاق من أجل تلميع صورتها.

إذ أن حركة النهضة انتهجت الحل الأنسب داخليا و خارجيا و الظهور بمظهر الحزب المسالم، و إثر اغتيال النائب "محمد البراهمي" و خروج الشعب التونسي لتظاهر و منع الحكومة من مواصلة قيادة البلاد أعلنت حركة النهضة عن انصياعها و استعدادها لتنفيذ كل ما تم الاتفاق حوله

¹ -منذر البضيافي، النهضة و الخروج من حكم تونس العوامل و السيناريوهات المحتملة، معهد الدراسات العربية، 2014، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/5/1، الساعة: 23:45، www.studies.alarabiya.net.

في الحوار الوطني بما في ذلك التنازل عن بعض البنود في الدستور التي قاتلت من أجله لمدة سنتين لصياغته، لكن النهضة انسحبت لأن مصلحتها تقتضي أولاً الانسحاب لأسباب مختلفة: الأول لوجستيكي فمعركتها مع أحزاب المعارضة و ممثلي المجتمع المدني و جانب كبير من الشعب التونسي قناعتهم بأنه حزب غير ديمقراطي، أما السبب الثاني فهو الانسحاب و يمثل عمق الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد و بلوغها مرحلة خطيرة و عجز الحكومة الترويكا عن مواجهتها، أما السبب الثالث هو التحضير لانتخابات المقبلة التي بدأ الإعداد لها بتشكيل هيئة انتخابات في الحركة الإسلامية خسرت جزءا كبيرا من الناخبين الذين عادوا في أحزاب أخرى أكثر واقعية من حماني الدين الإسلامي.¹

المطلب الثالث: الدعم الأجنبي لثورة التونسية.

أولاً: الدعم الأوروبي لتونس.

تم الإعلان عن تقديم الإتحاد الأوروبي لدعمه لتونس ماليا و هذا ما أكدته كاترين أشتون ممثلة الاتحاد الأوروبي في 14 أبريل 2012 بمساعدة تقدر بـ 258 مليون يورو بحلول سنة 2013 حيث تم صرف 17 مليون فوراً إضافة إلى الدعم المتزايد للبنك الأوروبي للاستثمار بحيث ازدادت نسبة المساعدات لتونس بشكل ملحوظ، و في سياق متصل وعد المفوض المسئول عن سياسة الجوار الأوروبية و التوسيع ستيفن فول في 31 مارس عن مضاعفة المساعدات المالية التي تقدمها المفوضية الأوروبية، و خاصة تلك المخصصة لتعزيز المجتمع المدني و تشجيع التنمية في المناطق المهشمة و تطوير القروض الصغرى، و ينبغي أن المنح تونس تضع شريك متميز إلى مجرد أن تدخل دولة القانون حيز التنفيذ، إذ يكون القطاع ديمقراطياً و يحترم حقوق الإنسان مما يسمح بجلب المستثمرين الأوروبيين و يساعد الإدارة التونسية بشكل يزيد من تنافسها و ايجابياتها تونس الاقتصادية، و يسرع اتفاقيات التبادل الحر.²

¹ -خوله العشي، تونس حليفا النهضة نادمان بعد حل الترويكا لكنها فخوران بالمنجزات، تم الاطلاع على الموقع يوم 25/04/2015، الساعة 14:45، <http://www.alhayat.com/articles/669139>.

² -باتريس البيو و آخرون، تونس بعد 14 جانفي و اقتصادها و السياسي و الاجتماعي "رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية"، ط1، الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق، 2011، ص16.

و قد اعتبرت تونس شريك استراتيجي لإتحاد الأوروبي في الحدود الجنوبية المباشرة بسبب التطور الاجتماعي و السياسي في تونس منذ 2011، فهو حالة استثنائية مشجعة في شمال إفريقيا و العالم العربي، إذ استطاع هذا البلد أن يقيس على دستور جديد و انتخابات برلمانية و رئاسية حرة و نزيهة كما حدث في عام 2014م، و كذلك تشكيل حكومة شرعية في 5 فبراير 2015 لاقتصاد التونسي أرضية صناعية و توجه نحو تصدير منتجاته إلى الخارج، و كذلك بنية تحتية و توزيع ديمغرافي بقدرة تحقيق النمو و توفير فرص العمل.

من جملة هذه الإمكانيات الهيكلية المتبادلة لأطراف الفاعلة في البلد و التي ترغب في الإصلاحات الشاملة و تطلب بهذا الشأن الدعم من الاتحاد الأوروبي، إذ توفر تونس من منظور الخبراء الأوروبيين مادة توضيحية عن كيفية دعم سياسة الشراكة و تحصل تونس أيضا على مكانة نموذجية في منطقة، لأن الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبي تقدم الدعم لتونس من أجل تحقيق الديمقراطية و بناء دولة القانون و اقتصاد السوق الاجتماعي بشكل كبير و مرن بالأساليب الصحيحة و لكن مراكز الثقل هذه لا تزال من الممكن ترجمتها بشكل أفضل.

كما بدأت تونس التعامل مع سياسة الاتحاد الأوروبي عبر تحقيق الديمقراطية مقابل الحصول على المزيد من الدعم، و أولى الدعم يتمثل في الدعم التقني للبرلمان المنتخب الجديد لسلطات الدستورية الأخرى و الأحزاب السياسية في مجال القضاء و حقوق الإنسان ينبغي تطبيق مقاييس الدستور الجديدة و تحويلها إلى قوانين فاعلة بالمحمل يجب على سياسة الجوار الأوروبية أن تعتمد أكثر على إثراء مؤسسات المجتمع المدني و الاستفادة من خبرتهم.¹

ثانيا: دعم صندوق النقد الدولي.

قام صندوق النقد الدولي على عقد اتفاق على مستوى الخبراء في تونس حول إبرام اتفاق مدته أربع سنوات بقيمة 2,8 مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق، و ذلك دعما لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي وضعته الحكومة التونسية، و هذا الاتفاق يدعم رؤية السلطات الاقتصادية و أولويات الإصلاح الموضحة في الخطة الخماسية القادمة للتنمية، إذ يقر برنامج

¹ - Bertelsmann stifung , Tunisia transformation cooperating with the neiyhbours

Europe , north African and the o c c, strategy paper 2015, www.bertelsmann stifung.dz.

الحكومة الاقتصادي بأهمية تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في تونس لتخفيض مواطن الضعف، و دفع عجلة النمو و دعم توفير فرص العمل على نحو قابل لاستمرار المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، و تحديث المؤسسات العامة و دعم نشاط القطاع الخاص، و تقرير استقرار القطاع المالي و رفع كفاءته من أجل تحقيق معدل أعلى من النمو الاحتوائي و إحداث تغيير ملموس في وضع البطالة لاسيما بين الشباب.¹

و قد اعتبر وزير المالية التونسي سليم شاكر أن هذا القرض الممنوح سيمول برنامجا و ضعته الحكومة نافيا أن يكون الصندوق قد فرض إصلاحات مستقبلية لتونس، كما أوضح الوزير أن الهدف الأساسي لبرنامج الذي تم الاتفاق بشأنه مع الصندوق يرمي أساسا إلى دفع النمو و الارتقاء من معدل 1,5 بالمائة خلال السنوات الخمس الماضية 2011-2015 إلى معدل 4 بالمائة خلال الفترة 2008-2016، و هو ما سيمكن من خلق مواطن شغل إضافية خاصة بالنسبة لشباب.

أما الهدف الثاني فيتمثل حسب وزير في التقليل من الفوارق بين الجهات تكريسا لأحد بنود الدستور المتعلق بالتمييز الإيجابي للجهات الداخلية و المحرومة في حين يتعلق الهدف الثالث يتعلق بتحسين مستوى عيش التونسيين من خلال المحافظة على استقرار الأسعار بفضل سياسة نقدية ناجحة، و أيضا عن طريق سياسات اقتصادية و اجتماعية مبنية على منوال تنمية جديد، كما أن هذا البرنامج يقوم على أربع ركائز أساسية أولها الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من ذلك التحكم في بنية التضخم و المحافظة على نسبة عجز الميزانية في مستويات معقولة و التحكم في المديونية.

كما يعتمد البرنامج على اعتماد إصلاحات هيكلية في مستوى الإدارات العمومية في مختلف القطاعات فيها يهم المحور الثالث الذي يتعلق بالنظام المالي، إذ قامت تونس إلى حد الآن برأس ملة البنوك العمومية و القانون الأساسي للبنك و التي يقوم على أساسها تحديد نسبة الفائدة المعتمدة، كما أن هذه الهيكلية الجديدة ترمي إلى إعطاء أكثر تسهيلات للنظام المالي في مستوى المعلومة و الضمانات و القوانين كما يمكنه من مساعدة القطاع الخاص، و دفع الاستثمار و بالتالي تحقيق الأهداف المرسومة.

¹ -صندوق النقد الدولي، الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس حول إبرام اتفاق سلاطة أربعة أعوام بقيمة 2,8 مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق المحدد، بيان صحفي رقم (168)، 2015، ص 1.

أما فيما يتعلق بالركيزة الرابعة فتتمثل في تحسين مناخ الأعمال بحيث أن الاستثمار أصبح اليوم ضعيفا و في بعض الأحيان غير موجود لعدم وضوح الرؤية خاصة و أن حالة الانتظار التي تملأ أواسط الأعمال في البلاد و قد أعطى الاتفاق مع الصندوق تونس إمكانية كبيرة لحصولها على الشركاء و المانحين الدوليين سواء كانوا من البنك العالمي أو من البنك الإفريقي للتنمية أو في إطار التعاون الثنائي كضمان الذي تحصلت عليه تونس من الإدارة الأمريكية.

كما أن هذه المساعد تمكن تونس من الاستفادة من مساعدة فنية مجانية من قبل خبراء دوليين بما يمكن الخبراء التونسيين و الإطارات من متراكمات مجال كبير من المهارات، و فيما يتعلق بالتقليص من كتلة الأجور التي تمثل نسبة 14 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الأمر يتطلب تحضير الإدارة التونسية و تحسين الخدمات التي تقدمها و إضفاء مزيد من النجاعة عليها، بحيث أن الأمر يتعلق باعتماد التكنولوجيات الحديثة و العمل على تحقيق اللامركزية الإدارات العمومية فضلا عن تحقيق النجاعة في المؤسسات العمومية التي تعاني عجزا حتى تكون قادرة على تغطية مصاريفها دون الحاجة إلى دعم الدولة.¹

المبحث الثاني: انعكاسات التحول الديمقراطي على عملية التنمية السياسية في تونس.

المطلب الأول: الإصلاحات التي جاء بها الدستور الجديد.

أولا: الإصلاحات السياسية.

1) الانتخابات: أقر المجلس التأسيسي في تونس إجراء انتخابات تشريعية في 26 أكتوبر 2014 و تلتها الرئاسة في 23 نوفمبر 2014، و هي بمثابة ثاني انتخابات ديمقراطية و حرة، و هو ما أقرت به معظم الهيئات الدولية بعد تجربة 2011، و التي أدت إلى تشكيل المجلس الوطني التأسيسي و قد ترشح لهذا الاستحقاق 1327 قائمة تمثل 121 حزبا و ائتلافا يتوزع أعضاؤها على 33 دائرة انتخابية 27 داخل تونس و 6 خارج تونس، إذ أفرزت هذه الانتخابات أحزابا صادرة عن سياق الثورة التونسية و ما اتسمت به من قطيعة عن النظام السابق.

¹ -صندوق النقد الدولي، إصلاحات مسقط على تونس وزير المالية يوضح، الصباح، تم الاطلاع على الموقع

يوم: 09/04/2016 ، الساعة: 18:56 ، www.assabahnews.tn .

إذ جاءت انتخابات 2014 في سياق يتسم بروح المصالحة الوطنية و بعدم إقرار قانون العزل السياسي، و هو ما أدى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي الذي أصبح يقوم على كتلتين أساسيتين: -الكتلة المحافظة تمثلها حركة النهضة.

-أما الثانية تأسست سنة 2012 ويمثلها حزب نداء تونس.

و في إطار هذا التوازن حصل حزب نداء تونس على 85 مقعد مقابل 69 مقعد لحركة النهضة التي كانت تحصلت على 89 مقعد في الانتخابات 2011¹، و بهذا أعلنت الهيئة المستقلة

كما أكد السيد: محمد امين بوسباط: كذلك على ان الانتخابات الأخيرة التي جرت في تونس كانت من نصيب حزب نداء تونس ،اما حزب حركة النهضة لم يرشح للانتخابات بل اكتفى فقط بدعم حزب نداء تونس لاستقرار البلاد ،لان فترة الترويكاً حدثت فيها تجاذبات وصراعات.²

للبلاد عن فوز الباجي قائد السبسي في الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 بنسبة 55،68 متفوقا عن منافسه المنصف المرزوقي.³

(2) دستور الجديد.

بعد الثورة وضع التونسيين دستور جديد يؤسس للجمهورية الثانية، و هو ما جعل تونس تحتل موقعا متميزا على الساحة الدولية و قد تم التوقيع على الدستور الجديد في 27 جانفي 2014م⁴، و يعتبر هذا الدستور من أهم إنجازات الثورة التونسية، إذ عرف الدستور طيلة مراحل صياغته مجموعة من الحوارات و النقاشات التي ضمت مختلف مكونات المجتمع التونسي و التي اتحدت في المجلس

¹ -عبد الوهاب بن حفيظ، محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية، المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات، 2014، ص1

² مقابلة مع السكرتير الاول في سفارة تونس، مرجع سابق.

³ -سكاي نيوز، تونس استمرار الاحتجاجات على نتائج الانتخابات، تم الاطلاع على الموقع

يوم 07/04/2016، الساعة 19:30، <http://www.skynewsarabia.com>.

⁴ -صلاح الدين الجورشي، دستور تونس الجديد خطوة في اتجاه القطع من الاستبداد، تم الاطلاع على الموقع

يوم: 08/05/2016 الساعة 20:12، <http://www.swissinfo.ch/ARA>.

التأسيسي و خارجه متجاوزين مختلف الخلافات،و ذلك عبر إقرار منهج التوافق لا المغالبة بإصدار دستور يضم جميع التونسيين دون استثناء.¹

جاء الدستور الجديد شاملا لكل القضايا التي تهم المجتمع التونسي لاسيما القضايا المتعلقة بالعلاقة بين الدين و الدولة،و ضمان الحريات و الحقوق الأساسية مثل حرية المعتقد التي أثارت جدلا واسعا داخل المجلس التأسيسي و خارجه،إلى جانب الصراع الذي حدث بين كبار القضاة و المشرعين حول الآليات الكفيلة بضمان استقلالية القضاء،كما تم التطرق لموضوع الحق في الحياة الذي يلغي عقوبة الإعدام.²

ومن بين ما جاء في الدستور التالي في الباب الاول حول المبادئ العامة الفصل الاول: "تونس، دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة".³

كما تم التعرض في الدستور الجديد إلى ضرورة تحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية الوظيفية،بإضافة إلى التأكيد على ما سمي بالأمن الجمهوري لإخراجه من سياسة التوظيف الحزبي خصوصا و أن الأجهزة الأمنية سبق و تضررت من هذه المسألة،⁴ وكما نصت الفصل الثاني من الدستور على ان "تونس دولة مدنية، تقوم تقوم على المواطنة، و ارادة الشعب، وعلوية القانون" الباب الاول⁵، كما أثرت مسألة الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية لمجموعة من الشروط لاسيما لحاملين الجنسية الأجنبية شرط تعهدهم بالتخلي عن الجنسية الأخرى.

¹ -رضا السعيد، حقوق الإنسان في الدستور التونسي الجديد الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية نموذج،،تم الاطلاع على الموقع يوم: 05/05 / 2016، الساعة: 07:07، <http://www.assabah.com/ARTICL/85>، 07

² صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق.

³ دستور تونس 27 جانفي 2014، تم الاطلاع على الموقع التالي يوم: 15/05/2016، الساعة: 00:00،

<http://www.legislation-securite.tn/ar/node/33503>

⁴ صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق.

⁵ دستور تونس، 27 جانفي 2014، مرجع سابق.

لقد وفرت صياغة الدستور فرصة تاريخية لتونسيين لتعبير عن طموحاتهم و مواجهة معظم الإشكالات،و التي وقف النظام السابق في سبيل تحقيقها،و هو ما فتح لجميع المنظمات و الأحزاب و مؤسسات مجتمع المدني على وضع الصياغة النهائية لدستور.¹

يقوم الجدل الدستوري التأسيسي على فكرة أساسية يبدو أنها تعكس إلى حد كبير التجربة و الخصوصية التونسية في التحول الديمقراطي،و هو ما يظهر في تونس أن التحول ارتبط باجتهاد سواء مباشر أو غير مباشر باجتهاد دستوري يؤسس لفكرة مركزية تتعلق بالحرص المستمر على أن يكون التحول أو الانتقال و حتى الثورة تحظى بالشرعية الدستورية.

و تعد التجربة التونسية الحديثة و المعاصرة كشف لشكل سياسي يتميز بالتأصيل،إذ أن كل عملية تحول أو تغيير تكشف عن المرجعية الدستورية،و هو ما ميز تونس منذ القرن التاسع عشر و بداية تشكل معالم الدولة التونسية و هو ما يشبه تراثا يقوم على محاولة التأسيس لوثيقة دستورية.²

(3)ديمقراطية الواجهة.

يؤشر هذا العنصر عن التحدي الكبير الذي كانت تعاني منه تونس على اعتبارها منطلق الاحتجاج الذي ساد تونس،و الذي كان هدفه كسر قيود التسلط بناء الصرح المؤسساتي و توطين و ترسيخ الفعل الديكتاتوري في البلاد لاسيما بعد مقتل "محمد البوعزيزي" في 2011.³

(4)فتح مجال التعددية الحزبية.

عقب الثورة التونسية وصل مجموع الأحزاب التونسية عتبة 100 حزب،و ذلك طبقا لإحصائيات وزارة الداخلية التي رفضت إعطاء التراخيص لـ 145 حزب لمخالفتها قانون شروط تنظيم الأحزاب،كما شهدت الأحزاب في تونس إقبال كبير من قبل الشباب لانخراط بعد ثورة 14 جانفي 2011⁴،إذ تنافست هذه الأحزاب خلال انتخابات 23أكتوبر 2011 على 217مقعدا في

¹ صلاح الجرشي،مرجع سابق.

² -جلا الورغي،تونس قراءة في التجربة الدستورية،مركز الجزيرة لدراسات،2014،ص3.

³ -عمراني كربول،مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل الحراك الراهن،مجلة المفكر،العدد 11،ص 246.

⁴ -أحمد القدوة،إقبال على دخول المنظمات السياسية و عزوف عن الانتخابات ، تم تصفح الموقع يوم 06

المجلس حيث ساهمت الانتخابات في إنتاج الخريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها و مواقفها من كيفية الإدارة المرحلة الانتقالية.

و قد انتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت إلى انضمام ضمن جهات سياسية منها ما هو مؤيد للشرعية الانتخابية التي أنتجها الصندوق الاقتراح في 23 أكتوبر 2011، و منها ما هو معارض لها و يمكن أن نميز بين أربع جهات هي: جهة ترويكال الجهة الليبرالية الجهة اليسارية جهة الانقذاد،¹ و لكن عرفت هذه الأحزاب تراجعاً خاصة "ترويكال" بسبب ما تفكك داخلي خاصة حزب المؤتمر و حزب التكتل، و ذلك بسبب تردها في الإصلاح و مكافحة الفساد و فشلها في مواجهة التهديدات الإرهابية، و بهذا صعدت أحزاب جديدة في صدارتها حركة نداء تونس التي استقطبت عدد مهما من الدساتير الذين همشتهم الثورة، و صعود الجبهة الشعبية التي استغلت واقع التدهور الاقتصادي و الاجتماعي و الانفلات الأمني، و ذلك ما أدى لزيادة أنصارها و تقوم بحشد الشارع ضد ترويكال و اقتراح انتقال الأحزاب التونسية المعارضة من قوة الاقتراح داخل المجلس التأسيسي خارجه إلى قوة احتجاج و طاقة تغيير هذا المشهد التعددي لأحزاب السياسية في تونس، إنما هو دليل على تحقيق بعض مطالب النخبة السياسية و برز تقدم على مستوى التنمية السياسية.

و قد اعتبر رئيس معهد السياسة أحمد إدريس تصاعد عدد الأحزاب في تونس بعد الثورة ووصولها إلى أكثر من 160 في ظرف شهور معدودة ظاهرة إيجابية.²

(5): توسيع تعريف المواطنة.

كانت مفاهيم المواطنة في تونس قبل الثورة تستند إلى الولاء، و كان الدافع وراءها في معظم الحالات الخوف من تداعيات من قبل نظام الحكم السائد، فخلال الأشهر الفترة الانتقالية أظهر التونسيين حماسة الحريات التي اكتشفوها حديثاً، فقد أثبتت انتخابات المجلس التأسيسي بوضوح عن

¹ -أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 2 _ 6

² -متغيرات الخريطة الحزبية في تونس و أثرها على المشهد السياسي، تم الاطلاع على الموقع يوم 2016/5/5، الساعة: 16:34، <http://www.aljazeera.net>.

قناعة المواطنين التونسيين بترسيخ ثقافة الديمقراطية جديدة، و أكدوا على ضرورة التزامهم بواجباتهم التي هي على نفس مستوى أهمية الممارسة الاختيار، و الذي يعد أحد ركائز الممارسة الديمقراطية.¹

ثانيا: الإصلاحات العسكرية.

من المؤشرات الإيجابية التي أشارت للإصلاح وزارة الداخلية أولوية الحكومات الانتقالية عن المؤسسة العسكرية، إذ في ماي 2011م اتصلت وزارة الداخلية بمركز جنيف لرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة للقيام بدراسة أولية حول اتصال الوزارة بالشعب، إذ تقدم مجلة " LE COMINICATION" الصادرة في ديسمبر 2011 عددا من الأولويات الموجهة لاستعادة الثقة بين المواطنين و القوات المسلحة و إصدار خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن هي الورقة البيضاء حول الأمن الديمقراطي في تونس و أصدر الرئيس المؤقت " فؤاد المبرغ " و محمد الأزهر الحكومي الوزير المعتمد لدى وزارة الداخلية المسئول عن إجراء الإصلاحات.

إذ تم تعيين في جويلية 2011 لقيادة جمود الإصلاح و الذي كلف به الحبيب الصيد بصياغة تتضمن اقتراحات لإصلاحات تلبي بالتحديد احتياجات تونس و قد دعا الحكومي جزاء من الوزارة فيفرنسا إسبانيا سويسرا للمشاركة في صياغة الاقتراح و قد قدمت الورقة البيضاء للمراجعة في ندوة سبتمبر 2011، و تتضمن الوثيقة النهائية تعقبا تم عليها وفق لما جاء في الورقة البيضاء فإنه يمكن تلخيص الإصلاح المقترح لقطاع الأمن التونسي على أنه انتقال من نظام شرطي إلى خدمة الشرطة يمكنها الاستجابة على الفور لمواجهة القضايا الرئيسية لإصلاح وزارة الداخلية و يعالج العديد من القضايا الرئيسية لإصلاح وزارة الداخلية.

يعالج فقدان الشفافية الوزارة من حيث هيكلها الأمني المعقد و الأطراف الفاعلة فيها من خلال إعادة تنظيم الخدمات الأمنية الثلاث أجهزة "الحرس الوطني الشرطة الوطنية الحماية المدنية"، و دمج الشرطة الوطنية المدنية و النظامية، كما يتناول التقرير التجنيد و التدريب و القضايا

¹ -علي صالح المولى، المشهد الحزبي بعد 14 كانون الثاني "تأملات سياقية في الحرية و الاستبداد"، مجلة العربية للعلوم السياسية، تونس، (دس ن)، ص 180

الهامة التي تتعلق في مجملها بالأمن و إصلاحه فهي تعتبر ورقة البيضاء حاليا خارطة طريق وحيدة لإصلاح الأمن التونسي.¹

ثالثا: على مستوى مكافحة الإرهاب.

قامت تونس من خلال الرباعي للحوار الوطني يوم 24 أبريل 2016 من خلال افتتاح أشغال الدورة السادسة لاجتماع وزراء داخلية دول إتحاد المغرب العربي، أن تونس تواجه كغيرها من بلدان المنطقة العربية عامة و المغاربية خاصة، ظواهر أمنية غير مسبقة تهدد أمنها القومي و تستهدف استقرارها السياسي و المؤسساتي و مكاسبها الاقتصادية و الثقافية... الخ، لذلك دعا الرباعي إلى تحديد موعد لعقد مؤتمر وطني لمناهضة الإرهاب لا يتجاوز بدايته السنة المقبلة وفقا لتغيير رئيس الرابطة التونسية لدفاع عن حقوق الإنسان "عدا اليساريين"، كما أكد الممثل التونسي "الهادي مجدوب" عن وضع إستراتيجية مغاربية موحدة لمواجهة ظاهرة التطرف الديني و الفكر التكفيري، لاسيما سبب انتشارها في بلدان المغرب العربي، كما أن هذه الدورة خصصت لدراسة و مناقشة الوضع الأمني لدول المغاربية و جوارها الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الناجمة عن الإرهاب و الاتجار بالأسلحة و المخدرات و الجريمة المنظمة و الإلكترونيات غير الشرعية و المؤثرات العقلية.

رابعا: مستوى المجتمع المدني.

على مستوى إنشاء الجمعيات و التنظيمات حيث أنشئت 2000 جمعية عقب الثورة طبقا لإحصائيات 2012، و هذه الظاهرة مست تونس كاملة فبعض المناطق عرفت نمو العمل هذه المنظمات أكثر من أخرى، و أخرى نشطت المنظمات الحزبية الخيرية خاصة في الأرياف و المحرومين من المدن الكبيرة، و في نفس الوقت حلت أكبر المنظمات الموجودة قبل 14 جانفي و

¹ - كوبراين هانلون، إصلاح القطاع الأمني في تونس عام بعد الثورة الياسمين، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم (4)، 2012، 87، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/04، الساعة 23:56، WWW.USIP.ORG.

أحببت نقابات نظام الحكم السابق، إذ ارتى قادتها الموازة مع العدالة و اتخذت لجان احتياطية الثورة.¹

خامسا:دورة المرأة في المشاركة السياسية في تونس:لعبت المرأة في الثورة التونسية دورا كبيرا في التغيير و بالتالي تكون المرأة شاركت في الممارسة السياسية نحو الديمقراطية²،لقد نص القانون الانتخابي للمجلس التأسيسي على ضرورة اعتماد مبدأ المناصفة بين الجنسين للرجل و المرأة في القوائم الانتخابية،و لكن عدد قليل من الأحزاب عين سندا على رأس بعض القوائم،و هو ما أدى إلى انتخاب 49مرأة فقط من أصل 217نائبا في المجلس الوطني التأسيسي.³

كما ركز الوزير التونسي على ضرورة تحديد السبل الكفيلة بالتصدي لكل هذه الظواهر و غيرها من شأنه أن يزيد من تحصين الأمن القومي و مضمون المادتين 14-15 من معاهدة مراكش التي تتعهد بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم يمس بأمن و حرمة تراب أي دولة من دول المنطقة و استقرار نظامها السياسي.⁴

سابعا:حصول تونس على جائزة نوبل للسلام:

ونظرا لهذه الانجازات السياسية التي حققتها تونس تم منحها جائزة نوبل للسلام 2015م من قبل لجنة نوبل النرويجية للمنظمات الأربع التي قامت بالوساطة في الحوار الوطني في تونس "تقديرًا لمساهمتها الحاسمة في بناء ديمقراطية متعددة بعد الحراك الشعبي في تونس 2011م".

¹ Mohair matoui,-**la societe civile dans une tunisie en mutation** ,rapport negagant pas le programme des nation uties pour le development,p p 15_ 14

² -،منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، النشرة الخاصة ب intrac ،العدد(57)،2014،ص1.

³ -كفاح عباس،مرجع سابق،ص 87.

⁴ -منذر البضيافي،تونس الرباعي يدعو لعقد مؤتمر لمكافحة الإرهاب و مواجهة ظاهرة التطرف الديني، تم التطلع على الموقع يوم:2016/05/25،الساعة:09:34.، www.alarabiya.net/ara/north African Tunisia

وتشكلت الوساطة الرباعية من المنظمات الأربع : الاتحاد العام التونسي للشغل ، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية ، والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين ، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان .¹

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الوضع الأمني في تونس.

أولاً: اقتصادياً.

إن إسقاط النظام و السعي نحو بناء أنظمة ديمقراطية جديدة أفرز حالة من الارتباك و الهشاشة في بناء اقتصاد تونس التي عانت من أزمات حادة على اعتبار أن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية كانت هي الصورة البارزة في المشهد الاحتجاجي التونسي، و حسب التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي فإن الثورة في تونس كانت لها تداعيات ملحوظة على اقتصادها، فقد قدر تباطؤ الناتج المحلي في عام 2011 بـ 1 بالمائة كما حققت نمواً 5 بالمائة و 7، 3 بالمائة قبل الثورة في أوائل 2010، و قد طال هذا التأثير قطاعات التصنيع السياحية و الاستثمارية الأجنبية، كما تأثر معدل البطالة و التضخم بشكل سريع اتجاه السياحة التي تتم بنحو 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 40 بالمائة.²

منذ 2013 الاقتصاد التونسي يعيش حالة حرجية إذ تميزت السنة بالتضخم الذي شهد ارتفاعاً إذ وصل 1، 6 بالمائة³، كما عرف الميزان التجاري عجز طفيف بقيمة 5 مليار دينار تونسي أي ما يعادل 3، 6 مليار دولار في الفترة الممتدة من بداية عام 2013 إلى نهاية نوفمبر من نفس السنة، في مقابل 6، 6 مليار دولار من نفس الفترة عام 2012، و ذلك طبقاً لمعهد الإحصاء الحكومي.

ف.ب. ، منح جائزة "توبل للسلام " إلى وسطاء الحوار الوطني في تونس ، تم تصفح الموقع الإلكتروني <http://www.elwatannews.com/news/details/815568> يوم 15/05/2016 ، على الساعة 08:00

² -عمراني كربوسة ، مرجع سابق، ص 246.

³ -تونس تفرض حظر التجوال ليلاً في أنحاء البلاد، يوم 25/5/2015، تم التطلع على الموقع

يوم: 11/05/2016، الساعة 14:15، www.alarabiya.net/ara/north African/

كما اعتبر المحافظ السابق للبنك المركزي التونسي و الخبير الاقتصادي مصطفى نابلي أن السياسة النقدية المتبعة في تونس سلاح ذو حدين،و ذلك بالرغم من الدور الذي لعبه في تقليص معدلات التضخم بنسب ضئيلة إلا أنها تفرض ضغوطا مالية على الاقتصاد التونسي كالضغط على المؤسسات و صعوبة الحصول على تمويلات مصرفية.¹

أما على مستوى نسبة الديون فقد ارتفعت إلى حدود 52،7 بالمئة،و ذلك طبقا لإحصائيات وزارة المالية التونسية و حسب إحصائيات البنك المركزي التونسي،إذ ارتفع العجز التجاري في الميزانية التونسية،من 7،3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إلى 7،9 بالمئة خلال الشهور 11 الأولى من سنة 2015.²

و لم تختلف سنة 2016 عن 2015 التي تميزت بالضغوط على السيولة النقدية،و تدهور القدرة الشرائية بسبب التضخم المالي الناجم عن الاختلاف بين العرض و الطلب و عدم مواكبة الأجور و الزيادة فيها لنسق الزيادة في الأسعار،كما أن قانون المالية احتوى على نقاط سلبية،إذ يشير الخبراء إلى حجم الأجور الذي حددت ب16مليار دينار ما يمثل 70 بالمئة من النفقات العمومية في ميزانية تقدر ب29 مليار دينار.³

ثانيا: اجتماعيا.

إن أبرز التحديات الداخلية التي تواجهها تونس سقف التوقعات الشعبية الذي يعتبر عاليا جدا،إذ عقب الثورة ظهرت مطالب شعبية لدى مختلف القطاعات الاجتماعية الذين يرفعون تلك المطالب يعتقدون أن الحكومة تملك الحلول لجميع المشاكل و في أقرب الآجال⁴،كما استمرت

¹ - الاقتصاد التونسي بعد ثلاث سنوات من الثورة إلى أين ،وكالات أر تي، ،تم الاطلاع على الموقع

يوم: 2016/05/11، الساعة: 16:00، www.Arabic.rt.com

² - الاقتصاد التونسي في 2015 أسوأ من قبل الثورة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/5/7، الساعة: 08:23

، www.alhazeera.net .

³ -رياض بوعزة،تعافي الاقتصاد التونسي يصطدم برهانات صعبة، العدد(10153)،تم الاطلاع على الموقع يوم

2016/05/11 الساعة: 12.34، www.alarab.co.uk/id،

⁴ -كفاح عباس،مرجع سابق،ص101.

الاحتجاجات لمجموعة من الشباب في عدد من الأحياء العاصمة التونسية التي تحولت إلى تخريب و نهب لمؤسسات الدولة في شهر جانفي 2016.

و في سياق آخر اعتبر المحلل السياسي " عادل الشاوش " أن تزايد منسوب العنف و التخريب الذي رافق الاحتجاجات السلمية لمحليلين أصبح يهدد استقرار البلاد خاصة و أنه أضاف إلى تداعيات الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد على خلفية أزمة نداء تونس، و قد كان سبب هذه الاحتجاجات ارتفاع معدل البطالة في تونس 15,3 بالمائة سنة 2015 مقارنة ب 12 بالمائة سنة 2010 بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية إلى جانب ارتفاع أعداد خريجي الجامعات الذين يشكلون ثلثي العاطلين عن العمل في تونس¹، كما أكد مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في المغرب فيفري 2013 الذي أشار أن معدلات البطالة وصلت حد قياسي لاسيما بين فئة الشباب².

-الأمن المجتمعي: تونس لم تستطع تحقيق أمن مجتمعي و الذي يتمثل في:

-الأمن الفردي: نجد أن الحكومة التونسية فرضت حالة الطوارئ و وضعت عشرات المشبوهين تحت الإقامة الجبرية، كما أجريت العديد من المدامات و بدأت المتابعة لصفحات المتطرفة على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ أكد "حسن الزرقوني" مدير مؤسسة "سيغما كونساي" سبر آراء أن 78 بالمائة من التونسيين مستعدون اليوم لتخلي عن بعض الحريات مقابل الأمن³، و بعد مرور أربع سنوات على الثورة الشعب التونسي، فإن الحقوق الإنسان في تونس لا زالت تعرف انتهاكا تم حسب منظمات حقوق الإنسان، و لم يشهد الوضع أي تغيير ملموسا بل إن سنة 2015، قد عرفت ردة خطيرة و هجمة شرسة على الحريات تحديد الحريات الفردية منها، و ذلك في تنكر واضح لقيم المواطنة و المساواة التي أرسنها الثورة و مختلف المبادئ التي كرسها الدستور.

¹ -استمرار الاحتجاجات بسبب البطالة في تونس الشرطة أطلقت الغاز المسيل لدموع، تم الاطلاع على الموقع يوم: 12/ 05/ 2016، الساعة 17:23، www.alarabiya.net.

² -سياسة و اقتصاد هل يضحى التونسيون بجزء من حريتهم لأجل الأمن، تم الاطلاع على الموقع يوم 12/05/2016، الساعة 14:34، www.dw.com.

³ -المرجع نفسه.

على الرغم من سقوط نظام بن علي الذي منع حرية الإعلام إلا أن التغيرات بعد الثورة لم تكن لها تأثيراً إيجابياً على الإعلام حيث أن الصحافة في تونس لا تقاس إلا من خلال تعدد العناوين الرئيسية و عدد القوانين دون وجود حرية للممارسة، و لهذا فالوضعية الإعلامية في تونس سيئة حيث شهدت فترة حكم النهضة في تونس ارتفاع معدلات الاعتداءات على الصحفيين و قتلهم و حرق المؤسسات الإعلامية باتهامها بالتحيز السياسي و التدهور الأخلاقي.¹

فبعد الثورة انقلبت مفاهيم الإعلام المحلي في تونس و نجم عنها ثراء في الكم و تنوع واسع في المنابر، و هذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالفوضى و المحتوى المضر لسلام الاجتماعي.²

ثالثاً: الأوضاع الأمنية.

(1) الانفلات الأمني: كان لتداعيات الثورة في تونس تأثيراً سلبياً على الأمن و السلم في البلد نتيجة دخول المؤسسات العسكرية و الأمنية مرحلة انتقالية جديدة بعدما كانت الداعم الرئيسي لنظام القائم وجدت نفسها أمام ضرورة دعم المطالب الشعبية ضد النظام الحاكم، فما حدث في تونس من اغتيالات للمعارضين اليساريين في 6 فيفري 2013، و بعدها بشهور تم اغتيال النائب بالمجلس التأسيس و القيادي في الجبهة الشعبية و مؤسس التيار الشعبي القومي محمد البراهمي في 25 جويلية 2013 هذا من مؤشرات الانفلات الأمني الذي مرت به الثورة التونسية هذا عن تصاعد العمليات الإرهابية التي حدثت.³

(2) الإرهاب: مثلت سنة 2015 انقطاع مع الفترة الانتقالية، فقد سلم الحكم لبرلمان انتخب لمدة خمس سنوات و رئيس دولة و حكومة أوكلت إليها مهمة إنجاز الإصلاحات الكبرى في البلاد و استكمل بناء مؤسسات الدولة و انتقال من المؤقت إلى الدائم غير أن هذه السنة كانت حسب طبقاً لوزير التنمية التونسية "ياسى ابراهيم" على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و الأمني، فقد شهدت

¹ Faham boukagous ,guest blogger,tunisia media one year after the revolution,cpjorg /blog/2012/01

² -الإعلام التونسي بعد الثورة ثراء و تنوع و فوضى، مجلة المرصد التلفزيونية، تم الاطلاع على الموقع يوم 14 / 05/2016، الساعة 11:01، www.aljazeera.net

³ -أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 24.

فيها البلاد عمليات إرهابية استهدفت السياح و الأمنيين و العسكريين و لم يتجاوز خلالها نمو الاقتصاد 0,5 بالمئة و عرفت تونس خلال هذه الفترة تدهور السلم الاجتماعي.

أما في 29 جانفي 2016 شهدت تونس عدة عمليات إرهابية و استطاعت القوات التونسية من إيقافها¹، و تشير التقارير الرسمية و غير رسمية إلى نسبة الشبان التونسيين الذين يلتحقون بتنظيم الدولة الإسلامية هي الأعلى مقارنة بجنسيات أخرى حيث تقدر عددهم بحوالي خمسة آلاف مقاتل، و هو رقم هائل قياسا بعدد سكان البلاد الذي لا يتجاوز 11 مليونا و تقول وزارة الداخلية التونسية إنها منحت حوالي 15 ألف شاب تونسي من السفر إلى سوريا عبر تركيا من أجل الانضمام إلى "داعش" و سبقت التقارير أن مجموعة شباب انضمت إلى داعش عن طريق الهجرة السرية في ليبيا.²

(3) انتشار التطرف.

أضحت تونس تمثل أحد أهم مناطق التطرف و الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا، و ذلك في ظل استمرار تحصن كتيبة عقبة بن نافع و جماعات جهادية أخرى بمنطقة الشعابني، و في هذا الصدد شهدت تونس ثلاث عمليات إرهابية كبرى على مدار عام 2015، ففي 18 مارس 2015 شهدت تونس هجوما إرهابيا على متحف باردو ما أدى إلى مقتل 20 شخصا و إصابة 42 آخرين عقب احتجاز الإرهابيين لـ 20 سائح كرهائن بعد فشلهم في اقتحام مقر مجلس النواب الذي كان يناقش مشروع قانون مكافحة الإرهاب بحضور القيادات الأمنية و العسكرية.

كما أعقب ذلك و بالتحديد في 26 جويلية 2015 وقوع حادث سوسة الإرهابي الذي استهدف فندق على الساحل الشرقي، مما أدى إلى مقتل 37 فرد و إصابة 36 آخرين و في 24 نوفمبر 2015 وقع بالعاصمة تونس انفجار أسفر عن مقتل 12 من الحرس الرئاسي عقب استهداف حافلتهم بالمتفجرات و قد جاءت تونس في المرتبة الأولى فيما يتعلق بالدول المصدرة للمقاتلين الأجانب لتنظيم "داعش"، و طبقا لمؤشر الإرهاب العالمي "global terrorism" الصادر في نوفمبر 2015 فإن عدد

¹ - إيقاف مجموعة إرهابية في تونس، من موقع، تم الاطلاع على الموقع

يوم: 2016/05/14، الساعة: 19:00، www.skynews Arabia.com

² - فؤاد عربالي، لماذا يهاجم الشباب التونسي إلى داعش، تم الاطلاع على الموقع

يوم: 2016/05/14، الساعة: 16:23، www.jadahiyya.co.

المقاتلين التونسيين في صفوف تنظيم "داعش" بلغ حوالي 5000 مقاتل تونسي، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة المقاتلين من مؤيدي "داعش" و المتعاطفين مع التنظيمات المتطرفة بعد هيمنة حركة النهضة على السلطة في تونس.¹

(4) ظهور الثورة المضادة: يقصد بها ظهور مجموعة من القوى التي تسعى لتعطيل مسيرة التحول نحو الاجتماع الديمقراطي و الدولة الجمهورية العادلة و تحاول العودة الوطنية و استرجاع حقبة ما قبل الثورة على نحو آخر لأنها ترى في توجيه نحو الإصلاح تهديدا لمصلحتها و لذلك تجد في تغذية الأزمات و الهروب إلى الأمام و من أهم قوى الثورة المضادة هم أتباع النظام السابق الساعين لإرباك المسار الانتقالي، لاسيما مافيا الفساد الإداري المنتشرة في الوزارات الحيوية و هياكل و المؤسسات السياسية.

إلى جانب عدد من الأحزاب التي فشلت في الاستحقاق الانتخابي في 23 أكتوبر 2011 و لم يأتي الحوار الوطني لقيادة الرباعي في ديسمبر 2013 بالشخصية التي رشحتها لتولي منصب رئاسة الحكومة و بدت محكومة بالسلبية، إلى جانب تأييد الأزمة السياسية في تونس، كما كان للجهوية القبلية و الدينية و الإيديولوجية الساعية لتحويل معرفة البناء في المرحلة الانتقالية إلى معركة صراع هوياتي و تناحري داخلي ترفض أسباب التوافق و تهدد الوحدة الوطنية.²

المطلب الثالث: مستقبل التحول الديمقراطي في تونس.

تمر مسألة التحول الديمقراطي في تونس بمرحلة انتقالية صعبة نتيجة الأوضاع الاقتصادية، السياسية الاجتماعية التي ورثتها البلاد عن النظام السابق الذي تميز بالاستبداد و التسلط و العنف، و لكن هذا لا يعفي من ذهاب البلاد إلى مراحل متقدمة من التحول الديمقراطي أو العكس أي التراجع، و من جملة السيناريوهات حول مستقبل التحول السياسي في تونس ما يلي:

¹ -المركز الإقليمي، لماذا اندلعت الموجة الراهنة من الاحتجاجات الشعبية في تونس؟، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/14، الساعة 25:427501، www.ycssmideast.org/article/427501.

² أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 24.

السيناريو الأول: يرى العديد من المنظرين في الشؤون التونسية أن تونس ستشهد مرحلة انتقالية متعثرة تتميز بالعديد من المخاطر و التهديدات على غرار تنامي ظاهرة الإرهاب و تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، ما يجعل عملية التحول تعرف تراجعاً نتيجة تأزم الأوضاع الداخلية للبلاد لاسيما الأمنية و الاقتصادية الأمر الذي ينعكس على تحقيق التحول نحو الديمقراطية و بالتالي تحقيق تنمية سياسية كخطوة أولى عن نجاح العملية الانتقالية و هو ما لا يمكن في ظل الظروف الصعبة.¹

السيناريو الثاني: سيشهد المسرح السياسي في تونس تطوراً ملحوظ و ذلك عبر إدخال إصلاحات التعديلات و الإصلاحات في شتى المجالات الاقتصادية و السياسية و هو ما ترجمه وضع الدستور الذي جمع بين مختلف الأطياف السياسية و المجتمعية بإضافة إلى وضع خطط تستهدف الارتقاء بالوضع الاقتصادي لتخفيف نسبة البطالة بمعدلات تقديرية 6،7 بالمئة، أما على المستوى الأمني فقد عرفت تونس تقدماً ملحوظ في مكافحة الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة ،و هو ما يحسب على تونس مستقبلاً في استمرار نحو تحقيق المزيد من التطور الديمقراطي و تفعيل عملية التنمية السياسية و هو ما يجعل مستقبل العملية الديمقراطية في تونس يتجه نحو الأفضل.²

¹ إسحاق ولد مختار، مستقبل العرب.. ثلاث سيناريوهات لعام 2025، تم الاطلاع على الموقع يوم 2016/05/14، الساعة 01:13، www.aqala.e.com.

² إسحاق ولد المختار، مرجع سابق الذكر.

الاستنتاجات:

نستنتج مما سبق أن التحول الديمقراطي الذي تعيشه تونس عقب الحراك السياسي و المجتمعي منذ أواخر سنة 2010م، كشف أن البلاد دخلت عتبة التغيير الذي يصاحب أي عملية احتجاجية و ما تعيشه تونس من تحول اليوم هو في الحقيقة نتيجة مجموعة من التراكمات و الإرهاصات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي جعلت من المجتمع التونسي يثور ضد 23 سنة من الاستبداد، و التي توجت بداية بتشكيل المجلس الوطني التأسيسي الذي ضم مختلف الفئات المجتمعية و السياسية، و الذي كلف بمهمة صياغة الدستور، أما الخطوة الثانية فكانت التنظيم لأول انتخابات ديمقراطية في البلاد.

كما دخلت تونس مرحلة انتقالية جديدة كللت بالصادقة على أول دستور ديمقراطي في 27 جانفي 2014م، و قد عرفت هذه المرحلة مجموعة من المخاطر و التهديدات توجت باغتيالات السياسية و الهجمات الإرهابية....

نجد أن تونس في المرحلة الانتقالية كما وصفها البعض بمرحلة الأزمات نتيجة الأوضاع الصعبة التي دخلت فيها البلاد، و هذا لا ينفي أن تونس حققت تقدم ملحوظ على المستوى السياسي و كانت مثال على نجاح الثورة مقارنة بثروات الربيع العربي الأخرى و هو ما يحسب على تونس، و قد مثلت الإصلاحات السياسية و الأمنية خطوة مهمة نحو تحقيق التحول الديمقراطي الشامل لاسيما التنمية السياسية بالرغم من العراقيل التي واجهتها و تواجهها و ستواجهها مستقبلا....

قائمة المراجع

خاتمة

خاتمة:

التحول الديمقراطي عملية محددة في مجموعة من النظريات التي تحمل الشروط اللازمة لإجراءها، كما أنها تتطلب مجموعة من العوامل منها ما هو الداخلي والتي تتلخص في دور القيادة والنخب السياسية في عملية التحول، وانهيار شرعية النظم التسلطية، وكذا دور الثقافة السياسية، والمجتمع المدني، والعامل الاقتصادي، ومنها ما هو خارجي في النظام الدولي، ضغوط المؤسسات المالية والدولية، وكذا تأثير العرض العملي أو ظاهرة كرات الثلج إلى جانب آليات التحول وهي آلية التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، وكذا التحول من خلال الشعب، فالتحول الديمقراطي الناجح يمر بمجموعة من المراحل (مرحلة ما قبل التحول، مرحلة تدعيم الديمقراطية، مرحلة استقرار الديمقراطية.....

بينما التنمية السياسية فهي عملية تقوم على مجموعة من المقاربات، ومنها نظرية التحديث، نظرية التبعية، نظرية التنمية الاقتصادية، وكذا مدرسة الثقافة السياسية، كما تعد آليات الاتصال السياسي، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني من أهم المؤسسات الفاعلة في تحقيق التنمية السياسية، ومن بين الأزمات التي تصاحب غياب التنمية السياسية أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة تنظيم السلطة، أزمة التوزيع، أزمة الاندماج والتكامل، وكل هذه الأزمات تمثل عقبات وتحديات أمام قيام تنمية سياسية مستدامة.

كما ان التحول الديمقراطي له علاقة متبادلة بين التنمية السياسية حيث , أن التنمية السياسية لها شروط تقوم عليها من أجل إحداث تحول ديمقراطي، وهذه الأخيرة نتيجة للتحول الديمقراطي وذلك يكون عبر مجموعة من المراحل و المتطلبات التي يجب أن تتحقق لتحقيق تنمية سياسية وراء التحول الديمقراطي ومنها (ظهور الإصلاحيين، تغيير القيادة، قوة الحكومة على المعارضة وغيرها من الشروط).

التحول الديمقراطي الذي تعيشه تونس عقب الثورة الشعبية منذ أواخر سنة 2010م، كشف أن البلاد دخلت عتبة التغيير الذي يصاحب أي عملية احتجاجية و ما يحصل من تحول اليوم هو في الحقيقة نتيجة مجموعة من التراكمات و الإرهاصات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي جعلت من المجتمع التونسي يثور ضد 23 سنة من الاستبداد، و التي توجت بداية بتشكيل المجلس الوطني التأسيسي الذي ضم مختلف الفئات المجتمعية و السياسية ،و الذي كلف بمهمة صياغة الدستور، أما الخطوة الثانية فكانت التنظيم لأول انتخابات ديمقراطية في البلاد والتي أدت إلى حصول حزب النهضة الإسلامية الذي فاز بالأغلبية في الانتخابات ،حيث أوكلت له مهمة تسيير المرحلة الانتقالية للبلاد وبهذا دخلت النهضة

خاتمة

في ائتلافات مع أحزاب أخرى وشكلت الثلاثي "الترويكا" ، الذي قاد المشهد السياسي في تونس بعد الثورة .

لكن رغم التطلعات الشعبية التي كان التونسيون يضعونها في حزب النهضة، فهذا الأخير لم يستطع الوصول إلى مستوى طموحات الشعب ولم يستطع قيادة المرحلة الانتقالية للبلاد بنجاح، لان حركة النهضة الإسلامية لم يكن لها مشروع بناء دولة العدالة والقانون ، وبالتالي أدى كل هذا إلى ظهور الأزمة السياسية التي عطلت مسار التحول الديمقراطي في البلاد، وعثرت جميع مشاريع التنمية السياسية . وفي ظل التجاذبات السياسية والأمنية التي حدثت ، أقدمت سنة 2013 ، والتي تميزت بنوع من الانتعاش السياسي والذي كان وراءه الرباعي الراعي للحوار الوطني ونعني به (الاتحاد العام ، والرابطة للدفاع التونسي للشغل وعمادة المحامين ، و والاتحاد العام التونسي للإنسان)، من دعوة جميع التونسية عن حقوق الأطراف السياسيين من حزب النهضة والمعارضة إلى التوافق وبالرغم من العقبات التي وقفت أمام التوافق إلى إن النخب السياسية وصلت في الاخير إلى توافق مهد للمرحلة الانتقالية المقبلة من التحول الديمقراطي في تونس .

ومع إقبال سنة 2014 كانت تونس على مرحلة جديدة من مسارها السياسي حيث أجريت في تونس انتخابات تشريعية رئاسية ، حيث تنافست فيها عدة أحزاب سياسية ، مع انسحاب حزب النهضة المنافسة ، ورفضه المشاركة في الانتخابات ، بحجة الالتزام بمبدأ توافق الأطراف السياسية من اجل مصلحة البلاد ، وقد أفرزت نتائج الانتخابات المعلن عنها عن فوز حزب نداء تونس بأكبر المقاعد في المجلس التأسيسي ، والذي كان يترأسه "الباجي قائد السبسي" ، والذي أصبح رئيسا للبلاد بعد فوز حزبه في الانتخابات الرئاسية وأوكلت له مهمة تسيير البلاد .

ومع كل هذه التحولات أوكلت إلى المجلس التأسيسي مهمة صياغة الدستور للجمهورية التونسية الثانية والذي توج بالمصادقة عليه ، وأصبح معمولاً به في 27/01/2014 ، والذي كانت مناهم الخيارات السياسية التي جاء بها وهي اعتبار تونس دولة مدنية ، والتركيز على احترام حقوق الإنسان والعدالة . وبهذا اعتبرت سنة 2014 ، سنة النجاحات السياسية التي أحرزتها تونس ، وقد توجت بحصولها على جائزة نوبل للسلام ، بسبب النجاحات التي حققتها تونس على المستوى السياسي ، والتي أعطت لتونس نوعاً من الشرعية القانونية ، بوصفها دولة تقوم على دستور ينظمها ويكسبها شرعية الدولة .

خاتمة

كما كان للتدخل الأجنبي (الخارجي) دور في تفعيل عملية التحول الديمقراطي في تونس، حيث اسهم الاتحاد الاوربي وصندوق النقد الدولي في تقديم اعانات مقابل شروط لتدعيم التحول الديمقراطي في تونس.

وبهذا تكون تونس قد حققت جانبا بسيطا من جوانب الإصلاحات السياسية الروتينية والذي يضاف إلى كجزء بسيط للإصلاح السياسي المتعلق بمفهوم التحول الديمقراطي الذي يعد القاعدة الأساسية للتنمية السياسية ، لكن لو الممنا بالمفهوم الشامل للتنمية السياسية ،لوجدنا أنها تحيط بجميع الجوانب ناهيك عن الجوانب السياسية ،فالتنمية السياسية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ،وفي تونس فلم نلمس أي تطورات ولا تغيرات في هذه المجالات وخاصة بعد أن أصبحت تونس مهددة أمنيا فكل ما يحدث في هذا البلد من تطورات على الصعيد الأمني من تهديدات إرهابية وخاصة بعد ظهور المدّ "الداعشي" في البلاد ،أدى إلى انخراط فئات المجتمع وخاصة التي تعاني من التهميش الاجتماعي في ظل الظروف الاقتصادية المتردية التي تعاني منها البلاد،في صفوف الجماعات الإرهابية ،وهذا مما دفع إلى شل عملية التنمية السياسية وتعطيل مسار التحول الديمقراطي في تونس.

فاكتمال مفهوم التحول الديمقراطي ومفهوم التنمية السياسية لا يكون بتحقيق جانب واحد على حساب الجوانب الأخرى ،فالتحول الديمقراطي الناجح هو الذي يفضي إلى تنمية سياسية ناجحة ،وهذه التنمية السياسية لا تكون إلا إذا اكتملت كل الجوانب (السياسية،الاقتصادية ،الاجتماعية،.....)،وفي حالة تونس فهذا البلد لايمكن الحكم عليه انه قد حقق تنمية سياسية بحكم ما يتعارض له من تهديدات أمنية تشوش مسار التحول الديمقراطي فيه ،وبالتالي فالديمقراطية الناشئة في تونس تتطلب كثيرا من الجهد المادي والمعنوي الضخم الذي ستسير عليه تونس لمحاولة تجاوز العقبات التي ستواجهها في مسارها نحو التحول الديمقراطي الديمقراطي في الحاضر والمستقبل.....

الملاحق

International Monetary Fund

Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/574

للنشر الفوري

18 ديسمبر 2015

بيان بعثة الصندوق في ختام زيارتها لتونس

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى تونس بقيادة السيد أمين ماتي في الفترة من 9 إلى 18 ديسمبر 2015، لاستعراض آخر التطورات الاقتصادية ومدى التقدم في تنفيذ جدول أعمال السلطات التونسية المعني بالإصلاح الاقتصادي والتعرف على أولويات الإصلاح التي تستند إليها رؤية السلطات للاقتصاد على مدار الخمس سنوات القادمة. وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق في 7 يونيو 2013 على اتفاق للاستعداد الائتماني مع تونس (راجع البيان الصحفي رقم 13/2012) بقيمة 1.146 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.61 مليار دولار أمريكي، أي 400% من حصة عضوية تونس)، وستنتهي مدة الاتفاق في 31 ديسمبر 2015. وفي هذا الصدد، أعربت السلطات عن اهتمامها بالدخول في برنامج جديد خلفاً لهذا الاتفاق.

وعقدت البعثة مناقشات مثمرة مع كبار المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي، كما التقت بممثلين للقطاع المصرفي والخاص، والاتحادات المهنية، وأعضاء البرلمان، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني.

وفي ختام المناقشات، أصدر السيد ماتي البيان التالي:

"تشيد البعثة بجهود السلطات التونسية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وبالخطوات التي اتخذتها نحو اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان في بيئة عالمية وإقليمية صعبة. وقد اتخذت السلطات خطوات مهمة في تنفيذ جدول أعمال شامل للإصلاح الهيكلي، وهو ما يشمل الصعيد التشريعي، والضرائب، وإعادة رسملة البنوك. ولكن آفاق الاقتصاد التونسي لا تزال محاطة بالتحديات. فقد ضعف النشاط الاقتصادي تحت تأثير الصدمات السلبية، ولا تزال البطالة ثابتة عند مستوياتها المرتفعة، ومواطن الخطر الخارجية مستمرة، ولم ينته بعد تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المهمة - ولا سيما إصلاحات القطاع المصرفي والمالية العامة.

"ومن الضروري في الوقت الراهن المضي بقوة نحو تسريع النمو والتعجيل بخلق فرص العمل. وهناك فرصة أمام السلطات لتعزيز توافق الآراء داخلياً وتحديد أولويات الإصلاح الاقتصادي الشامل من خلال الخطة الاقتصادية والتنمية للخمس سنوات القادمة. وسيستمر تعاون الصندوق مع السلطات التونسية، كما سيظل مستعداً لمواصلة دعم جهودها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعالجة مواطن الضعف الهيكلية من خلال المشورة بشأن السياسات الاقتصادية، والدعم المالي، والمساعدة الفنية. ومن المتوقع إجراء مناقشات على مدار الأسابيع القادمة بشأن اتفاق جديد مع الصندوق.

"وتتوجه البعثة بالشكر إلى السلطات التونسية وكل من التقت بهم أثناء الزيارة لما لقيته من ترحاب كبير وما أجرته معهم من مناقشات صريحة ومثمرة."

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/168

للتنشر الفوري

١٥ إبريل ٢٠١٦

الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس

حول إبرام اتفاق مدته أربعة أعوام بقيمة ٢,٨ مليار دولار أمريكي في إطار "تسهيل الصندوق الممدد"

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فريق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبّر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي تخلص إليها هذه البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يُقدّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

أدلى اليوم السيد أمين ماتي، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى تونس، بالبيان التالي في واشنطن:

"يسرني أن أعلن أن السلطات التونسية توصلت مع خبراء الصندوق إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن إبرام اتفاق في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" لمدة ٤٨ شهرا بما يعادل ٣٧٥% من حصة عضوية تونس في الصندوق (حوالي ٢,٨ مليار دولار أمريكي)، وذلك دعماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي وضعته الحكومة التونسية. وسوف يخضع هذا الاتفاق لموافقة المجلس التنفيذي الذي يُتوقع أن ينظر في طلب تونس الشهر القادم.

"ويُدعم هذا الاتفاق رؤية السلطات الاقتصادية وأولويات الإصلاح الموضحة في الخطة الخمسية القادمة للتنمية. ويقر برنامج الحكومة الاقتصادي بأهمية تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في تونس لتخفيف مواطن الضعف، ودفع عجلة النمو، ودعم توفير فرص العمل على نحو قابل للاستمرار. فمن الضروري المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحديث المؤسسات العامة، ودعم نشاط القطاع الخاص، وتعزيز استقرار القطاع المالي ورفع كفاءته من أجل تحقيق معدل أعلى من النمو الاحتوائي وإحداث تغيير ملموس في وضع البطالة، ولا سيما بين الشباب.

"ولتحقيق هذه الغاية، يركز هذا البرنامج الذي يدعمه الصندوق على دفع عجلة الاستثمار العام، وجعل النظام الضريبي أكثر عدالة وإنصافاً، وزيادة فرص حصول منشآت الأعمال الصغيرة على الائتمان. وبالبناء على الإنجازات التي حققها البرنامج

السابق، يسعى هذا الاتفاق في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" إلى إعادة توجيه الإنفاق العام إلى الاستثمارات ذات الأولوية وتحسين تقديم الخدمات العامة من خلال إجراء إصلاح شامل لنظام الخدمة المدنية يعمل أيضا على احتواء فاتورة الأجور.

"أما الأولويات على المدى القريب فتشمل الموافقة على مشروع القانون الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي واستقرار القطاع المصرفي؛ واستكمال إعادة هيكلة البنوك العمومية الثلاثة لضمان عملها على أساس قابل للاستمرار؛ واعتماد استراتيجية ضريبية داعمة للعدالة.

"وبتنفيذ هذه السياسات، سوف تصبح تونس في وضع أفضل يسمح لها بالتصدي للتحديات الاقتصادية والتخفيف من حدة المخاطر التي قد تنشأ عن تدهور البيئة الاقتصادية الدولية أو تصاعد التوترات الأمنية الإقليمية. وعلى وجه الإجمال، فإن هذا الاتفاق سيساعد السلطات التونسية على تحقيق أهدافها المتمثلة في توليد نمو أسرع وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان، وتخفيض أوجه عدم المساواة بين الأقاليم، ورفع مستويات المعيشة لكل المواطنين".

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع بالعربية:

موسوعات وقواميس:

1) الجاسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1 ، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 2008.

قائمة الكتب :

2) السرحاني راغب ، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار الأقالم للنشر و التوزيع و التجزئة ،القاهرة، 2011.

3) لسعاتي أمين ،تبسيط كتابة البحث العلمي(من البكالوريوس ثم الماجستير وحتى الدكتوراه)، ط1، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية ،مصر، 1991.

4) الشريفي نداء صادق ، تجليات "العولمة" على "التنمية السياسية" دراسة استقرائية، استنباطية، ، جهيت للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

5) القلاي محمد المختار ،الطاهر بن يوسف،القوى المضادة للثورة في تونس،الباجي قايد السبسي نموذجاً،تونس:مطبعة فن الطباعة، 2012.

6) المدني توفيق ،تونس الثورة المغدورة ،و بناء الديمقراطية (الطوباوية و الأصولية في السلطة)، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

7) المرزوقي عمر بن فيجان ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، ، ط1 ، مكتبة الرشد ناشرون ، الرياض ، 2006.

8) أبو عامد محمد سعد ، الرأي العام والتحول الديمقراطي، ط1، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية ، 2010.

9) بشارة عزمي ، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

10) بو نيكولا، غراسيائي كاترين ،حاكمة قرطاج،الاستيلاء على تونس،ترجمة عمر بن صور و آخرون،دار محمد علي للنشر، تونس، 2011.

- 11) حرب أسامة الغزالي ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1987.
- 12) حميد رشيد عبد الوهاب ، التحول الديمقراطي في العراق الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية الثقافي، بيروت، 2006 .
- 13) شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقتربات، الأدوات)، ط1، دار هومة ،الجزائر، 2000.
- 14) طاشمة بومدين ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب لقضايا وإشكاليات، ديوان المطبوعات الجامعة للنشر، الجزائر، 2011.
- 16) عارف نصر محمد ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي)، ط2 ،المغرب، بيت الحكمة الترجمة والنشر، 1996.
- 17) عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي (القواعد، والمراحل والتطبيقات)، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 18) قبلان بشار محمود ، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، ط1، ، دار عماد الدين للنشر، عمان ، 2009.
- 19) قوي بوحنية ، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 20) مصطفى محمود ابو بكر ، (البحث العلمي :تعريفه ، خطواته ، مناهجه)، الإسكندرية ، دار هومة ، 2000.
- 21) مهنا محمد نصر ، في النظم الدستورية والسياسية، دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005.
- 22) هانتجتون صامويل ، الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين)، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.
- 23) وهبان أحمد ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، جامعة الإسكندرية، قسم العلوم السياسية، (دسن) .
- 24) هيجوت رينشارد ، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ط1 ، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001.

مذكرات:

- 25)بختي زكريا ، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية، دراسة حالة المجلس الشعبي لولائي لولاية المسيلة (2002، 2007)، رسالة ماجستير (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.
- 26)بلعور مصطفى ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، الدولية، 2009.
- 27)بليل زينب، موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية "دراسة حالة الجزائر (1989، 2012)، رسالة ماجستير (جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012.
- 28)بن كادي حسن ، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها (دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعرفة الأساسية)، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة)، كلية العلوم السياسية، 2007.
- 29)بوسكين سليم ، تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري،مذكرة ماجستير،(جامعة بسكرة)،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014.
- 30)بوناييف عمر ربحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ (1990، 2004)، أطروحة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية نابلس)، كلية الدراسات العليا،(دس ن .).
- 31)ركاش جهيدة ، إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية والتنمية الادارية في الجزائر، رسالة ماجستير (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.
- 32)سعقاجي أسامة ، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي (دراسة حالة تونس 1987-2010)، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.
- 33)سمينة نعيمة ، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010.
- 35)صحراوي شهرزاد ، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية (دراسة مقارنة ،تونس-الجزائر -المغرب)،رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ،2012.

- 36) عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي (مثال تونس)، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر يوسف بن خدة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.
- 37) عطا الله سمية، دور الإنتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وإرساء الحكم الرشيد نموذج "الجزائر"، مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم)، 2011.
- 38) عمار ليلي، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
- 39) قطاف تمام أسماء، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر، بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
- 40) كريش نبيل، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر باتنة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007.
- 41) مرزوقي عمر، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر)، أطروحة دكتوراه، (الجزائر 3)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.
- .
المجلات وتقارير صحفية:
أ) مجلات ودوريات:
42) المدني توفيق، تونس: قراءة في مشروع دستور ما بعد الثورة، مجلة النافذة الاقتصادية، العدد (4774)، 2013.
- 43) المولى علي صالح، المشهد الحزبي بعد 14 كانون الثاني "تأملات سياقية في الحرية والاستبداد"، مجلة العربية للعلوم السياسية، تونس، (دس ن).
- 44) بن يونس كمال، التهميش الشامل عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، 2011.
- 45) بوركبة، طلال مقالة الربيع العربي والديمقراطية، إمكانية التحول والمعيقات، (دسن).
- 46) بوعمامة زهير، محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة (فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006.

- 47) بوقنور إسماعيل، التخلّف السياسي في الدول العربية، المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 2013.
- 48) حيدر رمضان عبد السلام ، الجوانب المعرفية لدراسة، التنمية السياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد (3)، 2014.
- 49) دنس عمر مولود ، التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية (الخيار الصعب بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي من جانب والاستقرار السياسي من جانب آخر ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، العدد 03، 2014.
- 50) شرون حسينة وآخرون، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005.
- 51) منصور جمال ، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، الجزائر.
- 52) كربوسة عمراني ،مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن، مجلة المفكر، العدد 11، 2011.
- 53) لعجال محمد لمين، التحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية لحقوق والعلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر)، بسكرة ، 2005.
- 54) مفتاح عبد الجليل ، دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي ،مجلة العدد 5، (د.س.ن).
- 55) منصر جمال ، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، دفاتر السياسية والقانون، (جامعة برج با جي مختار عنابة)، 2011.
- 56) ناجي عبد النور ،الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثالثة من التحرير السياسي،المستقبل العربي،الجزائر،(د س ن).
- 57) نايت سعيدي إلهام ، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره (58) على الحريات العامة، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005.

- 59 (دك) الثورات العربية بين مصاعب الواقع و مخاطر المتوقع،مجلة الشؤون العربية،العدد(46)،2011،ص26.
- ب)بيانات وتقارير:
- 60)صندوق النقد الدولي،الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس حول إبرام اتفاق سلالمة أربعة أعوام بقيمة 2،8مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق المحدد،بيان صحفي رقم (168)،2015.
- 61)منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، النشرة الخاصة ب intrac،العدد(57)،2014
- مراكز دراسات:
- 62)البيو باتريس و آخرون،تونس بعد 14 جانفي و اقتصادها السياسي و الاجتماعي "رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية"،ط1،الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان،2011.
- 63)التايب عائشة ، قراءة في مضامين و دلالات نتائج الانتخابات في تونس، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،الدوحة،2011.
- 64)الجمعاوي أنور ،المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق،سياسات عربية،المركز العربي لأبحاث،،2013.
- 65)عبد الوهاب بن حفيظ،محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية،المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات،2014
- 66)جلال الورغي، تونس قراءة في التجربة الدستورية،مركز الجزيرة لدراسات،2014.
- 67)حامي الدين عبد العلي ،الثورة الشعبية في تونس،مدى قابلية النموذج للتعميم،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2011.
- 68)الحمداني كفاح عباس رمضان ، حركة التغيير في تونس الأسباب و التحديات ، مركز الدراسات الإقليمية،الموصل،(د.س.ن).
- 69)الزغبى علي ،السياسة التنموية و تحديات الحراك السياسي في العالم العربي حالة الكويت،الكويت:مركز الدراسات الخليج،2015.

70) صديقي العربي ، تونس ثورة المواطنة كرمود أحمد ، الربيع العربي "ثورات الخلاص من الاستبداد" ،دراسة حالات (تونس ثورة الحرية و الكرامة) ،ط1، تونس: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.

.. "ثورة بلا رأس"، قطر: المركز العربي للأبحاث و السياسات، 2011.

71) علي الصرايرة، المحددات البنائية للتنمية السياسية في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية، جامعة الزيتونة(دسن).

72) الكواري علي خليفة ، ماضي عبد الفتاح ، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر الحرب، ط1، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، 2009. **ملتقيات:**

73) عياد محمد سمير ، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر، واقع وتحديات (مداخلة حول الإشكالية بين التنمية السياسية والتحول السياسي)، (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف)، كلية العلوم القانونية والإدارية.

74) عياد محمد سمير ، ملتقى وطني حول التحولات السياسية ،إشكالية التنمية السياسية في الجزائر (مداخلة إشكالية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي)، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان).

مقابلات :

75) مقابلة مع السكرتير الاول بسفارة تونس "محمد بوسباط"، السفارة التونسية ،يوم الاثنين على الساعة 10:30 صباحا، يوم الاثنين 2016/02/29. **كتب الكترونية:**

76) إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي، انجليزي)،

www.koteb-araba.com.

مواقع الكترونية:

77) نادية أبو زاهر ،قراءة في مقالة دانكوارت روسو(التحول الديمقراطي ،باتجاه نموذج ديناميكي)، العدد 2093، 2007، تم تصفح الموقع يوم 19 /03/ 2016،

<http://WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=114705>

78) أحمد بوزيان، مقالة سورية ونظريات التحول الديمقراطي، الجمهورية، تم تصفح الموقع يوم:

16/03/ 2016 ، <http://aljumhuriya.net12781>.

- (79) كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الدولية، العدد (56)، ص ص 123 - 124، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/01، kadimimfiraq22@yahoo.com.
- (80) مرسي مشري، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (مداخلة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في آلية تفعيله)، 2008، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/25، mechri1997@yahoo.fr.
- (81) إيمان أحمد، قراءات نظرية: عوامل التحول الديمقراطي في جزء الثاني، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، تم تصفح الموقع يوم: 03/20/2016، <http://www.lipss.eg/org/1/2>.
- (82) الباحثون السوريون، مفهوم التحول الديمقراطي، 7 جوان 2015، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/30، www.syr-ves.com?R6638.
- (83) نشأة الهلالي، حلقة مناقشة "عملية التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي للدول، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/17، www.icfsthinlank.org.
- (84) هناء عبيدي، مقالة ما بعد المشروطية، تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، دورية الشؤون الدولية، 2016، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/26، <http://www.siyassa.org.eg/newsQ/2887.ASPX>.
- (85) معتز عبد الفتاح، "التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/27، <http://www.islanonline.net/orabic/politcs/206/02/arabic19.shtml>.
- (86) صالح بلحاج، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/01، <http://www.untro-chelf.dzul.fac/samahe2008/dicenbre2008/.com>.
- (87) أمين دبور، نظريات التنمية السياسية، الجماعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/03، الساعة ، <http://site.iugaza.edu.ps/adabour/files/2011/10/5>.

- (88) منير سنوسي، أول انتخابات ديمقراطية في تونس، مهد الربيع العربي،...مئات القوائم و عشرات
lkhrt-Intkhby-fy-twns-ljdyd-wl-
ntkhbt-dymqrty-fy-twns-mhd-lrby-lrby-myt-lqwym-wshrt-lhzb. ، تم الاطلاع ا لموقع ايوم: 2016/04/27 ،
- (89) فرجي إلياد، نظرية النخبة، الحوار المتمدن، مقالة العدد 2878، 2010 ، تم تصفح الموقع
يوم: 2016/03/30، <http://PBOHITHE.BLOGS>.
- (90) حمدي عبد الحميد، أحمد مصطفى، الصفوة أو النخبة وأنواعها، 2010، تم تصفح الموقع: يوم
2016/03/25، <http://hadisocio.blogspot.vom/2010/12/blog-post19.html> ،
- (91) التنمية السياسية والوعي السياسي، وكالة أنباء البحرين، تم الاطلاع على الموقع يوم
2016/03/20، <http://www.bna.bn/portal/news517141> ،
- (92) عبد الحافظ الصاوي، التنمية والديمقراطية في العالم العربي، تم الاطلاع على الموقع
يوم: 2016/04/07، <http://www.abjazeera.net/nents/elusiness/8/2014/4/30> ،
- (93) حميد حسين كاظم الشيمي، دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور
الديمقراطي، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/03/27، <http://FCdrs.com/mag/issu-6-3.html> ،
- (94) فاطمة علوي، مداخلة التبعية الدول النامية للدول المتقدمة (التبعية الاقتصادية)، ، تم
الاطلاع على الموقع: يوم: 2016/04/07، <http://www.UNIV-medea.dz>.
- (95) محمد الشيمي، الفساد السياسي، الحوار المتمدن، مقالة العدد (4087)، 2013، تم تصفح الموقع
يوم: 2016/04/07 ،
<http://WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART:ASP?AID35873>
- (96) ماهر عابد، ثنائية الاستبداد والفساد وأثرها في إفشال التنمية ، الشبكة العالمية
العربية، 2011، تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/04، <http://WWW.GLOBALARARLENT.WORK.COM/>
- (97) صاحب الربيعي، الفساد السياسي (اسبابه ومكافحته)، الحوار المتمدن، 2014، تم تصفح الموقع
يوم: 2016/04/15، <http://m.ahewar.org/s.asp/> ،
- (98) ناصر عبيد الناصر، من أين يبدأ الفساد والى أين ينتهي ؟، النبا الشهرية، العدد (77) ، تم
تصفح الموقع يوم: 2016/04/04 ، <http://annabaa.org/> ،

- 99)الدرس التونسي،مائدة مستديرة رقم1، تم الاطلاع على الموقع يوم25/04/2016
www.dohainstitute.org،
- 100)التنمية السياسية والوعي السياسي، وكالة أنباء البحرين، تم الاطلاع على الموقع يوم
 20/03/2016، <http://www.bna.bn/portal/news517141>،
- 101)عبد الحافظ الصاوي، التنمية والديمقراطية في العالم العربي، تم الاطلاع على الموقع
 يوم:07/04/2016، <http://www.abjazeera.net/nents/elusiness/8/2014/4/30>،
- 102)مفهوم العدالة الاجتماعية، موثيق أساسية، تم الاطلاع على الموقع يوم2016/03/14،
<http://WWW.SJRCENT.ORG/>،
- 103)نعيمه سمينه وآخرون، التنمية السياسية قراءات في الآليات والمداخل والنظريات الحديثه،
 17/10/2012، تم تصفح الموقع يوم :04/04/2015،
<http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489>
- 104)منذر البضيافي، تونس الرباعي يدعو لعقد مؤتمر لمكافحة الإرهاب و مواجهة ظاهرة
 التطرف الديني، تم التطلع على الموقع يوم:25/05/2016، www.alarabiya.net/ara/north،
 African Tunisia.
- 105)محمود علي،تعرف على أسباب و تداعياتها أزمة حزب نداء تونس، تم تصفح الموقع
 يوم:1ماي 2016، www.albadil.com/2015/11/30،
- 106)منذر الضيافي،عشية الذكرى الخامسة لثورة تونس على أعتاب أزمة سياسية، تم الاطلاع
 على الموقع 3ماي 2016، www.alarabiya.net/ar/north African/Tunisia/،
- 107)أحمد بن مصطفى، تونس و رهانات العولمة الاقتصادية الجديدة،تم تصفح الموقع
 يوم05/05/2016 تم الاطلاع يوم 05/05/2016، <http://kalamong.org>،
- 108)سارة حسان،ماهي العولمة؟،مأخوذ من الموقع تم الاطلاع عل الموقع 22يوم:2016/04/2016
<http://mawdoo3.com>،
- 109)طارق عبد الرؤوف عامر، العولمة و مفهومها،أهدافها و خصائصها،تم الاطلاع على الموقع
 يوم 22/04/2016، <http://alzlom.com> .
- 110)علي حيدر،الثورات العربية،الأسباب و السيناريوهات المحتملة، تم الاطلاع على الموقع
 يوم:05/05/2016، <http://www.dirasaarabia/>،

- 111) تونس تفرض حظر التجوال ليلا في أنحاء البلاد، يوم 2015/5/25، تم التطلع على الموقع يوم: 2016/05/11، [www.alarabiya.net/ara/north African/](http://www.alarabiya.net/ara/north-African/).
- 113) الاقتصاد التونسي بعد ثلاث سنوات من الثورة إلى أين، وكالات أر تي، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/11، www.Arabic.rt.com.
- 114) الاقتصاد التونسي في 2015 أسوأ من قبل الثورة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/5/7، www.alhazeera.net.
- 115) رياض بوعزة، تعافي الاقتصاد التونسي اصطدم برهانات صعبة، العدد (10153)، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/11، www.alarab.co.uk/id.
- 116) استمرار الاحتجاجات بسبب البطالة في تونس الشرطة أطلقت الغاز المسيل لدموع، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/12، www.alarabiya.net.
- 117) سياسة و اقتصاد هل يضحى التونسيون بجزء من حريتهم لأجل الأمن، تم الاطلاع على الموقع يوم 2016/05/12، www.dw.com.
- 118) مسلسل الأحداث منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/04/25، <http://www.france24.com/ar/20110113-tunisia-events-chronology-sidi-bouazizi>.
- 119) الإعلام التونسي بعد الثورة ثراء و تنوع و فوضى، مجلة المرصد التلفزيونية، تم الاطلاع على الموقع يوم 2016/05/14، www.aljazeera.net.
- 120) مآزق المرحلة الانتقالية في تونس، السياسة لدولية، تم الإطلاع على الموقع يوم: 1 ماي 2016، www.siyasa.org.
- 121) منذر البضيافي، شبح انتفاضة جديدة بثلاث محافظات و مقتل شرطي، تم الاطلاع على الموقع يوم: 1 ماي 2016، [www.alarabiya.net/ar/north African/Tunisia/](http://www.alarabiya.net/ar/north-African/Tunisia/).
- 122) إيقاف مجموعة إرهابية في تونس، من موقع، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/14، [www.skynews Arabia .com](http://www.skynewsArabia.com).

- (123) فؤاد عربالي، لماذا يهاجم الشباب التونسي إلى داعش، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/14، www.jadahiyya.co.
- (124) لماذا اندلعت الموجة الراهنة من الاحتجاجات الشعبية في تونس؟، المركز الإقليمي، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/14، www.ycssmideast.org/article/4275.
- (125) إسحاق ولد مختار، مستقبل العرب.. ثلاث سيناريوهات لعام 2025، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/14، www.aqala.e.com.
- (126) منذر البضيافي، النهضة و الخروج من حكم تونس العوامل و السيناريوهات المحتملة، معهد الدراسات العربية، 2014، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/5/1، www.studies.alarabiya.net.
- (127) خولة العشى، تونس حليفا النهضة نادمان بعد حل الترويكا لكنها فخوران بالمنجزات، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2015/40/04/25، <http://www.alhayat.com/articles/669139>.
- (128) كوبراين هانلون، إصلاح القطاع الأمني في تونس عام بعد الثورة الياسمين، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم (4)، 2012، 87، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/04، WWW.USIP.ORG.
- (129) رضا السعيد، حقوق الإنسان في الدستور التونسي الجديد الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية نموذج، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016 / 05/05، <http://www.assabah.com/ARTICL/85>، 07.
- (130) أحمد القدوة، إقبال على دخول المنظمات السياسية و عزوف عن الانتخابات ، تم تصفح الموقع يوم: 2016/05/06، www.france24.com.
- (131) متغيرات الخريطة الحزبية في تونس و أثرها على المشهد السياسي، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/5/5، <http://www.aljazeera.net>.
- (132) أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دولة الربيع العربي واشكالياتها في ظل المتغيرات الحالية، المحور العدد (4564)، 2014، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/15، www.ahewar.org/debat/mr'asp?aid=431302.

- 133) غسان العزي، انتقال سياسي أم تحول ديمقراطي في العالم العربي، صحيفة الخليج اليومية، الإمارات، ديسمبر 2011. تم الاطلاع على الموقع يوم 2016/03/17 ، <http://www.arav-reform.net/ar/>
- 135) مصطفى القلعي، الاتحاد التونسي للشغل و دوره في مستقبل تونس، مقالة العدد (9707)، 2014، تم تصفح الموقع يوم 2016/05/05، <http://www.alarab.COM>.
- 136) تونس استمرار الاحتجاجات على نتائج الانتخابات، سكاي نيوز ،تم الاطلاع على الموقع يوم 2016/04/07، <http://www.skynewsarabia.com>.
- 137) صلاح الدين الجورشي، دستور تونس الجديد خطوة في اتجاه القطع من الاستبداد، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/05/08، <http://www.swissinfo.ch/ARA>، الساعة 6، على الساعة 16.50، <http://www.arab.COM> - صندوق النقد الدولي ،إصلاحات مسقطرة على تونس وزير المالية 138) يوضح، الصباح، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/ 04/09 ، www.assabahnews.tn
- ف.ب ، منح جائزة "توبل للسلام " إلى وسطاء الحوار الوطني في تونس ، تم تصفح الموقع الالكتروني ¹ يوم 2016/05/15 ، على الساعة 08:00 :<http://www.elwatannews.com/news/details/815568>.
- 139) عبد الباقي خليفة، أبرز المحطات في تونس منذ الثورة وصولا لانتخابات الرئاسة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2016/04/ 27 ، <http://almslim.net/net/mode>.
- دستور تونس 27 جانفي 2014، تم الاطلاع على الموقع التالي يوم: 2016/05/15، الساعة 00:00 ، <http://www.legislation-securite.tn/ar/node/33503>

قائمة ا.مراجع بالفرنسية:
كتب بالفرنسية:

140) « David Beethan » **the contrditions democratization by the case of iraq** » democratization vol, 16, n°03 , (june 2009).

تقارير بالفرنسية:

141) Mohair matoui, -**la societe civile dans une tunisie en mutation** ,rapport negagant pas le programme des nation uties pour le development,

142)Faham boukagous ,**guest blogger,tunisia media one year after the revolution**,cpjorg /blog/2012/01

Bertelsmann stifung ,**Tunisia transformation cooperating with the neiyhbours Europe** ,north African and the o c c,strategy paper 2015,www.bertelsmann stifung.dz.

مواقع بالفرنسية:

143)Bertelsmann stifung ,**Tunisiatransformation cooperating with the neiyhbours Europe** ,north African and the o c c,strategy paper 2015,www.bertelsmann .stifung.dz

الفهرس

01.....	مقدمة.....
.	
الفصل الأول: التأسيس النظري للتحول الديمقراطي والتنمية السياسية	
25.....	المبحث الأول: التحول الديمقراطي بين النظريات والأسباب.....
25.....	المطلب الأول: نظريات التحول الديمقراطي.....
29.....	المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي.....
38.....	المطلب الثالث: آليات التحول الديمقراطي.....
41.....	المطلب الرابع: مراحل التحول الديمقراطي.....
44.....	المبحث الثاني: التأسيس النظري للتنمية السياسية.....
44.....	المطلب الأول: نظريات التنمية السياسية.....
55.....	المطلب الثاني: آليات التنمية السياسية.....
61.....	المطلب الثالث: أزمت التنمية السياسية.....
65.....	المبحث الثالث: العلاقة بين التحول الديمقراطي والتنمية السياسية.....
65.....	المطلب الأول: الشروط السياسية لتحقيق تحول ديمقراطي.....
74.....	المطلب الثاني: التنمية السياسية نتيجة للتحول الديمقراطي.....
80.....	المطلب الثالث: أثار غياب الديمقراطية على التنمية السياسية.....
85.....	استنتاجات.....

الفصل الثاني: الحول الديمقراطي والتنمية السياسية في تونس

المبحث الأول: الثورة التونسية بين الأسباب والتحديات المؤسسية.....	88
المطلب الأول: أسباب الثورة التونسية.....	88
المطلب الثاني: إرهاصات التحول الديمقراطي في تونس.....	97
المطلب الثالث: الأسس الأولى لعملية التحول الديمقراطي في تونس.....	103
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في تونس بين التعثر والاستمرارية.....	109
المطلب الأول: استمرارية التحول الديمقراطي في تونس.....	109
المطلب الثاني: الدعم الأجنبي للثورة التونسية.....	119
المطلب الثالث: انعكاسات التحول الديمقراطي على التنمية السياسية في تونس.....	123
المبحث الأول: الإصلاحات السياسية الجديدة.....	126
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوضع الأمني في تونس.....	126
المطلب الثالث: مستقبل التحول الديمقراطي في تونس.....	133
استنتاجات.....	140
الخاتمة.....	141
قائمة المراجع.....	146